سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا

1989-1969

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو ليبيا

1989-1969

المؤلف

سيد عبد الرحيم أبوخبر

التمهيد

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط عامة ، وليبيا بصفة خاصة 1951- 1969

منذ إعلان استقلال ليبيا عام 1951م وحتى ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام أكبر لدى الدوائر الأمريكية والغربية ، بل إن سياسة واشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الخمسينات كانت أهم سماتها الرئيسية هي التخطيط للقيام بدور أكبر فاعلية في السياسة الدولية بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة وذلك نظراً لما تشكله المنطقة من أهمية اقتصادية واستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو ، حيث يمتلك عدد من بلدان الشرق الأوسط أضخم احتياطي من النفط العالمي ، الذي تعتمد عليه معظم بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، أما من الناحية الاستراتيجية فإن منطقة الشرق الأوسط تشكل محوراً هاما في المنافسة الأيديولوجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وذلك نظراً للمواقع الاستراتيجية التي تحتلها معظم بلدان المنطقة التي تتحكم من خلالها في الطرق الاستراتيجية والجسر البري الذي يربط أوروبا بآسيا وأفريقيا . لذلك ظل صانعو السياسة الأمريكية مقتنعين أنه بدون وجود دفاع عسكري كاف ضد الأهداف التوسعية السوفيتية التي يخشى منها ، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيكون بطيئاً وغير أكيد في منطقة الشرق الوسط التي يمكن أن تكون مجالاً للسيطرة الشيوعية المباشرة ،

وكان الرئيس الأمريكي "ترومان" ينظر إلى عملية التقدم الاقتصادي على أنها الوجه الآخر لاستعادة أوربا لقوتها ، وكان من المعتقد أن المعونة الزراعية والصحية والخدمات التعليمية هي أداة هامة في النضال ضد الشيوعية ، وكأسلوب جذب لزيادة مستوى الاستثمارات الخاصة، واستيراد المنتجات والتكنولوجيا الأمريكية(1) ، والواقع أن المساعدات المالية الأمريكية للدول النامية لم تكن إلا وسيلة لتوسيع وتفعيل إمكانيات تأثير الدبلوماسيين الأمريكيين على نظم الحكم القائمة في هذه الدول(2) وفي منطقة الشرق الأوسط .

ومع بداية عام 1950م كانت وجهة النظر الأمريكية – المبالغ فيها – حول التوسع السوفيتي عنصراً رئيسياً في تطور سياسة الحرب الباردة وفي معالجة الضعف التقليدي للغرب إزاء الاتحاد السوفيتي لذلك أوصت مذكرة الأمن القومي رقم (68) بإجراء تغير جذري في نظرية الولايات المتحدة وقدراتها لكي تتلاءم أكثر مع مسئولية الدفاع العالمي التي تتطلبها سياسة الاحتواء ، وبينما أيدت المذكرة ضخامة النفقات الدفاعية ، متبنية بذلك وجهة نظر " البنتاجون " حين أكدت على عدم قدرة الولايات المتحدة على حماية القواعد العسكرية في الشرق الأوسط إذا ما وقعت حرب مع السوفيت في عام 1950(3). ومن ثم تبلورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية منطلقات واتجاهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط، فمنذ عام 1947م

---

(1) U.S.Department of State, Foreign Relations of the United States, 1949, vol.6, Washington, DC: U.S.Government Printing Office, 1977, P.52 .

(2) اندريه اوزاد فسكي : الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا ، ترجمة د عماد حاتم ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، ليبيا، 1986 ص 43.

(3) U.S .Department of State Foreign Relation of the United States, 1950, vol,1, Washington, D.C: U.S. Government Printing Office, 1978, p 262 .

وحتى عام 1955م كان محور السياسة الأمريكية في المنطقة يرتكز على ضرورة العمل على إنشاء نظام دفاعي إقليمي مرتبط بالمعسكر الغربي بشكل عام " حيث بدا لصانعي السياسة الأمريكية آنذاك أنه بات من الضروري العمل على تقوية ما يعتبرونه مناطق ضعيفة على مقربة من حدود الكتلة الشرقية والتي من ضمنها المنطقة العربية والتي ظهرت بها الاضطرابات مع قيام دولة إسرائيل عام 1948م ، وتصور الأمريكيون عقب إنشاء حلف الأطلسي في عام 1949م أن هذه المنطقة يمكن أن تتعرض للخطر الشيوعي ومن ثم سارعوا إلى الإعلان عن ما عرف بمبدأ " ترومان " لاحتواء الخطر الشيوعي ومنع توطد السيطرة الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط ، وحماية المصالح الأمريكية والغربية في تلك المنطقة(4).

وبعد ذلك طورت فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط وطرحتها الولايات المتحدة على دول المنطقة في عام 1951م ، إلا أنَّ هذا المشروع لم يلقَ قبولا لدي الدول العربية ، وكان رد وزير خارجية مصر "محمد صلاح الدين" على هذه الفكرة أن " الدفاع عن الشرق الأوسط في الأساس يقع على عاتق دوله وشعوبه وأن دعم الحلفاء يأتي في المرحلة التالية "(5) . وكان الرفض المصري لهذا المشروع من الأسباب الرئيسية التي وقفت في طريق المفاوضات المصرية- البريطانية حول الجلاء ،

(4) مايلز كوبلاند : لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، مكتبة الزيتونه ، الطبعة الأولي ، بيروت ، 1970 ص 67 .

(5) Mak Ghee George : Envoy to the Middle world adventure in Diplomacy, Harper & Row, New York ,1983,P3 74.

هذا في الوقت الذي حرصت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على توطيد وترسيخ وجودها في شمال إفريقيا ، وذلك من خلال توقيع اتفاقية عسكرية مع الحكومة الليبية في عام 1951م عقب الإعلان عن استقلال ليبيا مباشرة ، محاولة استغلال حاجة ليبيا في ذلك الوقت للمساعدات المالية، ولكي تضفي الشرعية على الوجود العسكري الأمريكي في ليبيا(*) ، حيث منحت هذه الاتفاقية للولايات المتحدة حق السيطرة على جميع الأجواء والمياه الليبية ، مع حرية الوصول والحركة للقوات الأمريكية في جميع أنحاء الأراضي الليبية ، وكان ذلك مقابل أن تدفع الولايات المتحدة مليون دولار سنوياً كمساعدة للحكومة الليبية(6) ، حدث هذا في الوقت الذي كانت فيه معظم شعوب المنطقة تسعي للتخلص من السيطرة الاستعمارية والوجود الأجنبي ، متأثرةً بالصحوة القومية وحركة التحرر الوطني التي كانت من أهم الملامح الرئيسية لتلك الحقبة ، حيث أكّد التقرير السري الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية للحكومة الأمريكية في سبتمبر عام 1951م على أن القومية العربية المعادية للغرب وليست الشيوعية هي الخطر الرئيسي ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط(7) ، وتأكدت هذه الرؤية لدي الدوائر الأمريكية عقب الإعلان عن ثورة 23 يوليو عام 1952م حيث بدأت تغيرات كبري تفرض نفسها على الأوضاع في المنطقة ، كانت أهم ملامحها تراجع الدور البريطاني ، بينما تقدمت الولايات المتحدة بسرعة ترتب مواقعها في المنطقة في ضوء تزايد الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل والأهمية الاستراتيجية لمنابع البترول في المنطقة والتي كان على رأسها المملكة العربية السعودية

(*) يرجع تاريخ الوجود العسكري الأمريكي في ليبيا إلى عام 1943 ، حيث دخلت القوات الأمريكية مع قوات الحلفاء الأراضي الليبية عام 1943 عقب هزيمة قوات المحور أمام قوات الحلفاء :- واستمرت القوات الأمريكية بعد أن سمحت قوات الاحتلال البريطانية في عام 1950 للولايات المتحدة بتحويل منطقة الملاحة إلى قاعدة جوية تابعة لسلاح الجو الأمريكي .

(6) على شعيب : أسرار القواعد الأمريكية في ليبيا ، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر ، طرابلس 1982 ص 22 .

(7) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1 ، القاهرة 1986 ، ص 258 .

حسبما أشار تقرير هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية والذي جاء فيه أن المملكة العربية السعودية هي البلد الأكثر أهميةً بالنسبة للأمن المستقبلي نظراً لامتيازات النفط والقواعد الجوية ، وبما أن الأوضاع في السعودية كانت هشة ، كما أن أحوال منطقة الشرق الأوسط كلها تبدو معرضة لشتى الاحتمالات ، فإن الولايات المتحدة عليها أن تتمسك بثلاثة مواقع رئيسية في المنطقة هي (إيران وليبيا بالإضافة إلى إسرائيل) وعليها أيضاً أن تعمل على احتواء كل الأطراف في شكل من أشكال التنظيم الجماعي(8).

أصبح " أيزنهاور " رئيساً لأمريكا في يناير عام 1953م أتسمت إدارته بمحاولة تحقيق رؤية جديدة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ارتكزت على إعادة دراسة وتقييم السياسة الأمريكية في المنطقة وفقاً لاحتياجات دولها ، مع ضمان تبعيتها للولايات المتحدة والمعسكر الغربي ، وجاءت تلك الترتيبات الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه المنطقة العربية تشهد نمّواً مطردا لحركة الوعي القومي والتيار التحرري ، ولذا بعث " أيزنهاور " بوزير خارجيته " دالاس " في جولة في المنطقة ، الذي أكد " قبل مغادرته واشنطن في 9 مايو عام 1953م على " أن أكثر مشكلات الشرق الأوسط إلحاحاً وحاجة إلى حل يعود سببها إلى الموقع الاستراتيجي لهذه البلدان ، لذا فهي تؤثر في حرية وأمن العالم كله(9) " ومن ثم كانت زيارة دالاس للمنطقة ترتكز على محاولة تنفيذ مخطط لتطويق الاتحاد السوفيتي بأحلاف سياسية وعسكرية ومحاولة ترتيب صلح بين العرب وإسرائيل ،

---

(8) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب والسلام) دار الشروق ، ط3 القاهرة 1996 ص ص 48-49.

(9) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق ، ص 258 .

ولكن دالاس عندما وصل مصر لم ينجح في إقناع عبد الناصر بإقامة حلف دفاعي أو منظمة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، ضد أي هجوم للشيوعية ، فلم يوافق عبد الناصر على اشتراك مصر في أية أحلاف عسكرية أو سياسية ، مؤكداً على أنه سيعمل على تقوية نظام الضمان الجماعي .

وعقب عودة دالاس من مهمته التي زار خلالها كلا من مصر وسوريا والسعودية ولبنان وإسرائيل ، عقد في واشنطن مؤتمراً لرؤساء البعثات الدبلوماسية حيث ورد في البند (9) من تقرير المؤتمر " إن الخطوة التالية في خطط الغرب يجب أن تكون الفصل بين الحزام الشمالي وبين الجنوب(10) ، بمعني أن العراق متنبه كما لاحظ دالاس للخطر الشيوعي ومتفهم لوجهة النظر الأمريكية ، ويمكن إقناعه بالاشتراك في حلف دفاعي ضد الاتحاد السوفيتي ، وفي مرحلة لاحقة يمكن سحب سوريا إلى هذا الحلف مع العراق وكذلك الأردن ولبنان ، ولكن التقرير أشار إلى أن الاهتمام بالحزام الشمالي لا يجب أن يضعف اهتمام الغرب بمصر ، وكان ضم العراق وسوريا والأردن ولبنان إلى جانب تركيا وباكستان في حلف ضد الاتحاد السوفيتي ، يعني أن مصر سوف تظل وحدها في الجنوب أمام إسرائيل ومعزولة عن بقية العالم العربي جغرافياً بدولة إسرائيل ومعزولة سياسياً بالحزام الشمالي الذي يسحب الدول العربية الواقعة في الشمال والهلال الخصيب (11)

(10)محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية ، مرجع سابق ، ص 58 .

(11)نفس المرجع ، ص 64.

ولكن واشنطن لم تيأس من مصر تماما ، فكانت الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية خلال عامي 1953م - 1954م لمساعدة مصر في الوصول إلى اتفاق حول جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس تنطلق من إيمان واشنطن بإمكانية قيام تعاون بين مصر والولايات المتحدة وحلف الناتو ، من أجل إقامة نظام الدفاع المتبادل ، وإمكانية إقناع عبد الناصر بالمحافظة على قناة السويس لتكون في حالة استعداد فوري للاستخدام في حالة تعرض مصر أو أية دولة من دول المنطقة لأي هجوم شيوعي(12).

ويري أحد الباحثين المتخصصين في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، أن الإدارة الأمريكية قد ارتكبت خطأً كبيراً في مساعدتها للمصريين في توقيع اتفاقية الجلاء ، لأنها أدت إلى فقدان بريطانيا أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية في الشرق الأوسط ، كان يعتمد عليها الهيكل الكامل للنظام الدفاعي الإقليمي الحيوي لكل خطط الدفاع الغربية ، حيث رفضت مصر الثورة بعدها التعاون مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي في إقامة نظام دفاعي جديد(13)، وهذا ما اعتبر مخيبا لآمال وتطلعات السياسة الأمريكية في المنطقة ، وإجهاضاً لسياسة الاحتواء التي سعت الولايات المتحدة لفرضها على دول المنطقة ،

(12) Mak Ghee.George : Envoy to the Middle World, OP.Cit, p 379.

(13) Hurewitz, J.C : Diplomacy in the Middle East A Documentur in Try Record, 1914-1956, Vol. ll Princeton ; New York, Dvon Norstond & Co 1956;p 48

لذلك حاولت واشنطن تعويض هذا الفشل في زيادة قبضتها على ليبيا وإحكام تبعيتها للغرب ، من خلال ترسيخ وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي بها ، نظراً لما تشكله ليبيا من أهمية استراتيجية للولايات المتحدة لموقعها على طريق المواصلات التجارية القديمة لأمريكا أمام شمال إفريقيا وفي البحر المتوسط ، ثم اكتساب هذه المواصلات أهمية حربية بعد حفر قناة السويس وفي الحرب العالمية الثانية وبعدها(14).

وعلى هذا عملت الإدارة الأمريكية على توقيع معاهدة صداقة وتحالف " مع ليبيا في يوليو عام 1954م ، تمكنت بمقتضاها من أن تضيف إلى قاعدة " هويلس " الجوية خمس قواعد عسكرية أمريكية تنتشر في أنحاء ليبيا ، ومن الملاحظ أن هذه المعاهدة قد سلبت من ليبيا سيادتها واستقلالها الحقيقي ،فقد نصت إحدى بنودها على إعفاء القوات والمعدات والبضائع الأمريكية من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ، ليس هذا فحسب بل إن هذه المعاهدة تضمنت فقرة سرية تخلت ليبيا بمقتضاها عن ولايتها القضائية ، وغلت يد القضاء الليبي في التعامل مع الجنود الأمريكان في حالة ارتكابهم لأية جرائم ضد أبناء الشعب الليبي ،وفي مقابل كل هذا تقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية للحكومة الليبية تقدر بحوالي أربعين مليون دولار أمريكي على مدي عشرين عاما هي نفس مدة الاتفاقية تقريبا ، وعندما انتقد رئيس المجلس الاستشاري الليبي هذه الاتفاقية ، هدد الملك إدريس بطرده إذا ما صوتت اللجنة البرلمانية برفض الاتفاقية ،

(14) U.S. Department of State, Foreign Relation of the United States, 1952 - 1954, vol. ll, Washington, D. C: U. S. Government Printing Office, 1986, p 590.

ثم تم حفظ نص الاتفاقية السرية لمدة أربعة أيام حيث كان البرلمان قد صوت على المعاهدة(15)، وعقب التوقيع على هذه المعاهدة رفعت الولايات المتحدة تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا في 25 ديسمبر عام 1954 إلى درجة سفير(16).

ولقد كان للوجود العسكري الأمريكي في ليبيا دور هام في تنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة وكان " البنتاجون " ينظر إلى القواعد العسكرية الأمريكية في ليبيا على أنها رأس جسر مناسب لدعم الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد دول المشرق العربي ، وكانت قاعدة " هويلس فيلدية " العسكرية الجوية من أهم القواعد الأمريكية حتى بداية السبعينات ، حيث ظلت ولفترة طويلة ترتكز بها قطع الطيران الاستراتيجية الأمريكية ويسمح باستخدامها من قبل دول حلف الأطلسي(17)ولم تكن معاهدة عام 1954 بين الولايات المتحدة وليبيا إلا واحدة من مساعي واشنطن لتأمين القواعد والتسهيلات العسكرية في المنطقة ، فقد كان لها إلى جانب تلك القاعدة عدة قواعد عسكرية في كل من المملكة المغربية وعمان والبحرين ، والمملكة السعودية(18). حيث كانت الدوائر الأمريكية تدرك أنه بالإضافة إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الخليج ، فإن لها أيضاً مصالح هامة في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث ، خاصة في اقتصاديات وموارد هذه البلاد ، إلى جانب المواقع الاستراتيجية الرئيسية لبعضها والتي جعلتها ذات قيمة كبيرة في المنافسة الأمريكية السوفيتية(19).

([15]) مجيد خوري : ليبيا الحديثة (دراسة في تطورها السياسي) ترجمة نقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت 1966، ص 255 .

([16])نفس المرجع : ص 257.

([17])اندرية أوزاد فسكي : المرجع السابق ، ص 117 .

([18])عبد الله سلطان : البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي ، الفجر العربي للطباعة والنشر ، بيروت (د.ت) ص 118.

(19)ريتشارد نيكسون : نصر بلا حرب 1999 ، إعداد وتقديم المشير " محمد عبد الحليم أبو غزالة " الأهرام للترجمة والنشر ، ط3 ، القاهرة 1991، ص 134 .

وعلى هذا كان الاهتمام الأمريكي بليبيا والساحل الشمالي لإفريقيا نظراً لما يشكله البحر المتوسط من أهمية استراتيجية ، فهو خط الدفاع الأخير لحماية أوروبا وهو الحاجز الطبيعي وخط الدفاع الأول عن وسط إفريقيا قبل الصحراء الكبرى ، وأيضا هو المنطقة التي يستطيع النفوذ الأمريكي أن يصل منها إلى قلب الاتحاد السوفيتي ، كما أن هذه المنطقة التي لو تسربت إليها القوة السوفيتية لاستطاعت أن تشل فاعلية الولايات المتحدة سواءً في القارة السوداء أو في المحيط الهندي ، لذا نجد الولايات المتحدة قد حرصت على وجودها من خلال نشر قواعدها البحرية في المياه الممتدة من مضيق جبل طارق غرباً وحتى المحيط الهندي شرقا ، علاوة على قيام الأسطول السادس الأمريكي بجولاته في البحر المتوسط من منطلق أنه المسئول المباشر عن حماية المناطق المطلة على شواطئه ، ومن هذا الأسطول توجد قوة خاصة تعرف بقوة الشرق الأوسط في البحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي ، كما يتواجد الأسطول الخامس الأمريكي في المحيط الهندي بشكل دائم(20)، ويأتي هذا كله في إطار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين مصالحها ومصالح حلفائها وفي إطار المنافسة الأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي .

ومن الملاحظ أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال تلك الفترة قد تمحورت حول العمل على إنشاء نظام دفاعي إقليمي مرتبط بالغرب بشكل عام، وأن البيت الأبيض لم يتخلَّ عن إنشاء منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط إلا على أساس التحول إلى مبادرة جديدة قوامها أن تتولى دول المنطقة ذاتها الدفاع عن نفسها ، وكان هذا التحول الذي تبلور فيما عرف بحلف بغداد ،

([20]) محمد عبد المجيد حسون : استراتيجية صراع القوي الكبرى في الشرق الأوسط ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1982، ص 29.

ففي عام 1955م أسفرت المساعي التي بذلتها واشنطن من أجل تطويق المنطقة بحلف عسكري عن الإعلان عن حلف بغداد في فبراير عام 1955م ، والذي ضم كلاً من إيران وتركيا وباكستان والعراق وبريطانيا وباركت الولايات المتحدة هذا الحلف ، إلا أن مصر اعتبرت هذا الحلف محاولة أمريكية لبث الفرقة بين العرب ، وأعلنت رفضها لسياسة الأحلاف وساندتها سوريا بتحرك دبلوماسي، وأيدت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية(*) الموقف المصري ، ونجح عبد الناصر في إفشال خطط العراق لضم أية دول عربية أخرى لهذا الحلف(21)، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى العمل على عرقلة المد الثوري الناصري في المنطقة من خلال عرقلة الاتفاق العسكري بين مصر وسوريا في عام 1955م حيث قام السفير الأمريكي لدي دمشق بتسليم السلطات السورية في 26 فبراير عام 1955م مذكرة تقترح فيها واشنطن على سوريا الامتناع عن توقيع الإتفاقية الدفاعية مع مصر ، ولكن السلطات السورية رفضت المذكرة واعتبرت ذلك تدخلاً في شئونها الداخلية ، ثم سارعت سوريا إلى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر في 20 أكتوبر عام 1955م ن ولم يمضِ أسبوع حتى انضمت إليهما المملكة العربية السعودية ، وكان ذلك نجاحاً كبيراً للدبلوماسية المصرية في المنطقة ، وفي الحيلولة دون انضمام أية دولة عربية أخرى سوي العرق إلى حلف بغداد الذي اعتبرته الشعوب العربية استمراراً للسيطرة الأجنبية(22)

(*) في سبيل جذب الأردن إلى هذا التحالف قدمت حكومة بريطانيا عشر طائرات مقاتلة للأردن ، وقام رئيس أركان الجيش البريطاني بزيارة للأردن استغرقت ثمانية أيام عرض خلالها على الحكومة الأردنية مساعدات عسكرية ضخمة ، ستقدمها حكومة بريطانيا للأردن مقابل دخول الأردن في مفاوضات فورية لعقد اتفاقية جديدة ودخول الأردن في هذا الحلف (انظر مذكرات انتوني أيدن رئيس وزراء بريطانيا : القسم الثاني 1951-1957 ، ترجمة خيري حماد ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1957، ص ص 124-125) .

(21) محمد عبد المجيد حسون : استراتيجية صراع القوي الكبرى ، مرجع سابق ، ص 80.

(22) بطرس بطرس غالي : الناصرية وسياسة مصر الخارجية ، مجلة السياسة الدولية (العدد 23) يناير 1971، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 105.

بينما كان تأييد الولايات المتحدة لقيام حلف بغداد يأتي في إطار حرص واشنطن على تنفيذ فكرة الحزام الشمالي وتنفيذاً لاستراتيجية " دالاس " التي تقوم على احتواء الكتلة الشيوعية بسلسلة من الأحلاف العسكرية ، حيث أكد " دالاس " في تصريح له في 18 يناير 1955م على " أن الولايات المتحدة تعتبر هذا الأمر خطوة بناءة وسعياً في اتجاه بناء ما يسمي بالنطاق الشمالي الذي كانت تركيا والباكستان من رواده الأول(23) ، وكانت رؤية دالاس تقوم على أساس ارتباط أوروبا بالشرق الأوسط عن طريق عضوية تركيا في حلف الأطلنطي منذ عام 1949م وفي الشمال عن طريق ارتباط باكستان بمنطقة جنوب شرق آسيا بحلف بغداد ، ومع ذلك كانت الإدارة الأمريكية تري أن الفجوة كبيرة بين باكستان وتركيا ، لذا سعت واشنطن منذ عام 1954م إلى سد هذه الفجوة عن طريق توقيع اتفاقية معونة عسكرية مع العراق(24) ، ثم شجعت التعاون المتبادل بين تركيا والعراق والذي تمخض عنه دخول العراق في حلف بغداد الذي لم يكن إلا التقاءً وامتزاجاً بين سياسة الاحتواء الأمريكية وسياسة بريطانيا لإعادة نفوذها إلى المنطقة من خلال ترتيبات جديدة ، خاصة بعد توقيعها لاتفاقيتي الجلاء عن مصر والسودان وانحسار نفوذها في المنطقة .

(23) حسين شريف : السياسة الخارجية الأمريكية (اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها 1945-1994) ، ج2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994 ، ص 92.

(24) John Compell: Defense of the Middle East problems of American foreign policy, New York, Praeger.1960.P53.

وحتى عام 1957م ظلت السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط تقوم على نفس المبادئ السابقة محكومة في ذلك بالمنافسة التقليدية مع الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى مهاجمة سياسة الحياد ووصفتها بالجمود واللا أخلاقية(25) ، واعتبرت إدارة " أيزنهاور " عبد الناصر على أنه يمثل نفوذاً تخريبيا في المنطقة يهدف إلى تقويض علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة والبلدان العربية الأخرى ، ولقد خشي أن تكون سياسات عبد الناصر قد فتحت الباب أمام السوفيت في المنطقة ، خاصة بعد حصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية ، واستقدامها لخبراء وفنيين شيوعيين ، الأمر الذي اعتبرته واشنطن يمهد لقيام محور مباشر بين موسكو والقاهرة ، فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن قرارات عبد الناصر بشراء الأسلحة من المعسكر السوفياتي والاعتراف بالصين الشيوعية ، والقيام بدور بارز في حركة عدم الانحياز ، ترمي إلى تقويض مواقع الغرب إقليمياً وعالميا(26) ، خاصة بعد أحداث حرب السويس والتي تزايد بعدها التقدير والإدراك الاستراتيجي للأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط ، وخاصة مصالح واشنطن وحلفائها البترولية ، حيث كان من أهم نتائج حرب السويس بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو المنطقة هو بدء إعادة التقييم الشامل على مستوي الإدارة والكونجرس(27) ، بعد أن بات واضحاً أن العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م قد أنهي البقية الباقية للنفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط ، وكف أيديهما عن الاضطلاع بدورهما كقوتين عالميتين ، حيث تراجعوا عن المواقع التي كانوا يحتفظون بها في العالم .

(25) I bid : p 55.

(26) فواز جرجس : السياسة الأمريكية تجاه العرب (كيف تصنع ومن يصنعها ؟) مركز دراسات للوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1998 ، ص104.

(27) Mere Goil: Egypt and The United States The Formative Years, Associated University press, New Jersey 1980, P190.

وكان واضحاً أن أحداث السويس قد أصابت تعاون الحلفاء خارج أوروبا بإحدى اللطمات الشديدة عندما عارضت الولايات المتحدة ما يبذله البريطانيون والفرنسيون من جهد للمطالبة بقناة السويس عسكرياً ، بعد أن تم تأميمها في 26 يوليو عام 1956م ، وإن كان للرئيس الأمريكي " أيزنهاور " سببً وجيه لمعارضة حلفائه(*) - على حد قول نائبه نيكسون " فقد تركته بريطانيا وفرنسا في الظلام " بل كذبتا عليه بشأن خطتهما للاستيلاء على قناة السويس ، ولم يشأ هو أن يبدو وكأنه يؤيد الاستعمار الصفيق، أيضا كان التوقيت الذي اختارته الدولتان لغزو السويس يأتي بعد أسبوعين فقط من إدانة " خروشوف " لأنه أرسل قوات سوفيتية داخل المجر ، وقبل أسبوع واحد من انتخابات الرئاسة الأمريكية ، والتي كان أيزنهاور مرشحاً فيها على برنامج يدعو إلى السلام والرخاء(28) " وقال نيكسون عن موقف الولايات المتحدة من العدوان الثلاثي على مصر في ذلك الوقت " إن هذه هي المرة الأولي في التاريخ التي نبدي فيها للعالم استقلالاً في سياستنا تجاه آسيا وإفريقيا عن سياسات إنجلترا وفرنسا ، والتي تعكس التقاليد الاستعمارية ، وقد ترك هذا الاستقلال دوياً مكهربا في جميع أنحاء العالم(29).

(*) كان تعليق الرئيس أيزنهاور على الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي بقوله " هناك عدد من الأسئلة التي يصعب الإجابة عليها منها أ- إذا لم تتدخل بريطانيا وفرنسا هل كانت إسرائيل وحدها تستطيع هزيمة المصريين ؟ و إذا كان الجواب بالإيجاب ، فماذا كان يحدث وفقا لبنود تصريح الثلاثة الكبار سنة 1950، ب- هل كان عمل بريطانيا وفرنسا هو الذي قدم عذرا للروس بالتحرك بقوات ضخمة إلى هنغاريا، وهل كان من=

= الممكن أن يكون رد الفعل الغربي أكثر شدة إذا كان الروس تحركوا إلى هنغاريا في وقت لم تكن فيه دول الغرب مشغولة بمشكلة السويس ؟ " . (Mere Goil : OP. Cit. P 191)

(28) ريتشارد نيكسون : نصر بلا حرب ، مرجع سابق ص 218.

(29) انتوني أيدن : مذكرات أنتوني أيدن رئيس وزراء بريطانيا السابق ، ترجمة خيرى حماد ، القسم الثاني 1951- 1957 ، مرجع سابق ، ص 397.

وكان انهيار الوجود البريطاني والفرنسي في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية يحتم على إحدى القوتين الأعظم – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – التقدم لملء الفراغ ، ومن ثم تمخض عن إعادة تقييم الأمريكان لسياستهم في المنطقة أن طرحت الإدارة الأمريكية في يناير عام 1957م ما عرف "بمبدأ أيزنهاور" والذي جاء كرد فعل لتدهور العلاقات التقليدية للغرب مع الشرق الأوسط بعد حرب السويس ، والتي أظهرت الدول المعتدية بمظهر المستعمر الغاشم ، بينما أظهرت الاتحاد السوفيتي بمظهر المؤيد والمدافع عن حقوق مصر ضد المعتدين(*)، وإن كانت الولايات المتحدة قد حظيت باحترام دول المنطقة لمعارضتها لحلفائها وإسرائيل ولتأييدها لقرار الانسحاب من السويس.

وإن كان الموقف الأمريكي لم يستهدف خدمة مصر بقدر ما كان يستهدف مصالح واشنطن المستقبلية في المنطقة ، فلم يكن اختلاف الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا نحو تدخلهما في السويس بسبب اختلاف في الأهداف ، وإنما كان اختلافاً في الرؤى ، حيث كانت واشنطن ترى ضرورة مقاومة التصرف المصري بكل السبل المتاحة بما فيها القوة ، شرط أن تتوفر الأجواء السياسية لأن هذا التصرف من وجهة النظر الأمريكية سوف يؤثر على استراتيجيات المنطقة كلها وعلى موازين القوة على نحو غير موات لمصالح الولايات المتحدة ، لأنه يهدد مصالح البترول والأهمية المتعددة الجوانب للشرق الأوسط(30) .

(*) هدد الزعيم السوفيتي " خرشوف " بأن يبعث بقواته لمساعدة مصر ، وبأن يطلق القذائف السوفيتية على بريطانيا وفرنسا ، ورداً على ذلك أصدر أيزنهاور تعليماته إلى القائد الأمريكي لحلف شمال الأطلسي بالرد على تصريحات موسكو فعقد الأخير مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أنه إذا ما مضي خرشوف في تنفيذ تهديداته فإن موسكو ستدمر كما يعقب الليل النهار " – ريتشارد نيكسون : نصر بلا حرب ، مرجع سابق ، ص 86.

(30) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية ، مرجع سابق ص ص 104-105

وهكذا فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لم تكن أبداً تهدف إلى خدمة شعوبها بقدر ما كانت ترمي إلى تحقق الأهداف والمصالح الخاصة لها ولحلفائها ، وهناك ما يشير إلى أن قرار " أيزنهاور " بمعارضة التصرف الفرنسي والبريطاني والإسرائيلي ضد مصر في السويس قد جانبه الصواب . وهذا ما عبر عنه نائبه نيكسون ، الذي يعد واحداً من أكبر مهندسي السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز مفكريها – بقوله " بالنظر إلى أحداث الماضي يتضح أن معارضة جهود البريطانيين والفرنسيين في الدفاع عن مصالحهم في السويس كانت أكبر خطأ ارتكبته الولايات المتحدة في السياسة الخارجية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعندي ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أيزنهاور شارك في هذا التقييم بعد تركه منصبه "(31)، وربما يكون الموقف الأمريكي قد انطلق من محاولة تحسين صورة السياسة الأمريكية والتأكيد على أن الولايات المتحدة هي فعلاً زعيمة العالم الحر، ومحاولة إيجاد صيغة أخرى للتعاون بين واشنطن والبلدان العربية والتمهيد للمشروع الذي تقدم به الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى الكونجرس الأمريكي في بداية عام 1957م والذي تضمن تحديد سياسة الولايات المتحدة المستقبلية نحو الشرق الأوسط من منطلق أن هذه المنطقة كانت وستظل هدفاً للسيطرة الشيوعية ، وأنه يجب على الإدارة الأمريكية التقدم لملء الفراغ والحيلولة دون سعي الاتحاد السوفيتي للسيطرة عليها وللحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة ، ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن توضح أهدافها واستعدادها للتعاون بشكل كامل مع أصدقائها في المنطقة(32).

(31) ريتشارد نيكون : نصر بلا حرب 1999 ، مرجع سابق ، ص 219 .

(32) Meyer Gail: Egypt and the United States, op, cit, p.193.

وقد حدد مشروع أيزنهاور الأسس التي قامت عليها استراتيجيته تجاه الشرق الأوسط والتي انطلقت من الأهمية الجغرافية والاقتصادية للمنطقة ، كونها تحتوي على ثلثي مخزون النفط العالمي والذي تعتمد عليه معظم شعوب أوروبا ، هذا علاوة على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في حالة المواجهة الأمريكية - السوفيتية(33) ، وعقب موافقة الكونجرس الأمريكي في مارس عام 1957م على مبدأ أيزنهاور ، أبلغت الإدارة الأمريكية الاتحاد السوفيتي بأنها ستحارب لمنعه من غزو واكتساح الشرق الأوسط ، ثم بادر الرئيس الأمريكي بإرسال " جيمس ريتشارد" سفيراً خاصا له إلى منطقة الشرق الأوسط لحث الحكومات العربية لدعم مشروع أيزنهاور ، وقد حصل المبعوث الأمريكي على تأييد حماسي في كل من العراق وليبيا ولبنان ، في حين أبدت العربية السعودية(*) واليمن تحفظهما ، بينما رفضت كل من مصر وسوريا استقبال المبعوث الأمريكي وأعلنتا معارضتهما الصريحة لمشروع أيزنهاور ، واعتبر عبد الناصر أن هذا المشروع لم يكن إلا محاولة أمريكية مستترة للحلول محل بريطانيا تحت شعار التصدي للخطر الشيوعي المحدق بالمنطقة كما تزعم واشنطن ، ومن ثم كان رفض عبد الناصر ومقاومته لمشروع ملء الفراغ في الشرق الأوسط(34) والذي تبنته إدارة أيزنهاور .

---

(33) حسين شريف ؛ السياسة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 144 .

(*) كانت السعودية قد وقعت في يناير عام 1957م مع كل من مصر وسوريا اتفاقية التضامن العربي وتعهدت الدول الثلاث بدفع 12.5 مليون جنيه مصري كدعم للمملكة الأردنية بدلاً من المعونة البريطانية ، فانضمت الأردن بعدها إلى معاهدة الدفاع المشترك مع الدول العربية الثلاثة ، انظر سعد الدين إبراهيم ، سسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت 1973 ، ص 76 .

(34) محمدعبد المجيد حسون : استراتيجية صراع القوي الكبرى ، مرجع سابق ، ص ص 85- 86 .

ورداً على الموقف المصري حيال هذا المشروع أعلنت واشنطن عن دعمها للحكومات العربية الصديقة لها والتي أبدت ترحيبها بمبدأ أيزنهاور ، والتي باتت مهددة من قبل عبد الناصر والقوي العربية الأخرى التي تسانده . وفي تقييم شخصي للرئيس أيزنهاور سجله في مذكراته عن تنامي الدور المصري في زعامة العالم العربي ، قال " إذا كانت العربية السعودية وليبيا صديقتين حميمتين لنا فإنه لا يمكن لمصر أن تستمر في علاقاتها بالسوفيت ، ومن المؤكد ألاَّ تبقي مصر زعيمة للعالم العربي "(35) ومن ثم عملت الولايات المتحدة على الترويج لخطورة التيار الناصري على مستقبل بعض الأنظمة العربية الموالية لها ، كما سعت واشنطن إلى استمرارية وزيادة ارتباط هذه الحكومات بها وذلك من خلال عقدها المزيد من معاهدات الصداقة والتحالف مع هذه الحكومات التي تخشى عليها من التهديد الناصري والخطر الشيوعي – على حد زعم واشنطن ، كما قدمت الولايات المتحدة المساعدات المالية والفنية لهذه الدول لمواجهة عبد الناصر.

وعلى الرغم مِمَّا ترتب على أحداث عام 1956م من ضمور النفوذ الغربي ، فإن الولايات المتحدة ظلت ترى الصورة وردية بالنسبة لعلاقاتها مع ليبيا ، وجاء في تقرير السفير الأمريكي في ليبيا المقدم إلى حكومته " أن شهر عسل العلاقات الليبية الأمريكية كان دائماً أفضل في كل العالم العربي(36) " وعندما أقامت موسكو علاقات دبلوماسية مع ليبيا في عام 1956م حرصت حكومة الملك إدريس السنوسى على طمأنة الولايات المتحدة ، بأن الاتحاد السوفيتي لن يحصل على أية امتيازات نفط ولن يكون له مركزٌ ثقافيٌّ في ليبيا(37)

---

(35) Nizam, sharbl : America and the Arabs (American policy and the Arab world) , First published in the United kingdom, London , 1990,p 223 .

(36) U.S. Department of state Foreign Relations of United states, 1955-1957, vol,18.Washington, DC : U. S. Government Printing Office, 1988, P450 .

(37) I bid : p453.

، ومن جانبها حرصت الولايات المتحدة على دعم علاقتها بالحكم في ليبيا ، وضمان عدم حدوث أية اضطرابات تحمل في طياتها أي تغير لصالح قوي محلية تناصب الولايات المتحدة العداء ، كما حرصت واشنطن ولندن على أن تنفردا بعملية تدريب الجيش الليبي ، وأن يكون لهما مستشارون عسكريون يراقبونه ؛ هذا علاوة على وجود اتفاقية سرية بين بريطانيا وليبيا تقضي بمساعدة الأولي للثانية ضد أي عدوان خارجي(38) ، بينما أوفدت الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الأمريكي في 15 مارس عام 1957م إلى ليبيا حيث اجتمع في طرابلس مع مصطفي بن حليم رئيس الوزراء الليبي الذي أعرب عن ترحيب بلاده بمبدأ أيزنهاور مؤكداً على كره الشعب الليبي للشيوعية العالمية ، كما أعرب بن حليم عن امتنانه والحكومة الليبية للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لليبيا للمحافظة على استقلالها ، وطالب بزيادة هذه المساعدات ، بينما أعرب نائب الرئيس الأمريكي عن اغتباطه بتفهم الحكومة الليبية لمبدأ أيزنهاور مؤكداً على أن الولايات المتحدة تضع ضمن خططها زيادة المساعدات الأمريكية لليبيا وتحرص على حماية النظام والاستقرار داخل ليبيا(39) .

ولم يكد يمضي شهران على زيارة نائب الرئيس الأمريكي لليبيا حتى أعلن في 30 يوليو 1957م عن توقيع الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية مع حكومة عبد المجيد كعبار الليبية نصت على تزويد ليبيا بالأسلحة اللازمة لدعم وحماية استقلالها على ألاَّ تستخدم في غير الأغراض التي أعدت الاتفاقية من أجلها(40) ، ولعل واشنطن استهدفت من إحكام سيطرتها على ليبيا تعويض الموقف العدائي الذي تقفه مصر أمام خطط الولايات المتحدة نحو المنطقة بعد أن رفض عبد الناصر الالتزام بقواعد اللعبة ،

(38) I bid : p495.

(39) مجيد خوري : ليبيا الحديثة ، مرجع سابق ص ص 316- 317 .

(40) سامي حكيم : حقيقة ليبيا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1970ص 134.

فلم يرفض الاشتراك في الأحلاف الدفاعية الغربية فحسب ، ولكنه عارضها أيضا داعيا السوفيت للاشتراك لأول مرة في دبلوماسية المنطقة العربية ، أيضا استشاطت الولايات المتحدة غضبا ضد عبد الناصر خوفا أن يستخدم الزعيم المصري مبادئ القومية والعروبة لتوحيد صفوف البلدان العربية في إضعاف السيطرة الغربية في المنطقة ، ومن ثم كان حرص السياسة الأمريكية على محاولة إفراغ المحتوي الوطني والقومي لشعوب المنطقة ، ومواجهة تنامي التيار الناصري والقومي بها .

كما أدي تطور العلاقات السورية السوفيتية في عام 1957م إلى قلق الدوائر الحاكمة في البيت الأبيض والتي سعت إلى ضرب هذه العلاقات من خلال محاولة انقلاب فاشلة ضد نظام الحكم في سوريا ، وأشارت السلطات السورية إلى أن هناك عناصر موالية للغرب كانت وراء هذا الانقلاب ، وقد أدي ذلك إلى توتر العلاقات بين سوريا والغرب، وفي أغسطس من نفس العام اتهمت السلطات السورية ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين بالاشتراك في مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وردت واشنطن بالإعلان أن السفير السوري في واشنطن شخص غير مرغوب فيه ، وقام الأسطول السادس الأمريكي بمناورات على سواحل سوريا بينما قامت تركيا بإيعاز من الولايات المتحدة بحشد قواتها على الحدود السورية ، وحاول الاتحاد السوفيتي الاستفادة من خطأ الحسابات الأمريكية ، فأرسلت موسكو مذكرة تحذيرية إلى تركيا ، كما تشجع عبد الناصر وأرسل كتيبتين إلى سوريا لمساعدتها في صد الهجوم الأمريكي المحتمل ، ولكن سرعان ما اكتشفت الإدارة الأمريكية أن تدخلها بصورة مبالغ فيها في المنطقة ، قد لا يخدم مصالحها وأهدافها، فقررت التراجع، وانتهت الأزمة في نوفمبر عام 1957م (41).

(41) محمد عبد المجيد حسون : المرجع السابق ، ص 91.

وقد برهنت تلك الأزمة السورية على أن مبدأ أيزنهاور لم يكن إلا وسيلة من وسائل فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة ، كما برهنت تلك الأزمة على قوة وصلابة الموقف العربي في مواجهة المخططات والسياسات الإمبريالية ، علاوة على ذلك كشفت أيضاً تلك الأزمة أن الاتحاد السوفيتي يراقب عن كثب التحركات والسياسات التي تحاول واشنطن فرضها على دول المنطقة ، وإذا كانت واشنطن تحاول أن تقاوم نمو العلاقات العربية – السوفيتية ، فإن موسكو حريصة أيضاً على أن تدافع عن مصالحها وتقف لواشنطن بالمرصاد ، ولعل فشل التحركات الأمريكية قد دعا وزير خارجية الولايات المتحدة أن يعلن في سبتمبر عام 1957م " بأنه لم يعد هناك ما يبرر تطبيق مبدأ أيزنهاور ، فقد كانت الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين عامي 1955م – 1957م هي النكسة الرئيسية للغرب ، الأمر الذي ساهم بدور رئيسي في زيادة التغلغل السياسي والدعائي للكرملين في المنطقة ، فمن الملاحظ أن انشغال السوفييت بمشكلة برلين وكوبا والنزاع مع الصين الشيوعية لم يمنعهم من مغازلة عبد الناصر والدول العربية الأخرى ، حيث تكررت زيارات المسئولين على مختلف المستويات بين موسكو والقاهرة والجزائر وعدة عواصم عربية أخرى ، كما أن المساعدات السوفيتية للدول العربية في تلك الفترة قد بلغت 9 بليون دولار(42).

وفي الوقت نفسه كانت واشنطن لا تتورع عن استخدام كل السبل العلنية والسرية من أجل فرض هيمنتها على المنطقة وضمان تبعية حكامها للغرب . وقد برهنت المواقف الأمريكية في حالات كثيرة على هذه السياسة ، وكان ذلك واضحاً من خلال دورها البارز في تحويل الصراع الداخلي في لبنان إلى حرب أهلية ،

---

(42) حسين شريف : المرجع السابق ، ص 145.

حيث أرسلت في 15 يوليو عام 1958م بسبعة عشر ألفاً من قوات " المارينـز " الأمريكية إلى لبنان(43) ، بينما قام الأسطول السادس الأمريكي بمحاصرة سواحل لبنان بهدف تثبيت ودعم نظام موالٍ للغرب ، ومقاومة التيار الناصري في لبنان ، حيث طالبت وكالة الاستخبارات الأمريكية طيلة الأزمة اللبنانية عام 1958م بالقيام بعمل أمريكي قوي دعماً " لشمعون"، وكانت تقارير صريحة للوكالة من بيروت تصور الصراع الداخلي على السلطة في لبنان كامتداد لصدام أكبر بين الشرق والغرب(44) ، ويبدو أن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد أخطأت في قراءة الأزمة السياسية اللبنانية ولم تتمكن من مجاراة الأحداث ، وكان أيضا من المشكوك فيه أن تقوم الوكالة بتنوير أيزنهاور حول طبيعة الأزمة اللبنانية أو حول الصراعات العربية الداخلية الأوسع ، ومن ذلك يبدو أن تقارير غير دقيقة من الاستخبارات الأمريكية قد منعت أيزنهاور من اتخاذ إجراءات علاجية في لبنان(45) .

كان اعتقاد الإدارة الأمريكية أن ثورة 14 يوليو عام 1958م في العراق ما هي إلا انقلاب ناصري ضد نظام الحكم الملكي الموالي للغرب (46)، واعترف " ألن دالاس " مدير وكالة الاستخبارات المركزية بأن وكالته قد فوجئت بالانقلاب العسكري الذي أسقط الملكية الموالية للغرب في العراق عام 1958م

(43) كاسبارا واينبرجر : الصراع من أجل السلام (مذكرات وزير الدفاع الأمريكي السابق) ترجمة زهير مصطفي ، مركز الدراسات العسكرية ، دمشق، 1991 ، ص ص 89-90.

(44) فواز جرجس : السياسة الأمريكية تجاه العرب ، مرجع سابق ، ص 50.

(45) U.S. Department of State Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon Jordan, vol.11, Washington, DC: Government Printing Office, 1992 , P. 4.

(46) انتوني أيدن : مذكرات انتوني أيدن ، مرجع سابق ص 447.

واعتبرت واشنطن أن الثورة العراقية جزء من المؤامرة التي يحيكها عبد الناصر والسوفيت للسيطرة على كامل المنطقة العربية، ولذلك أوعزت واشنطن إلى بريطانيا بإرسال قواتها إلى الأردن ، حيث نزلت قوات المظليين البريطانيين في مطار عمان بحجة حماية النظام الحاكم في العراق ومقاومة الحركة الثورية(47) ، على حين كانت الثورة قد أبادت جميع العائلة المالكة العراقية وسجنت أو قتلت معظم النخبة الحاكمة ، ولم يبق أمام القوي الغربية أي خيار غير القيام باحتلال كامل للعراق إذا ما أرادت استعادة النظام القديم .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت في وقف تنامي الشعور العدائي ضد الإمبريالية والسياسات الاستعمارية ، فعلى الرغم من وجود بعض الأنظمة العربية الموالية للغرب إلا أن التيار الناصري والقومي استطاع اختراق كل الحواجز والقيود التي فرضتها تلك الأنظمة على شعوبها ، وبدا واضحاً تغلغل الأفكار القومية والتحررية من مصر إلى الجماهير العربية في كافة الأقطار العربية ، فعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة تشديد قبضتها على ليبيا وبقاء النظام الملكي الحاكم بها خاضعاً للتبعية الغربية ، فإن التقارير التي بعث بها السفير الأمريكي إلى الحكومة الأمريكية في عام 1957 كانت تؤكد على أن الشخص الأكثر شعبية في ليبيا هو الزعيم المصري جمال عبد الناصر ، وأن احتمال وقوع انقلاب عسكري من قبل الناصريين في ليبيا وارد(48) ، بينما أكد تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في 1959 على ضرورة أن تتمسك الولايات المتحدة ببقاء ليبيا تابعة للغرب، وتتمسك أيضاً بالوجود الأمريكي بها ،

---

(47) محمد عبد المجيد حسون : استراتيجية صراع القوي الكبرى ، مرجع سابق ، ص ص 92-93.

(48) U.S. Department of state Foreign Relations of the United states, 1955-1957, vol.18, OP. Cit,P473.

ووردفي التقرير أنه " إذا فقد الغرب تماماً مركزه الاستراتيجي في شمال إفريقيا فسيجد أن سيطرته على البحر المتوسط مهددة بصورة جدية ، يضاف إلى ذلك أن شمال إفريقيا يحيط بالطريق التي قد يتبعها السوفييت في محاولاتهم للتغلغل في إفريقيا ، وتقوم ليبيا بدور العازل بين الشرق الأوسط والمغرب ، كما تحمي ولو جزئيا المغرب من زخم القومية العربية الذي ينبعث من القاهرة ، وما دامت ليبيا صديقة للغرب فإن الغرب يستطيع السيطرة على الشاطئ الجنوبي للبحر وعلى جزء من شرق البحر المتوسط(49) .

ولقد جاء هذا التقرير الأمريكي في الوقت الذي كانت فيه التقارير تؤكد على أن ليبيا ستصبح من الدول البارزة في إنتاج النفط بعد عام 1959م ، وان ذلك يعني أن ليبيا بعد عام 1959م لن تعتمد على الإعانات الأجنبية، وأنها ستحقق ثروات ضخمة من دخول النفط التي سيكون لها تأثير كبير على مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وربما ساعد ذلك على تقويض النفوذ الغربي بها.

ولم تقف التحركات الأمريكية عند حد دعم الأنظمة الموالية لها ومحاولة الحفاظ على بقائها في لحكم ، بل إنها كثيراً ما كانت تسعي إلى ضرب الأنظمة غير الخاضعة لها والخارجة على طاعتها ، حيث نلاحظ أن السياسة الأمريكية في المنطقة تعتمد في كثير من الأحيان على استخدام مختلف التناقضات الموضوعية والذاتية بين بلدان المنطقة، وذلك من خلال التدخل غير المباشر بدعم اشتراك زبائنها بصورة مباشرة في الأوضاع النـزاعية، مثل تأليب الخلافات بين سوريا والعراق ، ومصر والسعودية ، وسوريا والسعودية ،

) Nizam . sharab: America and the Arabs , Op. Cit, p 624.[49](

وبطريقة مباشرة عن طريق دعم إحدى أطراف النزاع التي تسير في ركبها مثل الأزمة اللبنانية عام 1958م ، عندما قبل الرئيس اللبناني كميل شمعون لمبدأ أيزنهاور، وعارضته القوي الوطنية وطالبت شمعون بالعدول عن هذا القرار ، فاتهم شمعون مصر بالوقوف وراء الأحداث ، وتقدمت حكومة لبنان بشكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن ، وطالب شمعون من واشنطن بمساندته عسكريا لمواجهة ما وصفه بالتدخل المصري السوري في لبنان ، فأرسلت واشنطن أسطولها إلى السواحل اللبنانية وأرسلت قواتها إلى داخل لبنان، وكان طبيعيا أن يعلن عبد الناصر تأييده للقوي الوطنية في لبنان وسوريا التي حاولت واشنطن ممارسة الضغط(*) عليها ، أيضاً كان طبيعيا أن يعلن عبد الناصر عن رفضه لأي تدخل أجنبي في العراق وأنه سوف يقاتل من أجل الدفاع عن الثورة العراقية ضد أي تدخل أمريكي(50) ، وقد ساهمت مواقف عبد الناصر القومية في ترسيخ الاعتقاد السائد لدي الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية بأن الزعيم المصري الذي خطط لانقلاب بغداد ، وأن عبد الناصر كان رجل موسكو وليس شخصا مستقلاً إلا أن الأحداث أثبتت بعد فترة وجيزة خطأهم في هذا التقييم(51)، وأن سوء الفهم هذا قد أسهم بدور كبير في زيادة شقة الخلاف بين واشنطن والقاهرة والكثير من البلدان العربية .

(*) حاولت الولايات المتحدة ممارسة ضغوطها على الدول المجاورة لسوريا للعمل على قلب نظام الحكم وإحداث تغيير سياسي بها بحجة تبعيتها للاتحاد السوفيتي ، لذا قام " لنوي هندرسن " مساعد وزير الخارجية الأمريكي برحلة إلى المنطقة للتشاور مع الزعماء المحليين لهذا الغرض ، ولكن لبنان والأردن رفضتا الدخول في صدمات مسلحة مع سوريا ، بينما أعلنت السعودية أن سوريا لا تشكل أي تهديد لأية دولة عربية ، بل قامت السعودية بتسوية الخلافات السورية العراقية وبذلك لم تجد واشنطن من يقوم بتنفيذ مخططها بشأن سوريا .

(50) حسين شريف : السياسة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 147.

(51) فوزي جرجس : السياسة الأمريكية تجاه العرب ، مراجع سابق ، ص 51.

ومن الملاحظ أن من السمات المميزة لسياسة الولايات المتحدة في خلال تلك الفترة خاصة في عهد أيزنهاور تزايد دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في وضع وتنفيذ السياسة الأمريكية الخارجية(52) ، وكذلك تنامي العلاقات الوثيقة بين الوكالة والجهاز الدبلوماسي ، حيث تقوم الوكالة ببث عملائها في بلدان الشرق الأوسط والقارة الإفريقية بصورة واسعة ، مستخدمة مختلف المؤسسات والمنظمات المرتبطة ببلدان تلك المناطق ، والتي لاقت انتشاراً واسعاً في معظم بلدان تلك المناطق وانتشرت معها شبكات التجسس بشكل واسع . وفي هذا السبيل كانت تقوم بالعديد من الأعمال السرية التي تمثل بعضها في تقديم الدعم المالي لبعض الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية وتمويل الاتحادات النقابية والشركات والأفراد ، وكانت معظم هذه العمليات ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي ترمي إلى تثبيت أو دعم نظام حكم ما ، أو ضرب النظام القائم في بلد ما(53) ، ولعل ذلك كان واضحا في حالة لبنان ، والعكس في حالة سوريا الحليف الأول لعبد الناصر والذي اعتبرته وكالة الاستخبارات الأمريكية العقبة التي تقف في طريق تنفيذ السياسة الأمريكية نحو المنطقة ، لذلك أرسلت الوكالة فرق الاغتيال الواحدة تلو الأخرى لتصفية الرئيس عبد الناصر جسدياً ، ولكنها فشلت في كل محاولاتها، وأفلت عبد الناصر من كل وسائل الحصار التي حاولت واشنطن فرضها عليه وأدركت الولايات المتحدة أنها لن تستطيع إرغام العالم العربي على الرضوخ لخططها ومؤامراتها(54)

(52) نفس المرجع ، ص 47 .

(53) John, campell: The Foreign Affairs Fudge factory, New York , 1971. P160.

(54) محمد حسنين هيكل : لمصر لا لعبد الناصر " شركة المطبوعات والتوزيع والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1982 ص 160 .

بل إن هذه السياسات أسهمت بقدر كبير في تنامي المشاعر العدائية ضد الولايات المتحدة والغرب لدي معظم الشعوب العربية على الرغم مما كانت تلجأ إليه وكالة المخابرات الأمريكية من الأعمال الدعائية والإعلامية الموجهة عن طريق بعض عملائها ضد النظم التقدمية والتحررية في المنطقة " وكانت كثير من المقالات التي تصدر عن بعض الصحف والمجلات في المنطقة تنشر دون الإشارة إلى مصدرها ، ورغم كل هذا فكثير ما كان يؤدي نشاط جهاز الاستخبارات الأمريكية إلى إحداث مضاعفات ذات مردود عكسي على الولايات المتحدة(55).

ويعترف نيكسون برسوخ وثبات دور العمليات السرية التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، بل إن نيكسون يعتبر أن التخلي عن مثل هذه العمليات في سياسة واشنطن الخارجية يعتبر ضربا من الجنون حين يقول " إذا كنا سنتخلى عن العمل السري كأداة في السياسة الخارجية فإن ذلك يعني أننا نرتدي قميص المجانين ونحن نتنافس مع موسكو(56) " . ويعترف نيكسون أيضا بأن أكثر العمليات السرية حدوثا كانت تتضمن إعطاء أموالٍ إلى جماعات أو أشخاص يساندون الأهداف الأمريكية " ولعل نيكسون حاول إغفال سياسة الاغتيالات والتصفية الجسدية التي كثيراً ما كانت واشنطن تلجأ إليها ضد خصومها والمعارضين لسياستها خاصة في بلدان العالم الثالث .

---

(55) John Campell : OP. Cit, P 162 .

(56) ريتشارد نيكسون : نصر بلا حرب ، مرجع سابق ص 124.

ومع بداية رئاسة جون كيندي في أوائل الستينيات ، والذي بدأ عصره بسياسة ارتياد الآفاق الجديدة ، وكان كيندي يري أن منطقة الشرق الأوسط أفق من هذه الآفاق الجديدة ، يستطيع أن يترك بصمات سياسته عليها ، ومن ثم كانت الرسائل الودية التي تبادلها مع عبد الناصر توحي ببداية عهد جديد في سياسة الولايات المتحدة نحو المنطقة ، ولكن تأثير اللوبي الصهيوني(*) على توجهات الإدارة الأمريكية نحو الشرق الأوسط ، وتباين موقف عبد الناصر وكيندي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي كانا لهما دور كبير في وأد هذه الاتصالات في مهدها ، وصدرت الإشارة إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فعادت للعمل ضد مصر مستهدفة فصل عرى الوحدة بين مصر وسوريا، وتحقق لها ما أرادت(57) ، أيضا كانت رؤية الرئيس كيندي في الصراع الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي قد تطورت إلى استراتيجية " الرد المرن " والتي انعكست بدورها على شكل المواجهة حول العالم الثالث حيث تقوم هذه الرؤية في أحد أبعادها على الاستعداد لخوض حربين كبيرتين (في أوروبا – وفي شرق آسيا) وحرب محدودة في أي مكان آخر مثل منطقة الشرق الأوسط " أي أنها تهدف إلى إعطاء الولايات المتحدة القدرة على الرد المرن على أي اعتداء أينما كان وأيا كان مستواه وبالأسلوب الذي يتفق ومستوى الخطر القائم(58) .

(*) حاولت إسرائيل الإيقاع بين عبد الناصر وكيندي بحجة أن مصر تبني صناعة طائرات وصواريخ بواسطة علماء ألمان وخاطب كيندي عبد الناصر في هذا الأمر وكان رد عبد الناصر على كيندي بأنه يحاول الحصول على تكنولوجيا عصر جديد ولكنه أمامه وقت طويل لتصبح هذه الصناعات دعماً لتسليح مصر ، ولكن هذا الرد لم يمنع قلق الإدارة الأمريكية التي قررت تزويد إسرائيل بشحنات من الأسلحة بلغت 22.5بليون دولار تسدد على عشرة سنوات وكان دفاع كيندي عن هذه الصفقة بأنها تهدف إلى حفظ التوازن في القوي بما يمنع نشوب حرب جديدة بين العرب وإسرائيل ، خاصة بعد حصول مصر على طائرات سوفيتية بعيدة المدى . (محمد حسنين هيكل : لمصر لا لعبد الناصر ، ص 160) .

(57) محمد حسنين هيكل : نفس المرجع ، ص 161-162 .

(58) نادية مصطفي : القوتان الأعظم والعالم الثالث " الفكر الاستراتيجي العربي (العددان 18،17) يوليو ، أكتوبر 1986 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ص ص 173-212.

وقد هاجم كيندي سياسة أيزنهاور نحو إفريقيا والعالم الثالث ، واتهمهما بأنها أدت إلى ضعف موقف الولايات المتحدة وقوة النفوذ السوفيتي ، ورأت إدارة كيندي ضرورة استخدام أساليب أكثر مرونة للتغلغل في بلدان القارة الإفريقية ، وأكد كيندي على أن مستقبل إفريقيا سيترك أثرا جديا على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إيجابية أو سلبية(59) . وقد أدت تصريحات كيندي إلى الاعتقاد بأنه سوف يكون مستعداً للتضامن مع القوي السياسية التي تطالب بحظ أوفر من العدالة الاجتماعية في دول العالم الثالث(60) ، ولكن هذه التصريحات لم تلمس أرض الواقع .

ومن الملاحظ في هذه الفترة أن المنطقة العربية قد شهدت كتلتين مذهبيتين ومتباينتين، وفق معايير الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وكانت التسميتان المألوفتان لهاتين الكتلتين هي تقدميون ، ومحافظون (رجعيون) ، وفي كثير من الأحيان كانت هاتان الكتلتان شديدتي الانقسام على نفسيهما ، فكانت المصلحة السياسية لكل دولة ربما أدت إلى اتخاذ مواقف متعارضة خاصا مع المذهب الأيديولوجي المعلن من قبل السلطات الحاكمة في هذه الدولة ، ومن الملاحظ أيضاً أن بعض هذه الدول كانت سياستها ترتبط في كثيرٍ من الأحيان بسياسة الولايات المتحدة وفقا للمصالح المتبادلة ، بينما يرتبط بعضها بعلاقات دبلوماسية اسمية فقط ، والبعض الآخر من الدول العربية كانت سياستها وتوجهاتها تصطدم مع توجهات سياسة الولايات المتحدة في المنطقة .

---

(59) John Keendy : The Strategy of Peace, New York, 1961, P 15 .

(60) أندرية أوزار فسكي : الولايات المتحدة وأفريقيا ، مرجع سابق ، ص 29.

وكان لذلك مردود عكسي وسلبي على تطور سير العلاقات بين الولايات المتحدة وهذه الدول(61)، ولعل ذلك كان واضحاً إبَّان أزمة الكويت عام 1961م من خلال موقف كل من مصر وواشنطن، أيضا برز هذا التباين عندما أعلن عبد الناصر تأييده لثورة اليمن عام 1962 ، وأرسل قواته لدعم وحماية الثورة اليمنية ، بينما وقفت العربية السعودية إلى جانب الإمام البدر المخلوع(62) ، وأيدت الولايات المتحدة الموقف السعودي وطلبت من مصر سحب قواتها من اليمن ، ثم سعت واشنطن إلى توسيع هوة الخلاف بين مصر والسعودية ، وإلى زيادة تورط القوات المصرية في اليمن من أجل إسالة المزيد من الدماء وإنهاك لقوي العربية في تلك الأزمة حيث قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بدور كبير في تجنيد عناصر المرتزقة من الأجانب ليحاربوا ضد القوات المصرية في اليمن ، كما تكفل الطيران الإسرائيلي بعمليات تزويد هؤلاء المرتزقة بالمؤن والذخيرة عن طريق عمليات إسقاط في مواقع محدودة بالقرب من مكامنهم في الكهوف وعلى الجبال وفي الوديان(63) ، وقد اعترف الأمير فيصل في تصريح له في 27يونيو عام 1963م لمراسل الصحف البريطانية ، بأن هناك مباحثات جرت بين الولايات المتحدة والسعودية بشأن دعم السعودية في هذه الأزمة ، وتوفير الحماية الجوية الأمريكية للجزء الجنوبي للمملكة العربية السعودية(64) .

(61) هنري لورانس : اللعبة الكبرى (المشرق العربي والأطماع الدولية) ترجمة د. عبد الكريم الأربد ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الثانية ، ليبيا (1428م) ص 257.

(62) روبرت ستيفن : محمود عوده : حوار حول عبد الناصر ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولي ، بيروت ، 1982 ص 65.

(63) محمد حسنين هيكل : لمصر لا لعبد الناصر ، ص 164.

(64) نفس المرجع ، ص 165.

وكان من الواضح أن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تلك الأزمة قد أدي إلى تعقيدات كثيرة ، وأدي أيضا إلى استمرر وتطور هذه الأزمة رغم الجهود العربية التي بذلت من أجل تقريب وجهتي النظر بين كل من مصر والسعودية ، وكان إدراك عبد الناصر لأبعاد المخطط الأمريكي قد دفعه للقيام بحملة دعائية ضد سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، حيث طالب في خطابه في 22 فبراير عام 1964م الشعوب العربية بضرورة مقاومة السياسة الإمبريالية والاستعمارية ، كما خاطب عبد الناصر الشعب الليبي وطالبه بضرورة تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية من الأراضي الليبية(65)، لأنها تشكل خطراً على مستقبل الأمة العربية . ونظراً لانتشار المبادئ والأفكار الناصرية بين جماهير الشعب الليبي الرافضة للمواقف السلبية التي اتسم بها النظام الملكي الحاكم في ليبيا ، فقد لاقت دعوة عبد الناصر صدي كبيراً لدي جموع الشعب الليبي ، وتبلور ذلك في تصاعد الحركة الوطنية والقومية، حيث تفجرت المظاهرات الطلابية والشعبية ضد الوجود الأجنبي في ليبيا مطالبة الحكومة الليبية بالعمل على تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية من ليبيا ، مما اضطر مجلس الوزراء الليبي إلى عقد اجتماع عاجل في 23 فبراير عام 1964م برئاسة محمود المنتصر رئيس الوزراء حيث جاء في البيان الصادر عن المجلس " أن الحكومة الليبية ليس لديها أي اتجاه أو تفكير في تجديد أو تمديد الاتفاقيتين الأمريكية والبريطانية(66) ".

---

(65) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، (ج. ع. م) وزارة الإرشاد القومي الهيئة العامة للاستعلامات ، القسم الرابع (فبراير 1962 – يونيو 1964، القاهرة (د.ت ص 530 .

(66) سامي حكيم : حقيقة ليبيا ، مرجع سابق ، ص 164.

لكن ذلك لم يكن إلا محاولة لامتصاص غضبة الجماهير الليبية والقوي الوطنية والتي شهدت تطوراً واضحاً في وعيها السياسي والثقافي ، نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا منذ بداية الستينات بعد أن شهدت البلاد طفرة كبيرة في إنتاج النفط ، حيث شكلت صادرات النفط الليبي في عام 1963م حوالي 98.7% من إجمالي صادرت ليبيا وهو ما يعادل حوالي 13182300 جنيه إسترليني ، وقد ترتب على ذلك وجود فائض كبير في ميزان ليبيا التجاري(67) ، وانعكس ذلك بدوره على الأوضاع الداخلية في ليبيا ، فعلى الرغم من سياسة القبضة الحديدية التي اتبعتها حكومة الملك ضد أية تنظيمات أو جماعات تناهض النظام القائم في ليبيا وعدم السماح بوجود أية أحزاب أو تنظيمات سياسية داخل ليبيا ، فإن ذلك لم يمنع من وجود مشاعر السخط والغضب داخل قلوب الليبيين ضد سلبية النظام الملكي وضمور الدور الليبي في المشاركة في القضايا القومية ، علاوة على ذلك كان هناك إحساس بالظلم لدي عامة الشعب الليبي التي لم تشعر بتحسن ملموس في مستوي معيشتها رغم ضخامة الثروة التي تحققها البلاد من صادرات النفط ، لأن هذه الثروة جلبت فساداً هائلاً لدي طبقة معينة أثرت ثراءً فاحشاً ، فقد أشار تقرير سري أعدته الحكومة الأمريكية للرئيس كيندي أن " واحداً من السياسيين المؤثرين الليبيين قد حصل على 3% من كل برميل خام ليبي صدر إلى الغرب وأن هذا المبلغ أودع في حسابه الشخصي المصرفي في سويسرا(68)"

(67) مجلة البترول : العددان الأول والثاني (يناير ، أبريل) 1964 ، السنة الثانية ، المؤسسة المصرية العامة للبترول (ج.ع.م) ، القاهرة ، ص ص74-76.

(68) John cooley : Libyan sandstorm, New York, Holt, Rinehart & winston 1982, p 55.

وإذا أضفنا إلى كل ما تقدم الأفكار الناصرية التي استطاعت أن تصل إلى قلب الشارع الليبي وأن تلعب دوراً هاماً في إذكاء الروح القومية والتحررية عند الشعب الليبي خاصة المثقفون وطلاب المدارس ، وتجسد كل هذا في صورة مظاهرات حاشدة للطلاب وعمال النفط ، وعامة الشعب الليبي حيث طالبوا بإلغاء العمل بمعاهدة الصداقة والتحالف وجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا . واستجابة لنبض الشارع الليبي أعلن مجلس النواب الليبي في 16 مارس 1964م بعد جلسة عاصفة إنهاء العمل بمعاهدات الصداقة والتحالف والاتفاقيات العسكرية ، وطلب المجلس من الحكومة الليبية الدخول فوراً في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية لتصفية القواعد العسكرية وجلاء قواتها عن ليبيا . وجاءت استجابة الحكومة الليبية لقرار مجلس النواب فورية ، حيث جرت مفاوضات بين الحكومة الليبية والجانب البريطاني في 20 أبريل عام 1964م طالب خلالها الجانب الليبي من الحكومة البريطانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لجلاء القوات البريطانية، كما أجرت الحكومة الليبية في 29 أبريل مباحثات مع الجانب الأمريكي حول عملية جلاء القوات الأمريكية ، واستمرت هذه المفاوضات حتى 20أغسطس أعلن بعدها رئيس الوزراء الليبي أن حكومتي كل من واشنطن ولندن قد وافقتا من حيث المبدأ على إجلاء قواتهما وأضاف رئيس الوزراء الليبي أن قاعدة هويلس الأمريكية مازالت موضع مباحثات بين الجانبين وأنه من المنتظر أن يعقد في بداية العام المقبل اجتماع يتم فيه الاتفاق على جلاء القوات الأمريكية عن قاعدة هويلس الأمريكية في ليبيا(69) ، وعلى الرغم من أن هذه الوعود لم تصدق ولم يتحقق منها شئ ، إلا أنها كانت تؤكد على شئ خطير ، وهو خضوع الحكومة وامتثالها لرغبات الشعب الليبي ، كما أنها كشفت عن مدي إمكانية تأثير القوي الشعبية في الحياة السياسية وفي مستقبل البلاد السياسي .

---

(69) سامي حكيم : حقيقة ليبيا ، مرجع سابق ، ص ص 167 – 168 .

ومع بداية عام 1964م بدت في الأفق بوادر وضع حد للخلافات العربية من خلال مؤتمر القمة العربي الأول والذي عقد بمدينة القاهرة على مستوي ملوك ورؤساء الدول العربية، وعمل على تنقية الأجواء العربية ، واتخاذ موقف موحد لمواجهة مخططات إسرائيل العدوانية ، وكان هذا المؤتمر خطوة عظيمة لجمع كلمة العرب واتخاذ موقف مشترك على طريق وحدة العمل العربي المشترك . وفي شهر سبتمبر من نفس العام عقد بالإسكندرية مؤتمر القمة الثاني والذي أكد في بيانه الختامي على وجوب استخدام جميع الإمكانيات العربية ، وحشد كافة طاقات العرب ومقدراتهم لمواجهة تحدي الاستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المضي في سياستها التوسعية وتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني(70) ، خاصة في ظل إدارة الرئيس جونسون الذي اتسمت إدارته بتعاظم موقع إسرائيل على خريطة سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، على حساب العلاقات العربية الأمريكية . فعلى الرغم من المساعي العربية التي بذلت لتحييد الولايات المتحدة وإقامة علاقات ودية معها ، وتحذيرات عبد الناصر من أن استمرار تأييد أمريكا لإسرائيل سوف يحول دون قيام علاقات أفضل بين الولايات المتحدة والعالم العربي ، وأن شحنات الأسلحة المتزايدة لإسرائيل سوف يكون لها آثار سلبية على العلاقات العربية الأمريكية(71) ،

(70) وثائق مؤتمر القمة العربي الثاني (5 سبتمبر 1965) وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ج.ع.م ، القاهرة (د.ت) ص ص4-27.

(71) مجلة السياسة الدولية : العدد (23) يناير 1971 ، (حديث الرئيس جمال عبد الناصر للصحفيين الأمريكيين) في 21 مارس 1961، عبد الناصر والقضايا الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1971، ص 233 .

إلاّ أن هذه الفترة على حد قول أحد المحللين السياسيين كانت هي " فترة الإرهاب الكبير" ، الذي قادته مؤسسات الدولة في الولايات المتحدة والتي من بينها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، التي آلت إليها مهام العمل المباشر لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، وأعطيت لها كل الصلاحيات والإمكانيات اللازمة لهذه المهام فوق الدستور وفوق القانون(72) .

وكان طبيعياً أن تؤدي المواقف الأمريكية إلى تعاظم الدور السوفييتي في المنطقة ، خاصة عقب الزيارة التي قام بها الزعيم السوفيتي " نيكيتا خروشوف".لمصر خلال شهر مايو 1964 م والتي تم خلالها عقد عدة اتفاقيات شملت خطط التصنيع وبرامج التسليح، واستكمال بناء السد العالي(73) ، وكانت هذه هي أول مرة يقوم فيها زعيم إحدى القوتين العظميَيْن بزيارة للمنطقة ، وكان رد الإدارة الأمريكة على هذه التطورات التي شهدتها المنطقة، أن أعلن جونسون في منتصف عام 1964م " أن الولايات المتحدة ستساند إسرائيل بكل قوة ولن تقف مكتوفة الأيدي إذا تعرضت إسرائيل لأي هجوم(74) " . وفي ظل تعاطف " جونسون" المعروف مع إسرائيل- منذ أن كان عضواً بمجلس الشيوخ ورئيساً للكتلة الديمقراطية -(*) تزايدت واردات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل،

---

(72) محمد حسنين هيكل : الانفجار (حرب الثلاثين سنة) مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1 ، القاهرة 1990 ص 59 .

(73) نفسه : ص ص 63 -64 .

(74) جمال عبد الجواد : العلاقات الإسرائيلية الأمريكية (1948- 1982) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددين (14،13) أبريل ، يوليو 1985 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ص ص 37-38.

(*) كانت أبرز المواقف التي تولي فيهاجونسون الدفاع عن إسرائيل قبل توليه منصب رئاسة الولايات المتحدة هي معارضته للتهديد الذي وجهه الرئيس الأمريكي أيزنهاور لإسرائيل بفرض عقوبات عليها إذا لم تنسحب من سيناء وقطاع غزة في عام 1957عقب العدوان الثلاثي على مصر .

وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك إلى زيادة التدهور في العلاقات العربية الأمريكية، حيث طرح الموقف الأمريكي من إسرائيل على مائدة البحث بين وفود الدول العربية بالجامعة العربية في يوليو عام 1966م(75) .

ولكن السياسة الأمريكية لم تتراجع عن موقفها المنحاز كليا لإسرائيل ، فاستمر الدعم العسكري والسياسي لها ، مما شجعها على شن عدوانها في 5 يونيو 1967م ، واحتلال أرض عربية جديدة ، وكان واضحاً أن هناك هدفاً مشتركاً بين الولايات المتحدة وإسرائيل من وراء هذا العدوان ، ومن الواضح أيضا أن هذا العدوان كان ثنائياً أمريكي إسرائيلي استهدفتا منه ضرب مصر وعزلها وضرب الزعامة العربية " " عبد الناصر " ووقف التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية التقدمية ، وتحويل مصر إلى شريك بدلا من كونها عدواً ، عن طريق إجبارها على قبول تسوية سلمية مع إسرائيل ، كما استهدفت هذه الحرب محاصرة الاتحاد السوفيتي . ولعل أبرز نتائج حرب 1967م انفراد الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ، وحالة اللاسلم واللاحرب ، فالقرار (242) لم ينص على الانسحاب الفوري للقوات المعتدية إنما ترك الباب مفتوحا أمام تفسيرات إسرائيلية وأمريكية مطاطة ، وكان هدف الولايات المتحدة من هذا القرار هو الإبقاء على الأرض العربية رهينة تسوية وفق التصور الإسرائيلي والمصالح الأمريكية(76) .

(74) صحيفة صوت العرب : العراق ، 4 يوليو 1966 ، العدد (281) سجل الآراء ، حول الوقائع السياسية في البلاد العربية ،دار الفكر للأبحاث والنشر، بيروت 1966 ، ص 82 .

([76]) حسين شريف : السياسة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص ص 227-228 .

ولكن في أعقاب حرب يونيو 1967م، نجحت مصر في الحصول على الأسلحة اللازمة لإعادة بناء قواتها المسلحة كما وافقت القيادة السياسية في مصر - من أجل تخطي عامل الزمن - على الاستعانة بخبراء عسكريين سوفيت لتدريب القوات المسلحة على الأسلحة الجديدة ، بينما كان تزايد الوجود السوفيتي في المنطقة مصدر قلق كبير للإدارة الأمريكية ، وتبلور الموقف الأمريكي حول الربط بين محاولة الضغط على إسرائيل لتقبل تسوية مؤقتة مع مصر وتنسحب إلى حدود يتم الاتفاق عليها في سيناء وبين ضرورة إنهاء الوجود السوفيتي من مصر والمنطقة ، ومن ثم أصبح وجود الخبراء السوفيت في المنطقة محل مساومة بين الدولتين العظميين(77) ، وجاء في المذكرة التي أعدها " ديك راسك " وزير خارجية الولايات المتحدة للرئيس الأمريكي "جونسون" في عام 1968م ، أن المبعوث " يارنج " إلى منطقة الشرق الأوسط لا يستطيع تحقيق أي تقدم في تنفيذ قرر مجلس الأمن رقم (242) لأن إسرائيل لا تريد أن تناقش صميم المشاكل معه وإنما هي مستعدة لمناقشتها وجها لوجه مع جيرانها العرب ، في الوقت الذي يبدو فيه أن جيرانها العرب ليسوا على استعداد لأية مناقشة إذا هي لم تنسحب من أراضيهم ، وأن حاجة العرب إلى الأسلحة تساعد على زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة(78) .

([77]) محمود رياض : مذكرات محمود رياض (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ، 1948-1978) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1981 ص 387-389.

([78]) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية ، مرجع سابق ، ص ص 142-143 .

ومن الملاحظ أن العلاقات العربية الأمريكية ظلت محكومة في مختلف مراحلها بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وكذلك المنافسة الأيديولوجية على مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فكان واضحاً تمسك الدوائر الأمريكية بدعم وحماية الكيان الصهيوني في فلسطين عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، ولم تنجح كل الاتصالات والرسائل في محاولة تحييد الموقف الأمريكي ، بسبب عناصر الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة ، وسيطرة العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية على صياغة القرار الأمريكي ، وكان طبيعياً أن يكون لذلك مردوده العكسي على العلاقات العربية – الأمريكية ، وأن يحول ذلك دون قيام علاقات طبيعية بين معظم البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، أيضا أسهمت التوجهات السياسية والاجتماعية لبعض النظم العربية الحاكمة في عدد من الدول العربية خاصة مصر وسوريا في تدهور العلاقات العربية – الأمريكية ، خاصة بعد الدور الذي لعبته مصر الثورة في مناصرة ومساعدة حركات التحرر الوطني في العالم ، وما ترتب على ذلك من إضرار بالمصالح الغربية والأمريكية .

والواقع أن يأس عبد الناصر من محاولة إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ، وانحيازها إلى إسرائيل ، قد دفعه إلى إقامة علاقات اضطرارية لا اختيارية مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ، ولم يحدث ذلك إلا بعد ما أصابه اليأس تماماً من إمكانية قيام علاقات كان يرجوها مع الولايات المتحدة الأمريكية(79) ،

(79) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، ص 91.

إذ كان اختيار الولايات المتحدة لإسرائيل لتلعب دور الصديق في المنطقة هو الخيار الرابح من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكية . ولعل التفكك العربي والتباين الواضح في توجهات وسياسات القادة العرب، قد أسهم بقدر كبير في ترسيخ هذا الاعتقاد لدي الولايات المتحدة الأمريكية، التي استطاعت بأساليب مختلفة أن تحتفظ بعلاقات ودية وأحياناً قوية مع بعض النظم العربية الحاكمة في المنطقة ، ولم يكن ذلك إلا من قبيل المحافظة على مصالح الولايات المتحدة ، وتشتيت الموقف العربي حيال القضية الفلسطينية ، ووقف تنامي وانتشار النفوذ الشيوعي في المنطقة ، ولو كان ذلك على حساب مستقبل ومصالح شعوب تلك البلاد .

ومع كل ذلك لم تنجح واشنطن رغم كل الأساليب التي لجأت إليها في وقف تنامي التيار القومي في المنطقة والذي بدا واضحاً أثناء وبعد يونيو 1967م في شكل هياج قومي ساد معظم الأقطار العربية ، ففي ليبيا مثلاً اشتعلت المظاهرات بين جموع الشعب الليبي، وأضرب عمال النفط عن العمل وطالبوا بقطع صادرات النفط الليبي عن الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل مؤقت، وانتشرت المظاهرات والاضطرابات في أنحاء ليبيا مطالبة بفصل عرى الاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإلغاء المعاهدات العسكرية معها وجلاء قواعدهما عن ليبيا(80) ، وكانت ليبيا قد شهدت في النصف الثاني من الستينيات تطوراً ملحوظاً في المجتمع الليبي ،

---

(80) John wright: Libya Amadren Heistory, Baltimore, Johns Hopkins University , press 1982, p 103.

وكان ذلك نتيجة للطفرة النفطية التي شهدتها ليبيا والتي لمست ديناميات التغيير الاجتماعي في كل جوانب الحياة في ليبيا، وأدي إلى تغييرات جوهرية في البنية الاجتماعية التقليدية في ليبيا (النظام القبلي والحركة السنوسية) ، فبرزت فئات جديدة شعرت بقدرتها وكفاءتها وأحقيتها في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولم تجد هذه الفئات من القنوات الشرعية ما يمكنها من تحقيق تطلعاتها وطموحاتها ومطالبها في المشاركة سوي في التظاهرات والاضطرابات وحالات الشغب والتنظيمات السرية ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مؤسسات أو أحزاب أو تنظيمات رسمية علنية يمكن أن تستوعب هذه الفئات الجديدة - ذلك أن النظام الملكي قيد النشاط السياسي ومنع قيام الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولي لاستقلال ليبيا عام 1951م .

ولكن الحكومة الملكية وجدت نفسها في عام 1967م تواجه تحدياً قوياً من نقابات العمال الراديكالية التي دعت إلى إضراب عام في حقول النفط ومقاطعة السفن الأمريكية والبريطانية . ورغم تمكن الحكومة الملكية من إلقاء القبض على القيادات العمالية الراديكالية وإيقاف الإضراب عن طريق استعمال قوة الجيش والشرطة(81)، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الخلايا السرية من تنظيم نفسها والقيام بالعمل السري ضد الحكومة الملكية ، من توزيع المنشورات والتحريض على المظاهرات في المدارس والشوارع ضد الوجود الأجنبي وحالات الفساد التي بدأت تتفشى في المجتمع الليبي .

([81]) محمد زاهر المغيربي : التحديث وشرعية المؤسسات السياسية (النظام الملكي السابق في ليبيا 1951- 1969) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث والرابع (خريف – شتاء)، الرياض، 1993 ، ص 49.

وحين أقبل عام 1969م كانت الولايات المتحدة تشهد دخول رئيس جديد إلى البيت الأبيض ، هو ريتشارد نيكسون في 21 يناير ليكون (الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة)(82) ، بينما كانت ليبيا تشهد بداية العد التنازلي لحكم الملك إدريس السنوسي والذي كان عمره يقارب الثمانين ، وليس عنده وريث من صلبه ، وبدا الملك غير قادر وغير مكترس وضائق بتحمل مسئوليات العرش(83)، وكان واضحاً أن هناك احتمالات لحدوث تغيير كبير في مستقبل الحكم والنظام السياسي في ليبيا ، وهذا ما سوف نعرض له في الفصول القادمة .

(82) الجريدة – لبنان ، في 21 يناير 1969 ، العدد 4953، سجل الآراء ، حول الوقائع السياسية في البلاد العربية ، دار الفكر للأبحاث والنشر ، بيروت، 1969 ص 51.

(83) U.S. Senate, Subcommittee on U.S. Security Agreements and Commitments Abroad- Morocco and Libya, Hearings , 20 July , 1970, part 9, p. 2002.

الفصل الأول

اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الثورة في ليبيا

الموقف الأمريكي من الثورة وتحركات واتصالات الثوار لاحتواء الموقف الأمريكي وكسب التأييدالدولي

تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية فيليبيا .

الموقف الأمريكي من عملية تسليح الجيش الليبي .

الموقف الأمريكي من الثورة وتحركات واتصالات الثوار لاحتواء الموقف الأمريكي وكسب التأييد الدولي

جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م في ليبيا لتنذر ببداية مرحلة هامة في تاريخ ليبيا سواءً على مستوي الأوضاع الداخلية أو على صعيد العلاقات الدولية ، خاصة بعد أن عانت البلاد في ظل النظام الملكي السابق من آثار التبعية والتخلف ، فكما رأينا أن النخبة الحاكمة في ليبيا كانت قد قبلت خيار التبعية للغرب وشهدت الفترة من عام 1951م وحتى عام 1969م نوعاً من التحالف والتعاون بين ليبيا وكل من حكومتي واشنطن ولندن ، حيث تمكنتا من تكبيل ليبيا بمعاهدات وقواعد عسكرية سلبت من الشعب الليبي استقلاله الحقيقي وسيادته على أرضه ، كما أدي ذلك بدوره إلى انحسار وضمور الدور الليبي في المحيط القومي والعربي ، إلا أن ذلك لم يمنع من تسرب التيار القومي والتحرري إلى داخل ليبيا الذي تبلور في شكل مظاهرات وانتفاضات شعبية ضد الوجود الأجنبي في ليبيا ، وظهر التيار الناصري قوياً خاصة بعد انحسار النفوذ الاستعماري في منطقة المغرب العربي ، مما دعا جماعة من الضباط الأحرار الوحدوين إلى تشكيل تنظيم سري في صفوف الجيش الليبي تمكن من القيام بالثورة في فجر الفاتح من سبتمبر عام 1969م حيث كان الملك إدريس السنوسي خارج البلاد(84) والأمير الحسن الرضا ولي العهد يتولى تدبير أمور الحكم بموجب المرسوم الملكي الصادر في 12 يونيو عام 1969م أثناء غياب الملك(85) .

(84) U.S. Senate, Subcommittee on U. S. Security Agreements and Commitments Abroad, - Morocco and Libya , OP. Cit, P2000.

(85) صحيفة نداء الوطن – لبنان – العدد 1332 في 1969/6/12، سجل الآراء 1969، ص 54.

وفي صباح الفاتح من سبتمبر عام 1969 أذاع راديو ليبيا البيان الأول لمجلس قيادة الثورة معلناً ليبيا جمهورية عربية ذات سيادة .كما تضمن البيان إلغاء المؤسسات الدستورية السابقة وطالب الشعب الليبي بمساندة الثورة من أجل مصلحة البلاد(86) ، وكان نجاح الثورة الليبية يعني بداية مرحلة هامة وخطيرة في تاريخ ليبيا السياسي ، حيث شهدت ليبيا بعدها منعطفاً خطيراً في علاقاتها الدولية ، وراحت تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في محيطها العربي وفي موقفها من القضايا العربية والدولية ، وكان لذلك أثره البالغ على العلاقات الليبية – الغربية بصفة عامة وعلى العلاقات الليبية – الأمريكية بصفة خاصة ، ففي تقييمها الأولي أتسمت الرؤية الأمريكية نحو الثورة الليبية بالمرونة والترقب الحذر .

لم يدرك الأمريكيون في بداية الأمر حقيقة الثورة الليبية ، ولعل الأوضاع في الولايات المتحدة قد ساهمت في ذلك ، فعندما أعلن عن الثورة في ليبيا لم يكن قد مضى على تعيين جوزيف بالمر سفيرا لأمريكا في ليبيا سوى أيام ، وكان " بالمر " قد أعلن في حفل تنصيبه أنه سوف يتوجه إلى ليبيا في 12 أغسطس 1969 م ليتسلم مهام عمله(87) ، مؤكداً على أهمية ليبيا نظراً لموقعها ومكانتها بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط . وكان بالمر في حاجة إلى مزيد من الوقت للإلمام بطبيعة الأوضاع في ليبيا ، ولكن قيام الثورة جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة له ، فلم يكن " بالمر " لديه أية خلفية عن وجهات قادة الثورة الليبية ، أيضاً لم يكن قد مضى على تنصيب الرئيس الأمريكي "نيكسون" رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية سوى سبعة شهور عندما أعلن عن الثورة في ليبيا ،

([86]) البيان الأول لمجلس قيادة الثورة الليبية ، السجل القومي ، المجلد الأول ، 1970/1969، ص 9.

([87]) وكالة الأنباء الليبية في 7/20 /1969، سجل الآراء 1969 ، ص 59.

وكانت مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي من أهم القضايا الدولية التي تواجه الإدارة الأمريكية الجديدة في البيت الأبيض(88) ، وكان نجاح الثورة في ليبيا وتغيير نظام الحكم وإعلان ليبيا جمهورية يحتم على الإدارة الأمريكية ضرورة إعادة النظر في كل حساباتها وسياساتها بالنسبة لمستقبل المنطقة ، أيضاً كانت العلاقات الليبية - الأمريكية ومستقبل القواعد العسكرية الأمريكية في ليبيا من أهم القضايا التي شغلت الإدارة الأمريكية خاصة بعد أن ظلت الولايات المتحدة وعلى مدى ربع قرن تقريباً تتابع مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في ليبيا بدون اعتبار لمشاعر الشعب الليبي معتمدة في ذلك على حليفها الملك السابق ، لكن تبدل الأوضاع بعد نجاح الثورة الليبية في بسط سيطرتها على الحكم جعل الولايات المتحدة في موقف غير واضح بالنسبة لمستقبل علاقاتها ومصالحها مع ليبيا في ظل النظام الجمهوري الجديد في ليبيا .

وتشير بعض المصادر إلى أن حدوث انقلاب عسكري في ليبيا لم يكن مفاجأة للإدارة الأمريكية ، حيث يذكر القائد العام السابق للقوات المسلحة الليبية اللواء "الشلحي " أنه كان ينوي القيام بانقلاب عسكري يطيح فيه بالملك إدريس ويعلن الجمهورية في ليبيا ، وأن ذلك كان سيتم بمساندة القوات الأمريكية ، وتؤكد هذه المصادر أن اللواء الشلحي كان متواطئاً مع الأمريكان لخلع الملك إدريس ،

(88) صحيفة النهار – لبنان – العدد –1023، في 28 يناير 1969 ، سجل الآراء 1969 . ص 52 .

ولكن الثوار أعضاء تنظيم الضباط الأحرار الوحدويين سبقوا اللواء الشلحي ، بعد أن احتاطوا من الخطر الأمريكي ، وذلك عن طريق تكليف واحد منهم بالاتصال هاتفياً بقائد موقع طرابلس العسكري بحجة أنه واحد من رجال الشلحي ، وإبلاغه أنه تقرر القيام بالانقلاب هذه الليلة بالذات ، وطلب إليه إخطار القاعدة العسكرية الأمريكية لكي تمتنع عن كل عمل إذا ما استتب الأمر للانقلابيين(89) .

ولكن هذه الرواية التي أوردتها صحيفة المجاهد الجزائرية قد تكون بعيدة عن الحقيقة ، فلم يشر العقيد القذافي إلى هذه الرواية في حديث الذكريات عن تنظيم الضباط الأحرار أو قصة الثورة والعقبات التي واجهتها(90) وينفي صدق هذه الرواية أيضا عدم إشارة أية مصادر أخرى إلى علم الدوائر الأمريكية بأن هناك ثورة أو انقلاباً سوف يقع في ليبيا ، ومن ثم يمكن القول إن الإعلان عن الثورة في ليبيا كان مفاجأة للولايات المتحدة الأمريكية وللقائمين على القواعد العسكرية الموجودة في ليبيا ، وتحسباً لأي دور يمكن أن تقوم به تلك القواعد ، حرص الثوار على محاصرة تلك القواعد الأمريكية منها أو البريطانية ، وصوبت كتيبة المدفعية التي تحاصر قاعدة الملاحة "هويلس" مدافعها نحو مدرجات الطائرات وكانت التعليمات الصادرة من قيادة الثورة هي القيام بقصف القاعدة

(89) وكالة أبناء رويتر ، و. ص . ف ، في 1969/9/29 سجل الآراء 1969 ، ص 79 .

(90) حديث العقيد معمر القذافي للتلفزيون العربي في 14 أكتوبر 1969 ، مكتبة الفكر الجماهيري (رأي في القضايا القومية والعالمية) (45) منشورات المركز العالمي لدراسات وبحاث الكتاب الأخضر ، ج.ع.ل، ط1 ، 1985 ، ص ص 15-23.

في حالة تحرك الطائرات ضد الثورة(91) ، وفي اليوم التالي صدرت أوامر مشددة من قائد الثورة للقوات البحرية والجوية الليبية بالتدخل لمواجهة أية محاولة داخلية أو خارجية تستهدف النيل من الثورة(92) .

ومن الملاحظ أنه لم تكن هناك أية تحركات عسكرية من قبل القواعد الأجنبية التي كانت في ليبيا عند اندلاع الثورة ، ولعل عنصر المفاجأة ، والتأييد الشعبي والعربي الذي حظيت به الثورة الليبية عند الإعلان عنها ، قد لعب دوراً هاماً في نجاح الثورة وسيطرتها على مقاليد الأمور في البلاد ، أيضا كانت المعلومات التي وصلت إلى لندن عن طريق مراسل الإذاعة البريطانية وتناقلتها وسائل الإعلام الغربية ، تؤكد على أن الشعب الليبي تقبل الثورة بارتياح شديد ، وأن الهدوء يسود العاصمة طرابلس ، كما أن عدداً كبيراً من السياسيين أعلنوا تأييدهم لنظام الحكم الجديد في ليبيا ومن بين هؤلاء كان السيد ونيس القذافي رئيس الحكومة الليبية السابق(93) ، أيضا كان البيان الذي أذيع من راديو طرابلس الغرب بصوت الأمير الحسن الرضا ولي العهد والقائم بأعمال الملك إدريس السنوسي ، في تمام الساعة الحادية عشر وخمسون دقيقة في الأول من سبتمبر 1969م أي عقب إذاعة البيان الأول لمجلس قيادة الثورة مباشرة – والذي تضمن " أنا الحسن الرضا الذي أتولي الوصاية على العرش في غياب الملك ، أعلن للشعب الليبي وللعالم أجمع ، أنني استقلت بملء إرادتي وليشهد الله على ذلك ، وأنني أطلب إلى جميع المواطنين تأييد الحكم الجديد الذي أؤيده أنا ، كما أطلب إليهم ألا يحملوا السلاح ، وأنني لا أعتبر نفسي مسؤولاً عن جميع أولئك الذين يتصرفون خلافا لما أطلبه"(94) .

---

(91) حديث العقيد معمر القذافي للتلفزيون الليبي (حديث الزكريات) في 31 أغسطس 1977 ، السجل القومي المجلد التاسع ص 483 .

(92) و.ص.ف: في 2 سبتمبر عام1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 66 .

(93) و.ص.ف: في 2 سبتمبر عام1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 84 .

(94)و.ص.ف: في 1 سبتمبر عام1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 68 .

وقد أسهمت تلك العوامل مجتمعة على تثبيت الثورة ونجاحها " وشعور قادة الثوار بالقدرة على مواجهة أي خطر يهدد ثورتهم ، خاصة بعد أن خرجت المظاهرات الشعبية تجوب شوارع ليبيا خلال ساعات رفع حظر التجول ، معلنة عن تأييدها للثورة وللنظام الجمهوري الجديد في ليبيا(95) ، هذا في الوقت الذي بدا فيه واضحاً أن الملك إدريس السنوسى والذي كان يبلغ من العمر آنذاك 79 عاما وليس له وريث من نسله غير راغب في مقاومة الثورة ، لا سيما وأنه كان في أيامه الأخيرة قبل الثورة يحاول الإفلات من الكثير من أمور الحكم ومسؤولياته ويلقي بها على ولي العهد ، ابن أخيه الأمير الحسن الرضا ، الذي كان وقت الإعلان عن الثورة هو القائم بأعمال الملك في ليبيا . ولقد كانت الدوائر الأمريكية ملمة بهذا الموقف بالنسبة لحالة الملك قبل الإعلان عن الثورة(96) .

وليس معني ذلك أنه لم تكن هناك تحركات ضد الثورة ، فقد ذكر في بريطانيا رسميا أن السيد عمر الشالحي مستشار الملك إدريس وصل إلى لندن وأجري اتصالا مع أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية ، وذكر مراسل " الأسوشيتد برس " أن مبعوث الملك طلب مساعدة بريطانيا لسحق الثورة والنظام المناهض للملكية في ليبيا ولكن جواب بريطانيا كان رفضا واضحاً ، كما كشفت مصادر موثوق بها عن هذا عقب المباحثات التي جرت بين عمر الشالحي مستشار الملك إدريس ووزير خارجية بريطانيا " مايكل ستيورت "، وقال مصدر بريطاني مطلع إن عمر الشالحي يحمل رسالة شفهية من الملك إدريس إلى الحكومة البريطانية ، ولكن وزير خارجية بريطانيا شدد على أن الالتزام البريطاني الوحيد تجاه ليبيا هو معاهدة الدفاع عن البلد ضد العدوان الخارجي(97) .

(95) وكالة الأنباء الليبية ، في 3 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 67 .

(96) U.S. Senate , Subcommittee on U. S. Security Agreements and Commitments Abroad – Morocco and Libya, OP. Cit, P1993.

(97) صحيفة الجريدة – لبنان – في 1969/9/3 ، سجل الآراء ن 1969 ، ص 85.

وبدا واضحاً أن زيارة عمر الشالحي مستشار الملك إدريس إلى لندن كانت بمثابة إحراج للحكومة البريطانية ، التي تربطها مصالح اقتصادية وعسكرية واسعة مع ليبيا، حيث كان يوجد أكثر من خمسة آلاف بريطاني يعملون في المشاريع الإنمائية في ليبيا . ورداً على هذه الزيارة، أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي بياناً يستنكر فيه استقبال حكومة بريطانيا لمبعوث الملك المخلوع ، كما قرر المجلس إقالة عمر الشالحي من جميع مناصبه(98). ولم تكن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي لجأ إليها مستشار الملك ، فقد ذهب أيضاً إلى واشنطن طالبا من الولايات المتحدة التدخل لإنقاذ عرش الملك إدريس والقضاء على الثورة ، ويبدو أن رد الإدارة الأمريكية لم يختلف كثيراً عما قاله وزير خارجية بريطانيا .

وقد تبين بعد ذلك أن ما قام به عمر الشالحي مستشار الملك إدريس كان مبادرة شخصية منه دون علم الملك إدريس ، حيث ذكرت بعض المصادر الصحفية أن الملك إدريس السنوسى استنكر المهمة التي قام بها مستشاره الخاص والتي طلب فيها من الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية المساعدة ، وذكر مراسل صحيفة "ديلي إكسبريس" عن الملك إدريس أنه صرح له بقوله " لم أطلب إلى السيد الشالحي القيام بهاتين المبادرتين باسمي وإنني لا أقر ما يفعله " وأضافت الصحيفة أن الملك إدريس قال " إنه منذ عام 1967م أعرب مراراً عديدة عن رغبته في التنازل عن العرش لابن أخيه(99) " ، وتأكد موقف الملك إدريس في عزوفه عن العودة واسترداد عرشه من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس جمال عبد الناصر يطلب منه التوسط لإطلاق سراح ابنته سلمي وسكرتيرة زوجته،

([98]) وكالة الأنباء الليبية ، في 1969/9/3 ، سجل الآراء ، 1969 ، ص 84.

([99]) و.ص.ف ، عن صحيفة " سان " لندن في 1969/9/5 سجل الآراء 1969، ص 68 .

كما أكد الملك في رسالته على أن كل ما أشيع حول عزمه على العودة إلى ليبيا لا نصيب له من الصحة(100) ، كما أعلن متحدث باسم الملك إدريس أن الملك سوف يوقع خلال أيام على وثيقة رسمية بالتنازل عن العرش وأن وفداً رسمياً يمثل مجلس قيادة الثورة الليبية سيصل قريباً إلى " كامينا فورلا" المصيف اليوناني الذي يقيم فيه الملك للتوقيع أمامه على وثيقة التنازل ، وإنهاء الإجراءات الرسمية الخاصة بها ، وان هذا الوفد سوف يبحث أيضا المشكلات المتعلقة بممتلكات الملك إدريس وثروته المودوعة داخل ليبيا وخارجها(101) .

وبعد أن اطمأن قادة الثورة إلى عدم وجود خطر من قبل النظام الملكي السابق ، كان لابد لهم من مواجهة النشاط الدبلوماسي الأمريكي والبريطاني ، باعتبارهما مصدر الخطر المباشر على استقرار الثورة ، ومن ثم عقد مجلس قيادة الثورة مؤتمراً موسعا في يوم 2 سبتمبر حضره رؤساء البعثات الدبلوماسية بليبيا ، حيث عرض عليهم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للجمهورية العربية الليبية ، وفي اليوم التالي أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا يعتبر أن الدول التي أبقت على تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا بعد انعقاد المؤتمر الموسع لرؤساء البعثات الدبلوماسية ، تعتبر معترفة تلقائيا بالنظام الجمهوري الجديد في ليبيا(102) ، وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة قد سعوا إلى طمأنة ممثلي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على مصالحهم ورعاياهم ومؤسساتهم مؤكدين لهم أن الثورة جاءت لتلبية رغبات الشعب الليبي في القضاء على الفساد الداخلي والتخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضه نظام الحكم السابق على البلاد ،

---

(100) الأهرام : القاهرة ، 1969/9/6 ، سجل الآراء 1969 ، ص 68.

(101) و.ص.ف. عن صحيفة " سان " – لندن ، في 1969/9/5 ، مرجع سابق ، ص 68.

(102) وكالة الأنباء الليبية ، في 1969/9/3 ، سجل الآراء ، 1969 ، ص 67.

كما طالب قادة الثورة من قنصلي الولايات المتحدة وبريطانيا سرعة اعتراف حكومتيهما بالنظام السياسي الجديد وحتى يمكن بدء مرحلة جديدة من التعاون البناء بين دولتيهما والنظام الجمهوري الجديد في ليبيا . وعلى أثر ذلك صرح الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية ، بأن سفارة بريطانيا في ليبيا تلقت تأكيداً من مجلس قيادة الثورة الليبي بأنه سيحترم جميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وليبيا. ويبدو أن الثوار أكدوا على نفس الشيء بالنسبة للسفير الأمريكي في ليبيا ، وكان ذلك بناء على نصيحة الرئيس جمال عبد الناصر لقائد الثورة الليبية في الرسالة التي بعث بها إليه في اليوم الثاني من الثورة(103) . وكان من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بحماية نظام الملك إدريس من أي عدوان خارجي من شأنه أن يهدد نظام الحكم الملكي القائم في ليبيا ، ولكنها لم تتدخل ضد أية قوي محلية تسعي إلى تغيير النظام خشية إثارة حرب أهلية وإحداث قلاقل من شأنها أن تؤثر على المصالح الأمريكية في ليبيا(104) . ويشير " ديفيد نيوسوم " مساعد وزير الدولة السابق في الولايات المتحدة ، إلى أن الملك إدريس لم يقرر الرجوع إلى ليبيا للدفاع عن عرشه فربما قد وجد مساندة شعبية(105) ، ولكنه جعل جهده مقتصراً على أن تقوم بريطانيا بالتدخل نيابة عنه ، ولكن المساندة الشعبية العامة للثورة أقنعت إدريس أن يقبل بالتخلي عن عرشه ويسعى عن طريق القاهرة لضمان سلامة عائلته(106) ،

(103) فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا دار المستقبل العربي ، القاهرة ، الطبعة الولي ، القاهرة 1989 ، ص ص13-14 .

(104) John, cooley : Libyan sandstorm, OP. Cit, P13.

(105) Edward P. Holey : Qaddafi and The United States Sinece 1969, Prager, Pubis: hers New York, 1984, PP22 - 23.

(106) Lilian Craig Harris : Libya Qaddafi Revolution and the Modern state, Boulder: westview, 1986,P14.

أيضاً نفي الملك إدريس أية مساع شخصية له لمحاولة العودة إلى ليبيا لاسترداد عرشه ، كما أنه استنكر المبادرة التي قام بها مستشاره الخاص عمر الشالحي التي سعي فيها لدي كل من بريطانيا والولايات المتحدة للعمل على سحق الثورة ، ولعل ذلك من العوامل الرئيسية التي جعلت كلا من واشنطن وبريطانيا تحجمان عن القيام بأي عمل ضد الثورة . وإلى جانب ذلك كانت الولايات المتحدة حريصة على أن يستمر تدفق واردات النفط الليبي إلى موانيها ، أيضا كانت بعض الدوائر الأمريكية تدرك أن أي تدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد الثورة الليبية سيعتبره الشارع العربي تدخلاً في شئون ليبيا الداخلية وسيقابل بالرفض سواءً على الصعيد الشعبي أو الرسمي في العالم العربي، وأن تلك المخاطرة غير مأمونة العواقب وسوف تؤثر سلباً على العلاقات العربية الأمريكية وعلى العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة بصفة خاصة .

وفي الوقت نفسه كان بعض أعضاء الإدارة الأمريكية يرى ضرورة القيام بعمل عسكري ضد الثورة الليبية، فلم يستبعد " هنري كيسنجر " بحث هذا الخيار ، لذلك نجده يطرح سؤالاً هاماً أمام لجنة الأربعين في جلستها التي عقدت في 24 نوفمبر 1969 حول احتمالات قيام الولايات المتحدة بعمل سري ضد الثورة الليبية . ولكن رفض وكالة المخابرات الأمريكية لكل الخيارات المطروحة للقيام بأي عمل ضد الثورة الليبية جعل كيسنجر مكرها على تقديم تقرير إلى الرئيس الأمريكي يقترح عدم القيام بأي عمل ضد الثورة الليبية(107) ، علاوة على ذلك فإن التقارير الواردة من السفير الأمريكي في ليبيا كانت تؤكد على أن العقيد القذافي قائد الثورة الليبية ذو اتجاهات قومية عربية ،

(107) Henry kissinger: Years of Upheaval, Boston, Little, Brown and Co.,1982,P856.

وربما يكون خصماً عنيداً ضد الشيوعية الدولية ، وان ذلك قد أعطي المزاج العام في ليبيا على وجه الخصوص وفي العالم العربي عموماً انطباعاً بأن القذافي قد يمهد الطريق لإيجاد علاقات أفضل مع الولايات المتحدة ، أيضا تبلورت رؤية السفير الأمريكي التي وضعها عن قائد الثورة الليبية في الأيام الأولي للثورة حول التركيز على كره القذافي للشيوعية، وان على الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية التركيز على المصالح بعيدة المدى بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية الليبية(108) . لذلك اشترطت الإدارة الأمريكية قبل اعترافها بالنظام السياسي الجديد في ليبيا ثلاثة شروط هي :-

1- أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقواعدها العسكرية في ليبيا .

2- أن يلتزم النظام الجمهوري الجديد في ليبيا بالاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين ليبيا والولايات المتحدة.

3- أن يستمر التعاون بين البلدين مع المحافظة على المصالح الأمريكية بليبيا .

وكانت تلك الشروط هي نفسها التي اشترطتها بريطانيا قبل اعترافها بالنظام الجمهوري في ليبيا ، وقد وافق مجلس قيادة الثورة الليبي شفويا على قبول هذه الشروط سواءً مع الحكومة البريطانية أو الإدارة الأمريكية(109)،

---

(108) Edward, P. Haley: OP. Cit, P5 .

(109) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 35 .

ومن ثم بادر قنصل بريطانيا بتسليم المقدم آدم حواس عضو مجلس قيادة الثورة اعتراف الحكومة البريطانية بالجمهورية العربية الليبية في مساء الخامس من سبتمبر 1969م وفي اليوم التالي أبلغ السفير " جوزيف بالمر" سفير الولايات المتحدة بليبيا اعتراف حكومته بالنظام الجمهوري في ليبيا(110) .

ولعل الموقف الدولي وتوالي اعتراف الدول الأجنبية والعربية ووقوف معظم الدول العربية مع النظام الجمهوري الجديد في ليبيا ، والإعلان عن تأييدها ودعمها للثورة الليبية ، قد عجل بسرعة اعتراف واشنطن(✳) . أيضا كان للتأييد الشعبي داخل ليبيا للثورة والنظام الجمهوري ، ثم سرعة اعتراف معظم الدول العربية بالنظام الجمهوري والإعلان عن دعم القادة العرب للثورة الليبية ، أثر هام في إجبار الدول الأجنبية على سرعة اعترافها بالوضع الجديد في ليبيا ، فبادرت موسكو بإعلان اعترافها بالجمهورية العربية الليبية(111) ، وكذلك فعلت كل دول المجموعة الشرقية(112) .

---

(110) نفس المرجع ، ص 26 .

(✳) عقب نجاح الثورة الليبية بعث قائدها إلى الرئيس عبد الناصر يطلب سرعة تأييد الثورة والاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في ليبيا ،كما أعلن الثوار التزامهم بالخط القومي العربي ، ومن ثم أعلنت معظم الدول العربية عن تأييدها للنظام الجمهوري الجديد في ليبيا ،كما أصدر الرئيس عبد= = الناصر أوامره إلى وزير الدفاع المصري بتحريك القوات اللازمة من الطيران والمدرعات والمشاه الميكانيكية إلى الحدود الليبية تأكيداً على دعم مصر للثورة الليبية ، هذا في الوقت الذي أعلنت فيه كل من العراق وسوريا والجزائر عن دعمها وتأييدها للثورة الليبية ، وتلقي قائد الثورة الليبية في السادس من سبتمبر برقية من رئيس كل من مصر وسوريا والجزائر تؤكد على وقوف الدول الثلاث مع الثورة ضد أي عدوان خارجي ، (فتحي الديب : نفس المرجع ، ص 28) .

(111) وكالة الأنباء الليبية ، 7 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 87 .

(112) وكالة أنباء رويتر في 2، 12 سبتمبر عام 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 88 .

ومن الملاحظ أن التقارب الذي بدا واضحاً بين النظام السياسي الجديد في ليبيا وبعض الدول العربية التي كان يطلق عليها في ذلك الوقت بالدول التقدمية وعلى رأسها مصر " عبد الناصر " والتي أعلنت التزامها بحماية ودعم النظام الجمهوري الجديد في ليبيا ، قد أعطي انطباعاً لدي الدوائر الحاكمة في كل من واشنطن ولندن بأن العقيد القذافي ذو ميول ناصرية ومن ثم كانت الأوساط السياسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تراقب عن كثب ما يجري في ليبيا ، وهذا ما كشفت عنه صحيفة " ديلي تلجراف " في لندن في مقالها الافتتاحي ، والذي طلبت فيه من الحكومة البريطانية إعادة النظر في عقود العتاد العسكري الموقعة مع ليبيا ، وأضافت الصحيفة قائلة "كل شئ يحمل على الاعتقاد بأن الضباط الثوريين يتعاطفون مع جمال عبد الناصر الذي يرجح أنه شجع عملهم وأنه في هذه الحالة يجب على حكومة بريطانيا أن تعيد النظر في التزاماتها لتوريد الكميات الهامة من العتاد الحربي من أحدث طراز ، وإلا فإن سباق التسلح بالشرق الأوسط سيشهد تحولاً من أخطر ما يمكن "(113)- وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن معظم أجهزة الإعلام في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تقع تحت سيطرة ونفوذ اللوبي الصهيوني - أيضاً كان موضوع التقارب المصري الليبي مسار قلق لدي الدوائر الأمريكية ، وهذا ما عبر عنه السفير الأمريكي " جوزيف بالمر " أثناء لقائه مع المقدم آدم حواس عضو مجلس قيادة الثورة الليبي ، فلم يجد " بالمر " غضاضة في أن يثير موضوع علاقة النظام السياسي الجديد في ليبيا بالجمهورية العربية المتحدة ، وما تنشره الصحف الليبية من موضوعات تشير إلى عداء الثورة لأمريكا وللقواعد العسكرية ،

(113) و.ص. ف : في 5 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969، ص 85 .

ولكن المقدم آدم حواس طمأن السفير الأمريكي قائلاً " أن ما تنشره الصحف لا يعدو أن يكون إلا للاستهلاك المحلي والتخفيف من حدة مشاعر الجماهير وأن النظام الجديد في ليبيا يحرص على إقامة علاقات طيبة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأن العلاقات مع مصر شأنها شأن العلاقات مع باقي الدول العربية والتي تفرضها حاجة النظام الجديد في ليبيا للاستفادة من خبرة أخوانهم العرب في جميع الأقطار العربية(114) .

ومن الملاحظ أيضاً أن الدوائر الأمريكية الحاكمة رغم تخوفها من ميول العقيد القذافي قائد الثورة الليبية وخشيتها من قيام تحالف بينه وبين عبد الناصر قد يكون له آثار سلبية على مستقبل المنطقة وعلى المصالح الأمريكية في ليبيا ، إلا أن الإدارة الأمريكية كانت لديها بعض التفاؤل نحو النظام الجمهوري الجديد في ليبيا ، ونحو مستقبل أفضل للعلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة ، ومن ثم كان حسن ظن الإدارة الأمريكية بالقيادة الثورية في ليبيا في الأيام الأولي للثورة ، حيث أبلغت واشنطن العقيد القذافي عن بعض المكائد التي دبرت للإطاحة به(115)، أيضاً استمرت واشنطن في تدريب بعض العسكريين الليبيين خلال عام 1970م(116) ، وخلال سنوات حكم القذافي المبكرة كانت الدوائر الأمريكية تنظر بشيء من الارتياح لتوجهات العقيد القذافي المناهضة للشيوعية، كما أشرنا سابقاً ، وقد ترسخ هذا الاعتقاد لدي واشنطن بعد استمرار انتقاد القذافي للمذهب الشيوعي في السنوات الأولي من حكمه ، حين انتقد مساعدة موسكو للأحزاب الشيوعية في المنطقة ،

---

(114) فتحي الديب : المرجع السابق ص 36 .

(115) John Cooley: The Libyan Menace-“Foreign policy “- No42, Spring, 1981, p81.

(116) U.S. Senate Subcommittee on U.S. Security Agreement and Commitments Abroad -- Morocco and Libya OP.Cit,p2000 .

أيضاً اعترضت ليبيا لطائرة تحمل محاولة انقلاب عسكري يساريه ضد حكومة الرئيس جعفر النميري في السودان ، أيضاً شجب القذافي الإمبريالية السوفيتية خلال حرب الهند وباكستان ، وأرسل طائراته الحربية لمساعدة باكستان ، ثم كان انتقاد القذافي لارتباط عبد الناصر بالسوفيت ، وإدانته بشدة معاهدة الصداقة السوفيتية العراقية عام 1972م، أيضاً عارض القذافي في حضور كوبا لمؤتمر دول عدم الانحياز ، وساعد عمان في حروبها ضد عصابات ظفار(117) .

وقد خلقت تصريحات العقيد القذافي الرسمية في الفترة الأولي من حكمة حول مستقبل العلاقات الليبية – الأمريكية اعتقاداً لدي الكونجرس واللجان الفرعية في الفترة من عام 1969م وحتى عام 1972م بأن ليبيا ستكون خصماً مؤكداً للاتحاد السوفيتي(118) ، وقد خلق ذلك أيضاً نوعاً من الارتياح والتفاؤل الحذر لدي الدوائر الأمريكية في ذلك الوقت ، حيث علق وليم روجرز(119) وزير الدولة الأمريكي السابق بأنه خلال السنوات المبكرة من حكم القذافي لم يكن هناك أشياء يمكن أن تعكر العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة ، فلم تهتم الإدارة الأمريكية بتوجهات القذافي الإسلامية ، بل ربما ساهمت واشنطن في إذكاء هذه الروح لدي القذافي ،

(117) Lisa Anderson : Qaddafi and the Kremlin – " Problems of Communism " – Vol.34, Spet - Oct.1985, pp32-33.

(118) Mohmoud. G.Elwarfally: Imagery and Ideology U.S: policy Toward Libya, 1969- 1982, Pittsburgh : University of Pittsburgh press, 1988 p76.

(119) David Blundy and Andrew Lycett, :- " Qaddafi and Libyan Revolution " – Boston: Little Brown, 1987, pp84,85.

فقد أشيع أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(C.I.A) هي التي قامت بترجمة كتاب سوفيتي ناقد للإسلام ظهر بشكل غامض في أسواق طرابلس الغرب بليبيا(120) ، في محاولة لإذكاء روح التعصب الديني لدي العقيد القذافي والشعب الليبي ضد الشيوعية الدولية ، ومحاولة استقطاب النظام السياسي الجديد في ليبيا ودفعه نحو الغرب ، ورغم بعض التصريحات والعبارات التي وردت على لسان العقيد القذافي والتي يهاجم فيها الإمبريالية الأمريكية . إلا أن سياسة واشنطن نحو ليبيا ظلت حتى بداية عام 1973م(121) تقوم على التفاؤل الحذر رغم إقبال حكومة الثورة الليبية على اتخاذ إجراءات هامة تشير إلى رفض العقيد القذافي الدخول تحت العباءة الأمريكية ورفض سياسة الأحلاف والتبعية، علاوة على انتهاج القذافي لسياسة قومية حرة تقوم على معادات الاستعمار وسياسة الهيمنة .

ويبدو أن واشنطن وجدت نفسها مضطرة للقبول بسياسة الأمر الواقع نحو النظام السياسي الجديد في ليبيا، فلم يكن في وسع الولايات المتحدة القيام بعمل عسكري ضد الثورة الليبية التي تحظى بتأييد شعبي ودولي كبير، ولم تكن مثل تلك المحاولة مأمونة العواقب نظراً لجغرافية ليبيا ، أيضاً كان التدخل ضد الثورة الليبية سيواجه بمقاومة شديدة من قبل الكثير من الدول العربية وسيشكل مأزقاً حرجاً بالنسبة للولايات المتحدة على الصعيد العالمي ، ولعل كل هذا يفسر الإشارة بإصبع الاتهام إلى وجود دور أمريكي في بعض المؤامرات التي استهدفت التخلص من الثوار واستبدالهم بنظام موالٍ لأمريكا والغرب ،

---

(120) John cooley : The Libyan Menace, op.cit,p85.

(121) Stephen, Zunes : Libya More Balance Needed, Volume 6, Number 26, July 2001, University of Son Francisco, Copytight © 2001 / IRC and IPS.

خاصة بعد إعلان الثوار عن توجههم الوحدوي والقومي وإصرارهم على تصفية القواعد الأمريكية والبريطانية من ليبيا ، ثم اتخاذ عدد من الإجراءات الاقتصادية ضد شركات النفط الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا .

* * *

تصفية القواعد الأمريكية والبريطانية من ليبيا :-

عقب استقرار الأمور لمجلس قيادة الثورة الليبية ، واستقرار النظام الجمهوري في ليبيا بعد أن تحقق له اعتراف المجموعة الدولية ، بدأ قادة الثورة في السعي إلى تحقيق أهم أماني وتطلعات الشعب العربي الليبي في تحقيق كامل سيادته واستقلاله على أراضيه ، بتصفية القواعد العسكرية وجلاء القوات الأمريكية والبريطانية عن ليبيا ، وعقب الإعلان عن تشكيل أول حكومة في النظام الجمهوري الجديد " أعلنت وكالة أنباء الشرق الأوسط في برقية لها من طرابلس في 18 سبتمبر أن محمود سليمان المغربي رئيس الوزراء صرح بأن الاتفاقيات والمعاهدات التي تتعلق بالقواعد الأجنبية الأمريكية والبريطانية في ليبيا لن تجدد لأن الجميع يتمني زوالها ، كما أكد المغربي على أنه في ظل النظام الجمهوري الجديد في ليبيا لن تكون هناك تبعية سواءً للمعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي(122) .

كان مجلس قيادة الثورة قد حصل عقب الثورة على مستندات تفيد بأن القوات الإسرائيلية يتم تدريبها بقاعدة العضم(✳) ، وعلى أثر ذلك قام المقدم آدم حواس عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الدفاع باستدعاء السفير البريطاني في حضور صالح بويصير وزير خارجية ليبيا ، وسأله عن وجود قوات أجنبية في قاعدة العضم للتدريب بها ، وأن هذا الأمر أثار الجماهير الليبية ، ونظراً لرغبة مجلس قيادة الثورة في الحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين ، فإنهم يطالبون بالتأكد من عدم وجود قوات أجنبية في هذه القاعدة .

([122]) صحيفة الجريدة : لبنان في 18 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 71.

(*) خلال حرب يونيو 1967 ذكرت صحيفة الأهرام القاهرية أن أمريكا تقوم بنقل السلاح لإسرائيل من قاعدة هويلس وأن هناك عدداً من الضباط والجنود الإسرائيليين يتلقون تدريبهم في هذه القاعدة ، انظر عبد الرحيم شلبي : تصفية القواعد العسكرية في ليبيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 19، يناير 1970 ، مؤسسة الأهرام القاهرة ، ص ص 88 – 93 .

وتجنبا لحدوث مضاعفات ولتهدئة ثورة الشعب يري أن أفضل أسلوب لذلك هو وضع ضابط اتصال ليبي داخل القاعدة لتفتيش الطائرات عند وصولها على أن يسبق ذلك مرور المقدم آدم حواس شخصياً على القاعدة للتأكد من عدم وجود قواعد سرية أو ذرية أو قوات غير بريطانية تخالف نص الاتفاقية ، ومنعاً لحدوث أي احتكاكات بين الأهالي وأفراد القاعدة ، يري ضرورة ترحيل القوات الأجنبية الموجودة إلى قاعدة أخرى ولتكن مالطا مثلاً ، ولكن السفير البريطاني قال إن ترحيل القوات الموجودة حاليا لا يمكن أن يتم جواً ، فرد عليه آدم حواس بأنهم مستعدون لفتح الميناء لمرور هذه القوات تحت حراسة القوات الليبية لتأمين سلامتها ، وأثناء اللقاء أشار السفير البريطاني إلى موضوع التصريحات التي تتردد في الصحف الليبية على ألسنة بعض المسئولين بالنسبة لنية الثورة في إنهاء وجود القواعد ، فأجاب آدم حواس بأن ما تردده الصحافة لا يمثل بالضرورة وجهة نظر مجلس الثورة المسئول حول اتخاذ القرار(123) ، ولعل آدم حواس استخدم أسلوب المراوغة مع السفير البريطاني وهو نفس الأسلوب الذي استخدمه مع السفير الأمريكي عندما سأله نفس السؤال عن مستقبل القواعد العسكرية وتصريحات المسئولين الليبيين في هذا الشأن ، فكان جواب آدم حواس هو ما قاله للسفير البريطاني(124) .

(123) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص ص 73-74.

(124) نفس المرجع : ص 108 .

وفي 25 سبتمبر اكتشفت السلطات الليبية قيام مدرس موسيقي أمريكي يعمل في قاعدة " هويلس " الأمريكية يدعي " دانيل ميكارلو " بتهريب يهودي ليبي إلى مالطة ، وقالت وكالة الأنباء الليبية إن المدرس الأمريكي قام ببتهريب شخص من أفراد الجالية اليهودية في ليبيا لم يعرف اسمه بعد ، في صندوق اصطحبه معه على طائرة أقلعت من قاعدة هويلس إلى مالطا ، وأضافت أن صالح بويصير وزير الخارجية الليبي أبلغ السفير الأمريكي جوزيف بالمر ، أن هذا الحادث المؤسف يجعل من المحتم أن يشرف الليبيون على دوائر المهاجرة والجمارك داخل القاعدة كإشرافهم على أي مطار في ليبيا ، كما استدعي صالح بويصير سفير مالطا في ليبيا وأبلغه رغبة الحكومة الليبية في الحصول على تفصيلات وافية حول إجراءات حكومة مالطا في هذا الشأن(125) ، في حين ذكرت صحيفة الأهرام القاهرية أن هذه العملية تم كشفها بالصدفة بعد أن وصلت الطائرة الأمريكية إلى مطار " لوكا " في مالطا وطلب المدرس الأمريكي إلى إحدى سيارات النقل حمل الصندوق ، ثم خرج منه بعد ذلك اليهودي الذي استطاع الهرب ، بينما ابلغ السائق الشرطة فاعتقلت الأمريكي الذي اعترف بجريمته ، وبأنه يعمل مدرساً للموسيقي في قاعدة هويلس الأمريكية بليبيا ، حيث جرت محاكمة سريعة وقضت المحكمة تغريمه بمائة جنية(126) ، وبعد مضي عدة أيام على الحادث ذكرت صحيفة الأهرام عن مراسلها في نيويورك أن مصادر عليمة ذكرت أن اليهودي الذي شحن في صندوق من ليبيا إلى مالطا كان يعمل جاسوساً لإسرائيل في ليبيا ، وان المدرس الأمريكي الذي ساعده على الهرب ما هو إلا واحد من رجال المخابرات المركزية الأمريكية(127) .

([125]) وكالة أنباء رويتر : في 25 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص ص 59-60 .

([126]) الأهرام : القاهرة في 27 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 60 .

([127]) الأهرام : القاهرة في 1 أكتوبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 89 .

ولقد كان لهذا الحادث دلالات خطيرة تؤكد على مدي التحدي الذي واجهته حكومة الثورة الليبية في تحقيق سيادتها الكاملة على كامل ترابها الوطني ، ومن ثم قررت السلطات الليبية مراقبة الدخول والخروج من القاعدتين العسكريتين البريطانيتين في ليبيا وهما قاعدة العضم وقاعدة طبرق ، وأبلغت حكومة الثورة السفير البريطاني هذه القرارات ، كما قرر مجلس قيادة الثورة الليبي تعيين لجنتين عسكريتين الأولي مقرها داخل قاعدة "هويلس" الأمريكية لمراقبة مجيء وذهاب الطائرات ، والثانية خارج القاعدة لمراقبة خروج ودخول الشاحنات ، وذكر بيان نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط أن هذا القرار اتخذ لتأمين سيادة الشعب الليبي على أرضه ، واعتباراً من 28 سبتمبر بدأت السلطات الليبية في تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة بتشديد الرقابة على القاعدة الأمريكية الكبيرة في الملاحة " هويلس " قرب طرابلس ، حيث رابطت قوات ليبية داخل القاعدة وخارجها لتفتيش الطائرات التي تهبط وتقلع منها ، وكذلك تفتيش السيارات الداخلة إليها والخارجة منها ، كذلك أنشأت السلطات الليبية مراكز مراقبة تابعة لإدارة الجمارك في القاعدة تنفيذاً للقرار نفسه ، وتضمن البيان الصادر عن مجلس الثورة أن هذه الإجراءات اتخذت لتحقيق سيادة الشعب الليبي على أرضه ، بعد أن تم يوم الخميس الماضي ضبط سيارة تابعة لشركة نقل مالطية تحمل سبعة بنادق قناصة مزودة بالمنظار المقرب ، وعدداً من المسدسات بالقرب من القاعدة الأمريكية وذلك بعد يومين من حادث تهريب اليهودي الليبي داخل صندوق إلى مالطة ، وقد أبلغت السفارة الأمريكية بهذه الإجراءات والتي سيتم تطبيقها على قاعدة العضم وطبرق أيضاً .

كانت هذه الإرهاصات كلها تشير إلى أن حكومة الثورة الليبية لا تنوي الإبقاء على القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها وهذا ما عاد ليعلنه رئيس وزراء ليبيا في تصريحاته التي أكد خلالها أن الشعب الليبي ضد وجود القواعد العسكرية واننا نلبي رغباته. وفي أول رد فعل للولايات المتحدة على تصريحات رئيس الوزراء الليبي، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن إن الولايات المتحدة لم تبلغ رسميا بعد ما إذا كان مجلس الثورة الليبي سيجدد الاتفاق المبرم بشأن القاعدة الأمريكية بين الولايات المتحدة وليبيا والذي سينتهي أجله في عام 1971م(128) ، كما نفت بريطانيا أن حكومة ليبيا لم تبعث بأي مخابرة إلى بريطانيا تبلغها عزمها على عدم تجديد الاتفاقات حول بقاء القواعد البريطانية في طبرق والعضم ، وأشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن المعاهدة الليبية – البريطانية المعقودة في عام 1953م لا تنتهي مدتها إلا في عام 1973م ، وأنه بإمكان أي من الطرفين أن يخطر الطرف الآخر مسبقاً لإعلامه بعدم تجديدها ، ولم تنكر الخارجية البريطانية قيام السلطات الليبية بفرض إجراءات للإشراف على الدخول والخروج من القواعد البريطانية ، مؤكدةً على أن الليبيين والبريطانيين في الوقت الحاضر يتعاونون كما فعلوا دائماً لمنع سوء ممارسة الامتيازات التي تتمتع بها القوات البريطانية في تلك القواعد (129) .

وفي 30 سبتمبر عام 1970 ذكرت مصادر صحفية من واشنطن أنه تأكد اليوم أن حكومة الثورة الليبية قد أبلغت الحكومة الأمريكية أنها لا تنوي البحث في تجديد الاتفاقيات الخاصة بالقواعد والتي ينتهي أجلها العام القادم ، وكان قد تردد أن الحكومة الليبية قد استقر رأيها على ذلك(130) ،

([128]) الأهرام : القاهرة ، 29 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 89 .

([129]) وكالة أنباء رويتر : في 29 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 90 .

([130]) Henry kissinger : Years of Upheaval, OP.Cit,P860.

بينما لم يكن قرار حكومة الثورة الليبية، متوقعاً بالنسبة للأوساط السياسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا – على الأقل في تلك المرحلة – فكما رأينا سالفا أن الدولتين قد اشترطتا للاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد في ليبيا أن تحتفظا بقواعدهما العسكرية في ليبيا ، لأن قرار حكومة الثورة بضرورة تصفية القواعد العسكرية في ليبيا كان يعني من وجهة النظر الغربية في ذلك الوقت إجراء تعديلات جوهرية في استراتيجية المعسكر الغربي ككل ، حيث تدخل القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعها المعسكر الغربي حيال المنطقة ، ولكن هذه الرؤية شهدت تطوراً خاصة في ظل إدارة نيكسون فكانت بعض الدوائر الأمريكية تري أن قاعدة " هويلس " لم تعد الوسيلة الضرورية للقوة والنفوذ الأمريكي في المنطقة ، فقد أصبحت القاعدة أقل أهمية في ظل تطور الصواريخ النووية(131).

غير أن بعض الدوائر الأخرى كانت تري أن إغلاق القاعدة الأمريكية في ليبيا ربما يسبب خسارة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ، قد تؤثر في قدرتها العسكرية في الشرق الأوسط بعد تزايد الوجود السوفيتي في مصر ، كما أنه لا يمكن الاعتماد كليا على القواعد العسكرية في أوروبا والبحر المتوسط في حالة وقوع أزمة في الشرق الأوسط(132) ، خاصة وأن " البنتاجون " ينظر إلى ساحل الشمال الإفريقي على أنه رأس جسر مناسب لدعم حليفتهم إسرائيل ضد النظم التقدمية في دول المشرق العربي ،

---

(131) الأهرام – القاهرة – في 30 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 90 .

(132) Edward. P. Haley: OP.Cit,P9 .

وأن قاعدة هويلس العسكرية كانت وحتى السبعينيات من أهم القواعد العسكرية الأمريكية بالنسبة للدوائر الحاكمة في واشنطن والتي كانت تسعي إلى توسيع نفوذ الغرب من خلال الحفاظ على الدول الإفريقية في نطاق الرأسمالية الغربية(133) ، خاصة في ظل تزايد الوجود السوفيتي في البحر المتوسط ، ومن ثم فإن انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من قواعدهما في ليبيا ، قد يسبب مشاكل خطيرة نظراً للتسهيلات العسكرية التي تحصل عليها الدولتان من قواعدها في ليبيا والتي تشكل مركزاً استراتيجياً هاماً في البحر المتوسط(134) .

ومن هنا توقعت حكومة الثورة الليبية أن يكون الموقف الأمريكي والبريطاني سلبياً من عملية الجلاء في ضوء الواقع والدروس المستفادة من حركة الاستعمار وأن هناك محاولة لكسب الوقت أملاً في التحرك لتغيير النظام الثوري من خلال استغلال بعض العناصر المضادة للثورة ، أو تجنيد بعض العناصر الليبية العاملة في القاعدة ، والاستفادة من إمكانيات القاعدة في رصد تحركات القوات الليبية وتحديد نقاط الضعف بها ، وتأكدت هذه التوقعات عندما تمكنت قوات أمن مطار بنغازي في مساء 11 أكتوبر من ضبط سبعين صندوقاً معبأة ببنادق أمريكية بالتلسكوب وبكل صندوق أربعة بنادق ، وذلك عند تفتيش الطرود الواردة ، وتلاحظ أن فواتير الشحن مدون بها أنها بنادق للصيد ، وأن هذه الشحنة ورادة باسم أحد المدنين الذي تبين أنه اسم وهمي ، كماكانت فواتير هذه الشحنة واردة عن طريق بنك روما ، وحدث هذا في الوقت الذي لاحظ فيه أعضاء مجلس قيادة الثورة وبشكل ملفت للنظر تحركات السفير الأمريكي ما بين طرابلس وبنغازي وطبرق وبصورة منتظمة ،

---

(133) H. Winston : Acritique of New Theories of Liberation in the United States and Africa, New York, 1973 P266.

(134) فتحي الديب : المرجع السابق ص 116 .

ثم إلحاحه في طلب مقابلة العقيد القذافى وأعضاء مجلس قيادة الثورة بهدف التحدث معهم ومعرفة موقفهم صراحة حول مستقبل القواعد العسكرية ، ومن ثم رأى العقيد معمر القذافي ورفاقه أن الإفصاح عن موقفهم صراحة من القواعد الأجنبية هو السبيل الوحيد لإغلاق الطريق أمام المحاولات الأمريكية بواسطة السفير الأمريكي ، ولمنع تكرار حادث تهريب الأسلحة ، ولإفساد المخطط الأمريكي الرامي ، لوضع اتفاق جديد لهذه القواعد يخدم المصالح الأمريكية(135) .

لذا جاء إعلان العقيد القذافي قائد الثورة الليبية في خطابه أمام المؤتمر الشعبي بمدينة طرابلس في 16 أكتوبر 1969م يحدد موقف الجمهورية العربية الليبية الرافض لاستمرار القواعد الأجنبية حيث أعلن في خطابة " سوف نحرر أرضنا من القواعد ونحررها من القوي الأجنبية مهما كلفنا ذلك " ، كما أكد القذافي علي " أن بقاء القواعد الأجنبية لا يمكن القبول به ،وأن علي الدول المعنية صاحبة القواعد أن تقدر ذلك وأن يقدر الشعب الأمريكي ، موقف ليبيا الحر بعد الثورة . وأعرب القذافي عن أمله في أن تصحح الدول المعنية موقفها وتقوم بسحب قواعدها بسلام ، مؤكدآ علي رغبته في الاحتفاظ بصداقة الشعب الأمريكي والشعب الإنجليزي(136) ، وبهذه الكلمات حدد العقيد القذافي موقف الثورة الليبية أمام ممثلي الشعب الليبي وأمام العالم أجمع من قضية جلاء القواعد الأجنبية ، وكان هذا القرار هو أول تحد مباشر بالنسبة لأمريكا وبريطانيا ، بينما خرجت جماهير الشعب الليبي في الثاني عشر من نوفمبر في مظاهرات لتؤكد علي تأييدها لقائد الثورة في تحقيق كامل الحرية والسيادة علي أراضيه .

(135) نفس المرجع ، ص 121 .

(136) من خطاب العقيد معمر القذافي ، بمدينة طرابلس ، في 16 أكتوبر 1969 ، السجل القومي المجلد الأول 1969 / 1970 ، ص 35 .

وفي وسط حماس الجماهير هاجم بعض المتظاهرين سفارتي كل من أمريكا وبريطانيا ، ووقعت حوادث اعتداء وتخريب علي مقر السفارتين ، كما ردد المتظاهرون الشعارات التي تطالب بجلاء القواعد الأمريكية والبريطانية عن ليبيا . ورداً علي ذلك طالب القائم بأعمال السفارة الأمريكية وكذلك القائم بأعمال السفارة البريطانية أثناء لقائهما بالعقيد القذافي باعتذار رسمي عن الحوادث وأعمال التخريب والاعتداءات التي وقعت علي السفارتين ، كما طالبا بتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمباني والسيارات التي دمرت ، وكان رد مجلس قيادة الثورة هو إبلاغهما شفهيا بضمان عدم تكرار ما حدث وعدم تجدد الاعتداء وقبول مبدأ التعويض عن الخسائر طبقا لتقدير اللجنة التي ستشكل لحصر الخسائر المادية وبعد إخطار السفيرين الأمريكي والبريطاني بهذا الرد ، عادت الأمور تهدأ من جديد(137) وكانت الحكومة البريطانية قد قامت باستدعاء سفيرها " دونالد متيلاند " من ليبيا في مساء 21 أكتوبر ، أي عقب خطاب العقيد القذافي ، وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن سبب استدعاء السفير البريطاني هو إجراء مشاورات روتينية، إلا أنه من المتوقع أن يبحث السفير البريطاني مع " مايكل ستيوارت وزير خارجية بريطانية والمسئولين في وزارة الخارجية البريطانية موضوع القواعد البريطانية في ليبيا ، وكذلك موضوع صفقة الأسلحة التي طلبتها الحكومة الليبية من بريطانيا في وقت سابق"(138) .

(137) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 126 .

(138) وكالة الأنباء الليبية ، في 21 أكتوبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 100.

وفي ظل تلك الأجواء لم يترك العقيد القذافي مناسبة إلا ويؤكد فيها على موقف بلاده الثابت من ضرورة جلاء القواعد الأجنبية(139) ، ومن ثم أعرب سفير الولايات المتحدة جوزيف بالمر أثناء لقائه مع العقيد القذافي في 19 نوفمبر 1969 م على استعداد حكومة الولايات المتحدة للاستجابة لطلب حكومة الثورة الليبية ، لإجراء مباحثات ودية حول انسحاب القوات الأمريكية من المرافق التي تتمتع بها ، ثم سلم السفير الأمريكي مذكرة رسمية تتضمن ذلك ، بينما قام صالح بويصير وزير الوحدة والخارجية الليبي بتسليم السفير البريطاني " دونالد متيلاند " في يوم 29 نوفمبر 1969 م مذكرة رسمية تعكس رغبة حكومة الثورة الليبية في تصفية الوجود الأجنبي والقواعد العسكرية من ليبيا ، ورداً على ذلك أعلنت وزارة الدفاع البريطاني أنها ستشرع في ترحيل عائلات العسكريين والمدنيين البريطانيين والذين يعملون في قاعدة العضم خلال شهر ديسمبر ، وأن هذا الإجراء سيتم في أسرع وقت ممكن ، كما سلم السفير البريطاني السلطات الليبية مذكرة رسمية تبدي استعدادها للتفاوض حول إجلاء قواعدها(140).

وفي تمام الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر 1969م افتتح العقيد معمر القذافي الجلسة الأولي للمفاوضات البريطانية - الليبية حول الجلاء وتصفية القواعد البريطانية في ليبيا ، ورأس الوفد البريطاني في هذه المفاوضات " دونلد متيلاند " سفير بريطانيا في ليبيا ورأس الوفد الليبي الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة ،

---

(139) أنظر خطاب العقيد معمر القذافي بمدينة طبرق في 5 نوفمبر ، وخطابه في مؤتمر المعلمين بطرابلس ، في 28 نوفمبر السجل القومي ، المجلد الأول 1969 / 1970 ، مرجع سابق ، ص 121- 122 .

(140) وكالة الأنباء الليبية في 20 نوفمبر 1969، سجل الآراء 1969 ، ص ص 97-100 .

وجاء في كلمة القذافي التي افتتح بها المفاوضات " إن حرية ليبيا لازالت ناقصة ما دام هناك جندي أجنبي فوق أراضيها وأن مطلب الحرية وضعته ثورة الفاتح من سبتمبر في مقدمة مبادئها ، ومن أجل الحرية قاتل الشعب الليبي طيلة ربع قرن من الزمان ضد الغزو الإيطالي الفاشي ، وأن الشعب الليبي بعد أن دمر الرجعية .. لا يقبل أن يقف على الطريق إلا بعد أن يستكمل سيادته فوق أرضه " ، ثم طالب القذافي من الإنجليز تجنب المحظور والامتثال لرغبة الشعب الليبي في الانسحاب من فوق أرضه ، ولكن الوفد البريطاني حاول أثناء المفاوضات التي استمرت من 8 إلى 15 ديسمبر المراوغة متعللاً بان البريطانيين سيواجهون صعوبات كبيرة في عملية إجلاء القاعدة مباشرة ، بينما أصر الوفد الليبي على ضرورة البدء الفوري في عملية الجلاء ، وتحديد جدول زمني تتم خلاله عملية إخلاء القاعدتين البريطانيتين الجوية والبحرية في أسرع وقت ممكن(141) ، ولذلك تأجلت المفاوضات إلى 13 ديسمبر عام 1969م ، حيث طلب رئيس الوفد البريطاني أمام إصرار الوفد الليبي مهلة للرجوع إلى حكومته في لندن لعرض الأمر عليها ، وعندما عاد وفدا البلدين للمفاوضات في 13 ديسمبر وافق الجانب البريطاني على أن يبدأ الجلاء ابتداء من 14 ديسمبر ، وصدر بلاغ صحفي باتفاق الجانبين على ذلك ، وعلى أن تتم عمليات جلاء جميع القوات والمعدات البريطانية من الأراضي الليبية قبل يوم الحادي والعشرين من شهر مارس عام 1970م ، وأن يتم تسليم المنشآت البريطانية في ليبيا إلى سلطات الثورة الليبية في احتفال رسمي(142) ، وفي ساعة مبكرة من صباح الخامس عشر من ديسمبر بدأت عملية الجلاء بترحيل أسر المدنين والعسكريين البريطانيين العاملين في قاعدتي " طبرق والعضم "

---

(141) وثائق مفاوضات الجلاء الإنجليزية – الليبية ، السجل القومي ، المجلد الأول 1969/1970 ، ص ص 131-133 .

(142) وكالة الأنباء الليبية ، في 14 ديسمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 102.

ونسبت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية إلى دونلد ميتلاند السفير البريطاني قوله إن القاعدتين البريطانيتين في العضم وطبرق كان بهما 1700 جندي بريطاني(143) ، بينما أشارت إحدى المصادر إلى أن فصيلة صغيرة من القوات البريطانية تتكون من 10 ضباط و31 جنديا ستبقي في ليبيا بعد جلاء القوات البريطانية من هناك ، وهي فصيلة خاصة لتدريب الضباط الليبيين على فنون حرب الصحراء ، على أن يعيش أفراد هذه الفصيلة في أماكن سكنية مخصصة لهم في بنغازي على حساب الحكومة البريطانية(144) .

كان مجلس قيادة الثورة الليبي قد أصدر بيانا في التاسع من ديسمبر أي اليوم الثاني من المفاوضات البريطانية الليبية ، وعقب عودة العقيد القذافي من زيارته الأولي للقاهرة ، جاء في هذا البيان الكشف عن مؤامرة بقيادة المقدم آدم حواس وزير الدفاع والمقدم موسى أحمد وزير الداخلية واستهدفت السيطرة على الحكم والقبض على أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وتعيين مجلس ثورة جديد برئاسة المقدم آدم حواس ، ولكن أعضاء مجلس قيادة الثورة ببنغازي بقيادة مصطفي الخروبي تمكنوا من القبض على آدم حواس وموسى أحمد وباقي المتأمرين ، وتمت السيطرة على الموقف(145) ، وعقب فشل تلك المؤامرة طلب مجلس قيادة الثورة الليبي الاستعانة ببعض الوحدات العسكرية المصرية في خطة تأمين الثورة ، ثم تم تشكيل مجلس وزراء جديد تولي العقيد القذافي بنفسه رئاسته ، إلى جانب وزارة الدفاع ، علاوة على رئاسته لمجلس قيادة الثورة ،

(143) نفس المصدر ، في 15 ديسمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 103 .

(144) صحيفة دابلي ميل – لندن في 10 يناير 1970 ، سجل الآراء 1969 ، ص 322 .

(145) نص بيان مجلس قيادة الثورة الليبي عن المؤامرة والمتأمرين ، في 9 ديسمبر 1969 ، السجل القومي المجلد الأول ، ص ص 139 – 141

بينما تولي عبد السلام جلود وزارة الداخلية ، وفي إطار تنفيذ خطة تأمين الثورة اتفق مع مصر على تخصيص كتيبة صاعقة مصرية توضع سرية منها ببنغازي ، وسريتان خارج طرابلس بأسلحتها ، هذا إلى جانب وجود كتيبة ميكانيكية على الحدود المصرية الليبية تكون جاهزة للتحرك إلى بنغازي عند الطلب فوراً ، بل إن القيادة السياسية في مصر أبلغت العقيد القذافي أن القوات المسلحة المصرية جاهزة على الحدود الليبية لدعم وحماية الثورة وتلبية طلبها في أي وقت(146) ضد أي محاولة تستهدف ضرب الثورة ، خاصة بعد أن كشف بعض المسئولين الليبيين عن وجود دور خارجي في المؤامرة الفاشلة، حيث أشار مصطفي الخروبي عضو مجلس قيادة الثورة في تصريحات له أنه ثبت من التحقيقات وجود دور للسفارة العراقية في تلك المؤامرة ، كما أشار الخروبي إلى أن هناك بعض القرائن التي ترقي إلى درجة الأدلة عن وجود علاقة للمخابرات الأمريكية في تلك المؤامرة مدللاً على ذلك بسفر أحد ضباط المؤامرة مرتين إلى سويسرا بعد الثورة ، ومؤكداً على أن هناك شبكة اتصال يتم مراقبتها(147) ، بينما أشار العقيد القذافي قائد الثورة الليبية في تصريح له عن ريبته وشكه في العلاقات التي نشأت بين المقدم آدم حواس والشركة الأمريكية الخاصة بالإلكترونيات (تى . أم . سي) والتي كان الجيش الليبي قد سبق له التعاقد معها في ظل العهد الملكي على شراء أجهزة لاسلكية خاصة بالقوات المسلحة الليبية ، وأشار القذافي إلى احتمال وجود علاقة لها بتلك المؤامرة(148) .

(146) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص ص 157-158 .

(147) نفس المرجع : ص 165 .

(148) نص تصريح العقيد القذافي لوكالة الأنباء الليبية ، والإذاعة المسموعة والمرئية عن المؤامرة الفاشلة لقلب نظام الحكم في ليبيا ، السجل القومي ، المجلد الأول ،ص ص 144-145 .

ومع ذلك فلم يقدم أحد من أعضاء مجلس الثورة أي دليل حقيقي على ضلوع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تلك المؤامرة الفاشلة . وربما كانت المؤامرة ترجع إلى أحقاد وأهداف شخصية بين المتآمرين ورفاقهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، هذا علاوة على أن الإدارة الأمريكية كان رأيها قد استقر حول عدم القيام بأي عمل ضد القيادة الثورية بل أن البعض أشار إلى أن الأيام الأولي من حكم القذافي شهدت نوعاً من التفاهم وقدمت واشنطن للقذافي بعض المساعدات في الكشف عن بعض المؤامرات التي استهدفت الإطاحة به ، كما تلاحظ أن الحكومة الأمريكية لم تلجأ إلى أسلوب المراوغة أو التضليل في مفاوضات الجلاء والتي بدأت عقب انتهاء الجانب الليبي من مفاوضاته مع الجانب البريطاني مباشرةً حيث كانت الحكومة الأمريكية قد بدأت بالفعل في الثاني عشر من شهر ديسمبر اتخاذ الخطوات الأولي غير الرسمية لسحب قواتها ، وشرعت في عملية نقل جوي كبيرة خارج ليبيا(149) .

وفي 16 ديسمبر أعلنت الإذاعة الليبية أن الولايات المتحدة أبلغت السلطة الليبية أنها بدأت فعلاً في الجلاء عن قاعدة " هويلس " الجوية الكبيرة والقريبة من مدينة طرابلس(150) ، وكانت المفاوضات الرسمية قد بدأت بين الجانبين في 15 ديسمبر 1969م حيث رأس السفير " جوزيف بالمر " الوفد الأمريكي بينما رأس الوفد الليبي الرائد عبد السلام جلود ، وافتتح العقيد القذافي جلسة المفاوضات الأولي بكلمة أشار فيها إلى تزعم أمريكا للعالم الحر وطالب الحكومة الأمريكية أن تبرهن على إيمانها بالحرية بسحب قواتها فوراً من ليبيا دون قيد أو شرط ، كما أكد القذافي على رفض الشعب الليبي لوجود القواعد الأمريكية فوق أراضيه ، ثم بدأ وفدا البلدين مناقشة عملية الجلاء

---

(149) صحيفة الحقيقة – ليبيا – في 15 ديسمبر 1969 ، سجل الآراء 1969، ص 97.

(150) الإذاعة الليبية ، في 16 ديسمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 97.

حيث أبدا رئيس الوفد الأمريكي استعداد الولايات المتحدة لقبول مبدأ الجلاء ، على أن يأخذوا الوقت الكافي لإتمام عملية الجلاء بشكل منتظم ومشرف ولكن رئيس الوفد الليبي أصر على أن يكون الجلاء فوراً وفي وقت قصير وحسب جدول زمني يتفق عليه ، ولكن رئيس الوفد الأمريكي طالب مهلة حتى نهاية العام الدراسي لأبناء العاملين بالقاعدة ، بينما أصر رئيس الوفد الليبي على أن تتم عملية الجلاء في موعد أقصاه شهر يونيو عام 1970م(151) .

وأثناء المفاوضات كانت هناك حشوداً من الجماهير الليبية تحيط بقاعة بلدية طرابلس حيث تجري عملية التفاوض ، وكانت هذه الجماهير تهتف ضد القواعد الأمريكية وتطالب بالجلاء والحرية ، مما دعا رئيس الوفد الأمريكي أن يطلب من نظيره الليبي الانتقال من هذه القاعة إلى مكان أخر لأنه لا يستطيع التفاوض في ظل هذه الأجواء المحيطة بالقاعة ، ولكن رئيس الوفد الليبي أصر على البقاء في نفس القاعة التي تحاصرها هتافات الجماهيرية الليبية مشيراً إلى أن هذا هو الجلاء الحقيقي(152) ، لذلك لم يجد الجانب الأمريكي مفراً من قبول المطلب الليبي ثم اتفق الجانبان على تعيين لجنة لتقدير قيمة المنشآت التي ستبقي بالقاعدة وتقدير قيمتها وأن يعوض عنها الجانب الأمريكي(153) . وعقب الجلسة الختامية للمفاوضات أعلن في مساء 23 ديسمبر 1969م عن توصل الجانبين إلى اتفاق يقضي بجلاء القوات الأمريكية عن قواعدها في ليبيا في موعد أقصاه شهر يونيو 1970م ،

---

(151) نص وثائق المفاوضات الليبية – الأمريكية حول الجلاء ، السجل القومي ، المجلد الأول 1969/1970 ص ص 134-136 .

(152) من خطاب العقيد معمر القذافي في الاحتفال بالذكري الأولي لجلاء القوات الأمريكية ، 11 يونيو 1971 ، السجل القومي ، المجلد الثاني ، ص 289 .

(153) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 70.

بينما أكد " عبد السلام جلود " عقب التوقيع على اتفاقية الجلاء لوكالة الأنباء الليبية أن الاتفاق مع الجانب الأمريكي تضمن الإبقاء على المنشآت الدائمة بقاعدة الملاحة ملكاً للشعب الليبي نظير الفائدة التي كسبتها الولايات المتحدة الأمريكية طيلة وجودها العسكري في ليبيا ، وأنه قد تم تشكيل لجان لهذا الغرض ، كما أكد " جلود " علي أن ليبيا لن تدفع أي تعويضات للجانب الأمريكي ، بل سيتم تعويض أصحاب العقارات الخاصة عما لحق بها من أضرار خلال الفترة التي استخدمتها القوات الأمريكية(154) .

وفي 7 يناير عام 1970م تم إنجاز المرحلة الأولي من جلاء القوات الأمريكية ورفع علم الجمهورية العربية الليبية لأول مرة على سارية الميدان ، بدلاً من العلم الأمريكي في قاعدة " الوطية " التابعة لقاعدة هويلس في احتفال رسمي ، وفي 31 مارس قطعت محطة تلفزيون قاعدة هويلس بث برامجها وكذلك محطة الإذاعة . ولكن كان يبدو من سير الأحداث أن قبول الجانب الأمريكي للشروط الليبية والتوقيع على اتفاقية الجلاء كان محاولة لكسب الوقت حتى تحين الفرصة للوثوب على الثورة الليبية والإطاحة بالنظام القائم بواسطة بعض العناصر المعارضة للثورة والنظام الجمهوري ، كما رأي بعض المراقبين أنه رغم الاستجابة لطلبات سلطات الثورة والتي أبداها السفير الأمريكي ، إلا أن بعض الدوائر الأمريكية في واشنطن كان لديها استياء واضح ، خاصة لدي "البنتاجون" وشركات النفط الكبيرة .

([154]) وكالة الأنباء الليبية ، في 23 ديسمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 98 .

فقد أحدثت تصريحات قادة الثورة حول نيتهم الانضمام إلى النضال الذي تخوضه الشعوب العربية ضد الإمبريالية ، حالة من العصبية والقلق لدي البنتاجون والشركات النفطية، بعد أن لاقت هذه التصريحات صدي إيجابياً لدي الشعب الليبي والشعوب العربية . وفي هذا الشأن أشارت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية إلى أن الحكومة الليبية الجديدة تتمتع بتأييد واسع لدي الناس البسطاء في ليبيا الذين ألهمتهم تصريحات قادتهم حول مساندة قضية الوحدة العربية(155) .

وبينما كانت الاستعدادات تجري في ليبيا للإعداد لاحتفالات الجلاء تجمعت معلومات لدي مجلس قيادة الثورة في أواخر شهر مارس عام 1970م عن وجود تنظيم سري يستعد للقيام بانقلاب ضد مجلس الثورة منتهزاً فرصة الاحتفال بالجلاء وتنفيذ المؤامرة ، وأن هناك تنظيما من ضباط الصف يمارس اتصالات ببعض الضباط المسرحين وبعض ضباط صف الوحدات ، كما أشارت المعلومات الواردة من المخابرات العامة الليبية إلى وجود اتصالات مشبوهة ومستمرة خلال يومى 28و 29 مارس بين بعض الضباط المسرحين والسفير الأمريكي(156) ، كما وصلت معلومات مؤكدة في مساء السابع من أبريل تفيد أن عبد الله عابد السنوسي يجري اتصالات قبل ثلاثة شهور وهو في روما لإعداد قوات شعبية وعسكرية في تشاد للتسلل بها عبر فزان ، وأن سيف النصر عبد الجليل ، أوضح أن المواطنين في ليبيا غير راضين عن الحكم الحالي في البلاد ويعبرون عن ذلك بالكتابة على الجدران بعبارات مثل " عنتر الله إنقذ " ويقصدون بعنتر الله " عبد الله عابد السنوسي " ، الذي ذكرت المعلومات أنه أكد لأحد أصدقائه أنه مستعد للعودة إلى ليبيا خلال شهر مايو 1970م

(155) وكالة تاسي للأنباء – روسيا 19 يناير 1970 ، سجل الآراء 1970 ، ص 325 .

(156) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 214 .

حيث ستعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة ، أيضاً ذكر أن هناك معلومات مؤكدة بأن عمر الشالحي في لندن يبدو بروح معنوية مرتفعة على خلاف عادته منذ نجاح الثورة ، وأنه ألتقي مؤخراً مع عبد الله عابد عندما كان الأخير قادماً من " زيورخ ولندن وهو في طريقه إلى واشنطن كما تلاحظ كثرة تنقل عبد الله عابد مؤخراً بين زيورخ ولندن وواشنطن وتشاد(157) .

ولكن سلطات الثورة الليبية تمكنت في العاشر من مايو من القبض على عناصر تلك المؤامرة التي استهدفت الإطاحة بنظام الحكم الثوري وفرض نظام حكم يعتمد على العناصر السياسية القديمة في رباط كامل مع الولايات المتحدة والغرب مع الإبقاء على النظام الجمهوري ، واعتمدت المؤامرة على عناصر المرتزقة وبعض العناصر الليبية التي تم تدريبها في تشاد بمعرفة عناصر أمريكية وبريطانية وقدرت هذه القوي حسب ما ورد في التحقيقات بخمسة آلاف مقاتل كما كان مقرراً استخدام الطائرات والدبابات الأمريكية بعد السيطرة على مطار سبها وإذاعتها في ضرب مدينتي طرابلس وبنغازي وكانت العناصر الرئيسية في تلك المؤامرة تتكون من عبد الله عابد وعمر الشالحي ومحي الدين الفكيتي إلى جانب بعض رجال الشرطة المحالين للتقاعد وعدد من ضباط الصف في القوات المسلحة ممن لهم ارتباط بأسر المتآمرين وذوي القرابة لهم(158) ، وكان سعد سيف النصر رئيس قسم البطاقات في مدينة سبها يتولى دور الاتصال بين قيادات المؤامرة في الداخل والخارج .

---

(157) نفس المرجع : ص ص 216 – 217 ، يقول فتحي الديب إن هذه المعلومات وردت من السيد سامي شرف مدير مكتب الرئيس عبد الناصر ، وأنه قام بإبلاغها إلى العقيد القذافي فوراً مؤكداً أن جهاز المخابرات المصرية يتابع الموقف عن كسب .

(158) نفس المرجع : ص ص 241 – 243 .

وقد تم الإعداد لتنفيذ هذه المؤامرة قبل 22 يونيو 1970م وهو اليوم الذي حدده مجلس قيادة الثورة للاحتفال بإتمام عملية الجلاء . وقد تم ضبط عدد أحد عشر مدفعاً رشاشا وعدد سبعة مسدسات وعدد من مسدسات كاتم الصوت ، وخناجر ذات نصل ، وبنادق أمريكية وبلجيكية ، وعدد ثلاث بنادق مصرية الصنع من الأسلحة التي سبق إهداءها إلى ليبيا في العهد الملكي السابق ، أيضاً تم ضبط ذخيرة " 14.5" التي تستخدم في الطائرات المستير الفرنسية وكل هذه الأسلحة تم ضبطها في مزرعة محمد سيف النصر تحت الأرض . أما باقي أسلحة المتآمرين فقد احتفظوا بها في تشاد ، باعتراف العناصر التي تم القبض عليها . وقام مجلس قيادة الثورة بإتاحة الفرصة لمندوبي وكالة الأنباء والصحفيين للتعرف على طبيعة وأهداف المؤامرة وتصوير الأسلحة التي تم ضبطها ، ويذكر أن هناك ارتباطاً واضحاً بين المتآمرين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي قيل أنها كانت تسعي إلى تنفيذ المؤامرة قبل 20 يونيو أي قبل موعد إتمام الجلاء في محاولة للاستفادة بالقوات الأمريكية المتبقية في قاعدة هويلس(159) ، وأن قائد الأسطول البحري الأمريكي قد أبلغ عن تقديم موعد الجلاء إلى 15 مايو وهذه لم تكن إلا محاولة لتضليل قادة الثورة الليبية(160) .

ولكن ما جاء ذكره على لسان العقيد القذافي أن السفير الأمريكي أبلغه قبل سفره إلى أمريكا أنه إثباتاً لحسن نوايا أمريكا وتعاونها مع ثورة ليبيا ، يبلغهم بأن هناك مؤامرة لإنزال قوات مرتزقة على شواطئ طرابلس للقيام بأعمال تخريبية ،

---

(159) نفس المرجع : ص ص 247 – 250 .

(160) نفس المرجع : ص ص 232 .

هذا في الوقت الذي كانت المعلومات التي وصلت مجلس قيادة الثورة بأن هناك عملية إنزال قوات مرتزقة بواسطة سفينتين أمريكيتين على شواطئ ليبيا خلال 48 ساعة بهدف التخريب ، ولذلك عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعا لمدة ساعتين أصدر بعدها قائد الثورة قراراً إلى القوات المسلحة الليبية لتكون في حالة الاستعداد القصوى بينما كان هناك من يري أن ما أقدم عليه السفير الأمريكي من الإبلاغ عن عملية الإنزال يحتمل أن يكون تأكيداً لحسن نوايا أمريكا بعد مرحلة الاتصالات الأمريكية الليبية الأخيرة وتأكيد الأمريكان تأييدهم لثورة ليبيا باعتبارها ثورة وطنية واستعدادهم للتعاون معها خاصة وأنهم يعلمون كراهية القذافي للشيوعية. أما البعض الأخر فيري أن التبليغ الأمريكي جاء نتيجة كشف المؤامرة وعلمو الأمريكان بأن سلطات الثورة الليبية قد كشفت المؤامرة ، لذلك بادر الأمريكان لإبعاد الشبهة عن تآمرهم ، أو أن يكون الهدف من التبليغ مجرد وضع المسئولين تحت ضغط وانزعاج هذه العملية خلال احتفالات الجلاء(161) .

واعتباراً من يوم التاسع عشر من يونيو عام 1970م بدأت الوفود العربية المدعوة للمشاركة في احتفالات الجمهورية العربية الليبية بجلاء القوات والقواعد الأمريكية عن أراضيها تصل إلي ليبيا ، حيث رأس وفد مصر الرئيس جمال عبد الناصر ورأس وفد السودان الرئيس جعفر النميري ورأس الوفد السوري الرئيس نور الدين الأتاسي ، ورأس وفد لبنان الرئيس شارلي حلو ورأس وفد الأردن الملك حسين ورأس الوفد العراقي الرئيس أحمد حسن البكر ، ورأس وفد فلسطين ياسر عرفات ورأس وفد الجزائر القائد أحمد ،

(161) نفس المرجع : ص 307 .

حيث جرت الاحتفالات الرسمية صباح يوم العشرين من يونيو برفع العلم الليبي على قاعدة " هويلس " ، ثم بدأ العرض العسكري ، وألقي العقيد القذافي خطاباً سياسياً واحتفلت الجماهير الليبية بجلاء القوات الأمريكية وشاركت الجماهير العربية الشعب الليبي فرحته بيوم الجلاء(162) ، الذي أنهي الوجود الأجنبي من ليبيا وأعاد للشعب الليبي سيادته على كامل ترابه .

ولم يكن الخروج الأمريكي من ليبيا إلا لطمة قاسية على وجه الإمبريالية الأمريكية وسياسة واشنطن في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط ، حيث دخل بعدها نطاق الدعامة الأمريكية بعد تصفية القاعدتين العسكريتين بادابير بباكستان وهويلس بليبيا في أزمة حقيقة(163) ، فعلى الرغم من أن النصف الثاني من السبعينيات قد شهد في الولايات المتحدة تردد الأصوات القائلة بجدوى تخفيف العبء الهائل للمصاريف العسكرية الأمريكية في العالم الثالث ، وذلك بوضع نهاية لدور الولايات المتحدة كشرطي دولي ، حتى أن بعض العسكريين الذين ظلوا لفترة طويلة يدعون إلى الحفاظ على القوات العسكرية خارج الحدود ، بدأو يعيدون النظر في موقفهم نظراً لكثرة التعقيدات السياسية التي نتجت عن وجود المراكز العسكرية الأمريكية في تلك المناطق من شمال أفريقيا(164) ، إلا أن الخروج الأمريكي من ليبيا ، كان هزة للاستراتيجية العسكرية والاقتصادية الأمريكية ، خاصة في ظل تطور وتنامي العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، وتأثير ذلك على تطور الصراع العربي – الإسرائيلي . كذلك فإن الخروج الأمريكي من ليبيا قد سبب قلقاً وانزعاجاً كبيراً لحكومة تل أبيب وآثار استياء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة نفسها ،

---

(162) نفسه المرجع : ص ص 285-287 .

(163) أندرية أوزادفسكي : الولايات المتحدة وإفريقيا ، مرجع سابق ، ص 117 .

(164) نفسه المرجع : ص ص 118-119 .

كما أثار قلق المؤسسة العسكرية الأمريكية " البنتاجون " ، في حين يري بعض السياسيين الأمريكيين أن مطلب الشعوب الأفريقية للتصفية الشاملة للمراكز والقواعد العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية يجب ألا يثير قلق البنتاجون ، لأن تطور صواريخ " بالست " القارية والتي يمكن إطلاقها من الغواصات ، وظهور أنماط أخرى من الأسلحة العصرية ينفي ضرورة المحافظة على القواعد العسكرية الجوية في الشمال الإفريقي ، وهذا ما أكد عليه هربرت سبيرو مؤلف عدد من الدراسات حول سياسة الولايات المتحدة في إفريقيا(165) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت بعد خروجها من ليبيا الحصول على تسهيلات عسكرية في دول أخرى في المنطقة بعد ذلك بفترة(166) ، إلا أن الموقع الخطير الذي تشكله ليبيا في منطقة الشمال الإفريقي وعلى ساحل البحر المتوسط ظل من الموضوعات الهامة التي شغلت الدوائر الأمريكية ، وكانت عملية الجلاء التي ترتب عليها فقدان واشنطن لمراكزها في الشمال الأفريقي بداية لظهور الشقاق والخلاف بين الولايات المتحدة وليبيا ، أيضاً كشفت هذه العملية عن الوجه الحقيقي لقادة الثورة الليبية وطبيعة توجهاتهم وانتمائاتهم ، فبعدها كشف الثوار عن موقفهم الواضح من الإمبريالية الأمريكية ورفضهم لسياسة الهيمنة والتبعية التي تتبعها واشنطن في المنطقة ، وكانت إحدى المصادر الصحفية قد ذكرت في 25 نوفمبر عام 1969م أن هناك خطة أنجلو أمريكية لنقل القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية من ليبيا إلى قبرص ،

---

(165) Hrbart Spiro : Politcs in Africa, New york, Praeger,1962 PP28-29 .

(166) إسماعيل صبري مقلد : الصراع الأمريكي السوفيتي ، مرجع سابق ، ص 407 .

وأنه تجري في قاعدة (أكرويتري) البريطانية بقبرص استعدادات لاستقبال ومرابطة ألفي جندي بريطاني وعائلاتهم ، وأن السكرتير العام للجنة المركزية لحزب (أخيل) " بـ بايوانو " أعلن أن الإمبريالية الأمريكية تحاول تحويل قبرص تدريجياً إلى قاعدة لها في شرق البحر المتوسط ، وأن وجود القواعد العسكرية ومحطات إذاعة الجاسوسية في أراضينا لا يتفق ومبادئ الاستقلال(167) ، ومهما يكن رد فعل أمريكا على تصفية قواعدها من ليبيا ، فإن تصفية هذه القواعد كانت أولي النجاحات الحقيقية التي حققتها الثورة الليبية لاستعادة سيادة الشعب الليبي على كامل ترابه وحريته .

(167) وكالة أنباء تاسى الروسية ، في 25 نوفمبر 1969، سجل الآراء 1969 ، ص 99 .

الموقف الأمريكي من عملية تسليح الجيش الليبي

بعد أن تناولنا قضية تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا والموقف الأمريكي والبريطاني من تلك القضية التي انتهت لصالح الشعب الليبي ، ونجاح حكومة الثورة في أن تحقق للشعب الليبي كامل السيادة على أرضه بعد أن ظلت ليبيا ربع قرن من الزمان تقريباً خاضعة للوجود الأجنبي على أراضيها ، كان طبيعياً أن تتجه الثورة إلى تأمين المكاسب التي حققتها وتأكيد سيادتها من خلال عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية الليبية والتي كانت من أهم أهداف الثورة الليبية عقب إعلانها ، فبعد مضي أسبوع واحد على إعلان الثورة أكد العقيد معمر القذافي في أول حديث صحفي له في التاسع من سبتمبر أنه سوف يعمل خلال المرحلة القادمة على إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة الليبية وتزويدها بأحدث الأسلحة العصرية سواءً من الغرب أو الشرق(168) .

ولم يكد يمضي شهر من إعلان الثورة حتى جرت مباحثات بين المقدم آدم حواس والسفير الأمريكي جوزيف بالمر حول إمكانية مساعدة ليبيا في إعادة بناء قواتها المسلحة وتزويدها بالأسلحة الأمريكية ، حيث أبدي السفير الأمريكي استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدات العسكرية وكذلك الموافقة على إيفاد بعثة عسكرية لتدريب الجيش الليبي ، ولكن الجانب الليبي أبدي اعتراضاً نظراً لصعوبة تعامل الضباط والجنود الليبيين مع بعثة تختلف لغتها عن لغتهم(169) ، ولكن ذلك لم يمنع مجلس قيادة الثورة من إرسال الطلاب والمبعوثين إلى أمريكا ومختلف دول العالم لاستيعاب العلوم العسكرية الحديثة

([168]) (أ. ش . أ) في 9 سبتمبر 1969، سجل الآراء 1969 ، ص 71 .

([169]) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص ص 103-108 .

بينما قرر مجلس قيادة الثورة الاستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية التي كانت تتولى تدريب الجيش الليبي وفقاً لاتفاق سابق مع النظام الملكي ، وتم الاتفاق مع السفير البريطاني على منح أعضاء البعثة العسكرية البريطانية ثلاثة شهور أجازة تنتهي مع نهاية عقودهم ، حدث ذلك بعد حصول العقيد القذافي على موافقة الرئيس عبد الناصر على إرسال لجنة عسكرية مختصة لوضع خطة للدفاع الجوي والبحري والبري عن ليبيا ، وتحديد احتياجات تلك الخطة من الأسلحة والمعدات حتى يمكن تطوير العقود السابق إبرامها بين العهد الملكي السابق وكل من أمريكا وبريطانيا(170) ، حيث كان هناك تعاون عسكري معها قبل الثورة، وكانت هناك صفقة أسلحة بريطانية تم التعاقد عليها بين النظام الملكي وبريطانيا تقدر قيمتها بـ"150" مليون جنيه إسترليني ، وتتضمن تزويد ليبيا بشبكة بريطانية للدفاع الجوي ، وكذلك دبابات من طراز "تشيفتين"، وبعد الثورة حاولت حكومة الثورة تطوير هذه الصفقة أو استبدالها بصفقة أخرى ، وكذلك إعادة النظر في أسعار الصواريخ وما يتعلق بنفقاتها ، ولكن المفاوضات الليبية - البريطانية حول تطوير الصفقة فشلت وأعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية عن أسف بلاده لفشل تلك المفاوضات مع حكومة الثورة الليبية(171) ، بينما أعلن الجانب الليبي أن حكومة الثورة أبلغت بريطانيا رسمياً أن صفقة الدبابات " تشيفتين " التي سبق أن تعاقدت ليبيا على شرائها من بريطانيا سوف تلغي إذا لم تكن من الطراز الجديد والذي أدخلت عليه تعديلات جديدة ، لأن حكومة الثورة الليبية لا يمكن أن تقبل هذه الأسلحة مادامت عندها القدرة المادية على شراء السلاح من أي مكان سواء من الشرق أو الغرب(172) ،

([170]) نفس المرجع : ص 113-115 .

([171]) (أ . ب) لندن ، في 20 ديسمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 102 .

([172]) الأهرام – القاهرة – في 10 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 101.

كما هددت صحيفة الثورة الليبية في افتتاحيتها بأن ليبيا تستطيع سحب أرصدتها المالية من البنوك البريطانية ، إذا أقدمت حكومة " ويلسن " على إعادة النظر في صفقة دبابات "تشيفتين" ، وقالت الصحيفة إن بريطانيا تتلقى كل عام آلاف الملايين من حاصلات البترول الليبي والعربي وتحتفظ بهذه العملات الصعبة في خزائنها لتغطية العجز في الجنيه الإسترليني ، وأضافت أن سحب الأرصدة الليبية من الخزانة البريطانية سيكون الرد العملي والفعال أمام تصرفات بريطانيا(173) .

وفي إطار سعي حكومة الثورة الليبية لإعادة بناء قواتها المسلحة أسفرت الاتصالات التي تمت مع الحكومة الفرنسية على التوقيع على صفقة أسلحة بين فرنسا وليبيا تحصل ليبيا بمقتضاها على مائة طائرة فرنسية من طراز "ميراج -5 " ، وبلغت قيمة هذه الصفقة "300" مليون دولار كما تضمنت الصفقة "14" طائرة هليكوبتر منها ست مضادات للغواصات ، على أن يكون السداد مقابل بترول (تصنيع وتسويق) ، ورغم حرص الجانبين الشديد على الحفاظ على سرية هذه الصفقة إلا أن الأخبار تسربت إلى الصحف الأمريكية والغربية والتي شنت بدورها حملة مسعورة ضد إتمام هذه الصفقة ، واتهمت الرئيس عبد الناصر بأنه وراء هذه الصفقة لاستخدامها في المعارك ضد إسرائيل ، وقالت مصادر دبلوماسية في واشنطن أن وزارة الدفاع الفرنسية وافقت على صفقة أسلحة لليبيا قيمتها "400" مليون دولار من الأسلحة الحديثة تضم أكثر من "50" طائرة ميراج و"200" دبابة ثقيلة ، ومعدات إلكترونية حديثة ، وحاولت تلك المصادر تضخيم تلك الصفقة والتهويل من حجمها .

([173]) وكالة الأنباء الليبية في 4 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 101 .

وقد نشرت صحيفة " نيويورك تايمز " الأمريكية أنباء هذه الصفقة محاولة إثارة الرأي العام الأمريكي والغربي ، وقالت إن الفرنسيين عرضوا في المفاوضات السرية التي جرت في باريس أن يتولى مسئولية صيانة وتشغيل القواعد الجوية التي تجلوا عنها الولايات المتحدة وبريطانيا بناء على طلب ليبيا . وذكرت الصحيفة أنه إذا ما تمت هذه الصفقة فإنها ستهيئ لفرنسا دوراً جديداً وكبيراً في العالم العربي - في دولة كانت لها روابط دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا قبل ثورة أول سبتمبر ، وأضافت الصحيفة أنه مما يزيد من ثقل التكهنات القائلة بأن الأسلحة الليبية الجديدة قد تستخدمها أطقم مصرية للقتال ضد إسرائيل ، ما تردد من أنباء بأن الصفقة تضم إلى جانب الطائرات النفاسة والدبابات كميات كبيرة من المعدات الإلكترونية غير المحدودة(174) ، في حين نشرت صحيفة "الصنداي إكسبرس" تقريراً عن هذه الصفقة جاء فيه أن الرئيس عبد الناصر واثق من أنه عن طريق "ضربة دبلوماسية رزينة" سيضع يديه على المائة طائرة الميراج التي ستحصل عليها ليبيا من فرنسا ، وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تعتبر أن هذه المقاتلات ستكون موجودة بالفعل في المطارات المصرية فور تسلمها ، وأن هذا الأمر من شأنه أن يشعل الموقف في الشرق الأوسط ، لأن عبد الناصر في أمس الحاجة إلى هذه الطائرات المتقدمة لمواجهة هجمات إسرائيل الجوية ، وأن رفض فرنسا لمحاولات عبد الناصر السابقة لشراء هذه الطائرات بسبب قرار الحظر الذي كان قد فرضه " ديجول " على الأسلحة إلى الشرق الأوسط(*)،

---

(174) الأهرام – القاهرة – في 20 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 101 .

(*) كانت فرنسا قد اتخذت قراراً في 5 يونيو عام 1967 بحظر إرسال الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط ، في إطار سياسة الحياد الجديدة التي اتبعتها حكومة الجمهورية الخامسة ، حيال الصراع العربي – الإسرائيلي ، ثم عدل هذا القرار باستثناء الأسلحة الدفاعية ، بينما ظل قرار الحظر النهائي يشمل كلاً من مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ، نبيه الأصفهاني (الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الإسرائيلية) ، مجلة السياسة الدولية (العدد 30) ، أكتوبر – 1972 ، ص 92 .

لم يثن عبد الناصر عن التخلي عن فكرته وأنه رتب في الخريف الماضي لحكومة الثورة الليبية القيام بعملية التسويق بدلاً منه ، بل إن اثنين من أعضاء بعثة الشراء الليبية كانوا مصريين يحملون جوازات سفر ليبية ، وعندما أصر الفرنسيون على التوقيع على اتفاق يقضي بعدم تحويل هذه الطائرات إلى أية دولة أخرى نصح المصريان رفقائهم من الليبيين بالتوقيع ، لأن معاهدة التحالف العسكري المصري الليبي السوداني والتي كان مزمع عقدها والتي تقضي بإنشاء قيادة مركزية وتجميع قوات ومعدات الدول الثلاث في حالة نشوب حرب مع إسرائيل(175) .

ورداً على هذه الحملة التي تبنها وسائل الإعلام والصحافة الأمريكية والغربية ضد هذه الصفقة ، أكد رئيس وزراء فرنسا على أن طائرات الميراج التي ستحصل عليها ليبيا لن تستخدم في تصعيد النـزاع في الشرق الأوسط ، لأن حكومة الثورة الليبية طلبت هذه الطائرات بهدف الدفاع عن أمن ليبيا ، لأن ليبيا تبلغ مساحتها مرة ونصف مساحة فرنسا ، بينما لا يتجاوز سكانها مليوني ونسمة ، هذا إلى جانب ما تحويه من ثروة خيالية من البترول ، لدرجة أنها ستصبح قريبا إحدى الدول الأولي من حيث إنتاج النفط ، وهو أمر لابد أن يثير مطامع الغير، كما أن ليبيا في طلبها للأسلحة فضلتنا عن أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ، بالإضافة إلى أن تعاوننا مع ليبيا يتوافق أساساً مع سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط(176) .

---

(175) صحيفة الصاندي اكسبريس : الملحق الوثائقي – في فتحي الديب ، مرجع سابق ، ص ص 404 – 405

(176) نبيه الأصفهاني : الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الإسرائيلية ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 30) أكتوبر 1972 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة 1972 ، ص ص 48 – 94 .

ولكن استمرار الحملة الإعلامية اضطرت الرئيس الأمريكي نيكسون إلى تأجيل مؤتمر صحفي كان مقرراً أن يعقده ، حتى يتفادي الأسئلة التي يمكن أن تكون محرجة لحكومة إسرائيل والموقف في الشرق الأوسط(177) ، خاصة بعد ردود الفعل الكبيرة التي أحدثتها تلك العاصفة التي هبت في الصحافة والرأي العام عقب إبرام فرنسا لصفقة الطائرات مع ليبيا ، وكان نيكسون ومستشاريه غير راغبين في قطع العلاقات الأمريكية مع فرنسا بل ومنع تدهورها على غرار ما آلت إليه في الأيام الأخيرة بسبب الكشف عن تلك الصفقة ، إلا أنه من الواضح أن هذه الصفقة قد حثت الولايات المتحدة على التعجيل بإمداد إسرائيل بمزيد من السلاح مما يعطيها إمكانيات جديدة في سباق التسلح كما أن هذه الصفقة قد دفع رجال المخابرات الأمريكية والإسرائيلية إلى القيام بتهريب خمسة زوارق حربية فرنسية من ميناء " شيربورج " إلى إسرائيل ، وكانت هذه القوارب خاضعة لقرار حظر توريد الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل ، أيضا أدي إبرام تلك الصفقة إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط ، فبينما كانت خطة "روجرز" لحل مشكلة الشرق الأوسط قد تضمنت بعض الامتيازات للعرب ، تركزت تصريحات الرئيس نيكسون الأخيرة على ضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل ، متبنيه بذلك وجهة النظر الإسرائيلية(178) .

ومن الملاحظ أن حصول ليبيا على صفقة الطائرات الفرنسية قد أحدث قلقاً كبيراً لدي الدوائر الأمريكية، لأن التعاون العسكري بين فرنسا وليبيا وحصول الأخيرة على أسلحة متطورة كان يتعارض مع سياسة واشنطن تجاه الدول العربية والمنطقة ، والتي تقوم على ضمان تفوق إسرائيل

---

(177) فتحي الديب : (الملحق الوثائقي) ، المرجع السابق ، 407 .

(178) نبيه الأصفهاني : المرجع السابق ، ص ص 48 – 94 .

كماً وكيفاً على جميع الدول العربية مجتمعة من حيث التسليح ، ومن ثم أثارت الصفقة الليبية غضب الإدارة الأمريكية وقلقها ، لذا استدعي " وليم روجرز" وزير خارجية الولايات المتحدة السفير الفرنسي في واشنطن "شارلي نوسيه " وحذره بشدة من أن بيع طائرات الميراج لليبيا قد يؤدي إلى إخلال ميزان التسليح في الشرق الأوسط . ولم تكن هذه الواقعة لتساعد على إذابة الجليد الذي يسود العلاقات الفرنسية – الأمريكية ، فقد تجاوز رد الفعل الأمريكي على هذه الصفقة حدود العبارات الرقيقة التي تستخدم في اللغة الدبلوماسية ، بينما كان قلق الإسرائيليين أكبر فقد انفجروا غاضبين في وجه الفرنسيين ، وقال مسئول إسرائيلي كبير في سخرية " إذا كانوا يتوقعون منا أن نصدق أن الحكومة الليبية تنوي استخدام هذه الطائرات بنفسها ، فيجب أن يتوقعوا منا أن نصدق أن الحكومة الليبية تنوي تزويد كل جندي بطائرة خاصة به ، ولكن الحقيقة أن هذه الأسلحة سوف تستخدم ضدنا ، ونحن نعرف ذلك والفرنسيون يعرفون ذلك والكل يعرف ذلك " .

أيضاً لم تسلم هذه الصفقة من الصحافة الفرنسية التي شنت حملة تنديد واسعة ضدها ، بينما أعرب معظم وزراء حكومة الرئيس بومبيدو عن استيائهم بشدة ، حتى أن استقرار الحكومة أصبح محل شك ، وعندما وجد الرئيس بومبيدو نفسه في موقف الدفاع، أرسل "ميشيل دوبريه" وزير دفاعه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، حيث أكد في كلمته بأن هذه الصفقة مع ليبيا تخدم المصالح الفرنسية ، وأن هذا العقد يعتبر صفقة تجارية رابحة إذ أنه سيساعد على تغطية العجز التجاري مع ليبيا ويفتح سوقاً جديداً مغلق حالياً في وجه الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين ،

وفضلاً عن ذلك سوف يقلل من خطورة القوي السوفيتية المتزايدة في البحر المتوسط ويعجل بنجاح أي عمل تقترحه الدول الأربع لتسوية النزاع في الشرق الأوسط ، واستطرد دوبريه يقول إنه ليست هناك خطورة في أن تستخدم ليبيا هذه الطائرات ضد إسرائيل لأنه إذا حدث ذلك ، فإن فرنسا سوف توقف تسليم بقية الطائرات وقطع الغيار في أي وقت من السنوات الأربع القادمة ، وأضاف دوبريه أن الليبيين وافقوا على وقف مساعدتهم للمتمردين في تشاد المجاورة حيث تخوض الفرقة الفرنسية الخارجية حرباً صغيرة على غرار حرب فيتنام- ولكن المراقبين وبعض كبار الدبلوماسيين في باريس رفضوا دفاع دوبريه عن هذه الصفقة ، وقال المراقبون إنه طالما هناك تحالف بين ليبيا ومصر والسودان فمن الصعب ألا تعتبر ليبيا دولة محاربة ، وأضاف المراقبون أن دوبريه يتجاهل الوجود المصري الضخم في ليبيا وأن ما قام به الرئيس بومبيدو قد أحدث قدراً كبيراً من الاستياء خارج العالم العربي خاصة في الولايات المتحدة وإسرائيل(179) .

ونظراً لردود الفعل التي أحدثتها صفقة الطائرات الفرنسية مع ليبيا داخل الولايات المتحدة ولدي الرأي العام الأمريكي خاصة الحملة الصحفية والإعلامية التي ترددت في الولايات المتحدة ، فقد تم دراسة زيارة الرئيس الفرنسي بومبيدو التي كانت مقرر لها أن تتم في شهر مارس عام 1970م للولايات المتحدة الأمريكية دراسة دقيقة، حتى يمكن تفادي أي مظاهرات غاضبة يمكن أن تحدث أثناء الزيارة خاصة بعد أن أصبح الرئيس الأمريكي نيكسون ، لا يملك الشيء الكثير الذي يفاخر به ،

(179) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 404 .

لأن سياسته المعتدلة في الشرق الأوسط قد أضيرت فيما يبدو بسبب صفقة الأسلحة الفرنسية مع ليبيا الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تفكر جدياً في إرسال شحنة ضخمة من طائرات الفانتوم إلى إسرائيل لإعادة توازن التسليح إلى نصابه ، وحسب الرؤية الأمريكية لذلك والتي تقوم على ضمان التفوق الإسرائيلي .

أما الجانب الفرنسي فقد لجأ قبل زيارة الرئيس الفرنسي لواشنطن لمحاولة تهدئة الرأي العام الأمريكي والدوائر الأمريكية ، وذلك من خلال مطالبة الجانب الليبي بإرجاء إبرام صفقة أجهزة الرادار والمدفعية المضادة للطائرات وباقي الأجهزة الفنية التي تم الاتفاق على شرائها من فرنسا ، وذلك لحين عودة الرئيس الفرنسي من زيارته للولايات المتحدة الأمريكية رغبة من الجانب الفرنسي في الاحتفاظ بسرية العقود وتفادي كشفها وإثارة القلاقل كما حدث بالنسبة لصفقة الميراج ، هذا في الوقت الذي كانت فيه حكومة الثورة الليبية تتمنى أيضا عدم تدهور العلاقات الأمريكية - الليبية وأن تفي الحكومة الأمريكية بتوريد صفقة الطائرات العمودية المكونة من ثماني طائرات سعة كل منها سبعون فرداً والتي كانت ليبيا قد سبق أن تعاقدت عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل الثورة في ظل حكومة الملك السابق ، كما أفادت بعض المصادر المسئولة في مجلس قيادة الثورة أن ليبيا سوف تتسلم قريباً ثماني طائرات "F 5"، سبق التعاقد عليها مع أمريكا قبل الثورة ، وأضاف هذا المصدر أن حكومة الثورة طلبت من باكستان تدريب الطيارين على استخدام هذه الطائرات لأن باكستان لديها طائرات "F5"(180).

(180) المرجع السابق ، ص ص 195 – 196 .

وعلى الرغم من الحملة التي شنتها وسائل الإعلام الأمريكية والغربية ضد صفقة الأسلحة الفرنسية مع ليبيا إلا أنه كان واضحاً أن واشنطن كانت حريصة على ترك الباب موارب مع ليبيا ، لأنها كانت تخشى من تأثير عملية التقارب الفرنسي - الليبي على مستقبل شركات النفط الأمريكية الكبري العاملة في ليبيا . ففي 23 يناير عام 1970م ذكر تقرير في واشنطن أن محادثات هامة تجري بين ليبيا وفرنسا لإقامة مشروع مشترك للتنقيب عن النفط في ليبيا وتسويقه ، وأبدي المراقبون الأمريكيون مخاوفهم من أن يؤثر هذا المشروع على وضع شركات النفط الأمريكية العاملة في ليبيا(181) ، هذا في الوقت الذي أكد فيه صالح بويصير وزير خارجية ليبيا على أن حكومة الثورة الليبية تري أن فرنسا دولة صديقة وأن السلاح ليس وحده باب التعاون ، وأن هناك مجالات أخرى كثيرة للتعاون بين ليبيا وفرنسا في المرحلة القادمة(182) ، وتأكيداً على ذلك قال وزير خارجية فرنسا في كلمته أمام لجنة الشئون الخارجية التابعة للجمعية الوطنية في 9 فبراير 1970م أنه " لا توجد سياسة فرنسية بشأن تسليم الأسلحة، بل توجد سياسة فرنسية تجاه البحر المتوسط ، تتضمن فيما بينها عناصر أخرى غير بيع الأسلحة، وإن السياسة الفرنسية قائمة على التفتح وعلى إقامة علاقات صداقة بادئة بدول المغرب العربي ، وذلك بهدف ضمان أمن البحر المتوسط الذي تعده فرنسا منطقة سلام واستقرار(183)" .

(181) الأخبار – القاهرة – في 23 يناير 1970 ، سجل الآراء ، ص 323 .

(182) الأهرام – القاهرة – في 28 يناير 1970 ، سجل الآراء ، 1970 ، ص 323 .

(183) نبيه الأصفهاني : المرجع السابق ، ص 95 .

ومما لاشك فيه أن الاعتبارات البترولية قد لعبت دوراً هاماً في الموقف الفرنسي من عملية تزويد ليبيا بأسلحة متطورة ، حيث كانت فرنسا تطمع أن يكون لها شركات بترولية تعمل في ليبيا إلى جانب الشركات الأمريكية الكبرى التي تعمل في استخراج النفط الليبي ، خاصة وأن ليبيا بدأت في الأعوام الأخيرة تحتل مرتبة رفيعة بين الدول المنتجة والمصدر للنفط ، ومن جهة أخرى كانت سياسة الدفاع الفرنسية تركز على أن يكون البحر المتوسط آمناً لأن ذلك يتوقف عليه الأمن الأوروبي مستقبلاً . وكانت المرحلة الأولي من سياسة الدفاع الفرنسية تنصب على الجزء الغربي من البحر المتوسط بما فيها بلاد المغرب العربي ، ومن ثم كانت استجابة السلطات الفرنسية لطلبات حكومة الثورة الليبية من الأسلحة .

ومن الملاحظ أن الحملة الإعلامية والصحفية التي شنتها أمريكا والدول الغربية ضد صفقة الأسلحة الفرنسية لليبيا قد أحدثت ردود فعل كبيرة في الأوساط السياسية والشارع العربي ، إلا أن تلك الحملة كان لها أيضاً صداها المؤثر لدي حكومة الثورة الليبية والذي أدي إلى رسوخ اعتقاد قائد الثورة بضرورة تنويع مصادر السلاح الذي سيعتمد عليه الجيش الليبي(184)، ومن ثم نجد العقيد القذافي يطرح على الرئيس عبد الناصر أثناء زيارته الثانية للقاهرة في فبراير 1970م إمكانية الاعتماد على الاتحاد السوفيتي في تزويد ليبيا في احتياجاتها من كافة الأسلحة المتطورة خاصة في مجال الطيران والمدرعات(185) .

(184) مؤتمر صحفي للعقيد القذافي ، رداً على حملة الصحافة الغربية ، في 22 فبراير 1970 السجل القومي ، المجلد الأول ، ص 179 –188 .

(185) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 199.

وعقب دراسة الموقف قرر مجلس قيادة الثورة في أبريل 1970م إيفاد بعثة برئاسة بشير هوادي إلى الاتحاد السوفيتي للتفاوض على تسليح ثلاث لواءات ليبية ، وكذلك التفاوض حول حصول ليبيا على شبكة للدفاع الجوي على أن يكون دفع ثمن السلاح على أساس المقايضة بزيت البترول الخام(186) ، ويبدوا أن الاتصالات والمباحثات السوفيتية الليبية قد أثمرت عن موافقة موسكو على تزويد ليبيا بما تطلبه من أسلحة ، ففي 23 يوليو 1970م ذكرت بعض المصادر الدبلوماسية في موسكو أن سفينة سوفيتية بدأت في تفريغ حمولتها من الدبابات والمدافع في ميناء طرابلس الليبي ، وأضافت هذه المصادر أن هناك شحنة سوفيتية ثانية قد تكون في طريقها إلى طرابلس ، وفي واشنطن قالت مصادر أمريكية أن سفينة شحن روسية أفرغت شحنة من دبابات (ت 54) و (ت 55) المتوسطة وسيارات للشحن وآليات أخرى في ميناء طرابلس ، بينما اعتبر محللو وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هذا التطور بأنه ذو مغزى لأنه ربما كان يدل على أن الليبيين قرروا اللجوء إلى الروس في عملية الحصول على السلاح(187) .

وقد فسر المراقبون الدبلوماسيون الأمريكيون صفقة الأسلحة السوفيتية إلى ليبيا بأنها تدل على مدي إصرار الاتحاد السوفيتي على تثبيت أقدامه في الشرق الأوسط ، وأضاف المراقبون الأمريكيون أنه عندما وقعت ليبيا اتفاقية لشراء طائرات الميراج الفرنسية ثارت الدوائر الأمريكية الرسمية على هذه الصفقة ، ولكنها في نفس الوقت ارتاحت لأنها تفضل أن تشتري ليبيا أسلحة غربية بدلاً من شراء أسلحة من المعسكر الشرقي ،

---

(186) المرجع السابق : ص 220.

(187) وكالة أنباء رويتر ، في 23 يوليو 1970 ، سجل الآراء 1970 ، ص 728 .

بينما أشارت بعض المصادر الموثوق بها في بريطانيا إلى أن إقدام الاتحاد السوفيتي على بيع الأسلحة الحربية إلى ليبيا لا يعني أن النفوذ السوفيتي سيتوطد في ليبيا ، خاصة وأن هذه الأسلحة ليست مصحوبة بالمستشارين العسكريين الروس ، ثم أن تلك الأسلحة مخصصة للقوات المسلحة الليبية ولن ترسل إلى جبهة قناة السويس وذكرت هذه المصادر أن لندن مازالت تأمل أن تشتري ليبيا قسماً من دبابات "تشيفتين" التي سبق الاتفاق على بيعها ، هذه الصفقة التي علقتها حكومة الثورة الليبية ولكن لندن لازالت تأمل أن تعيد السلطات الليبية النظر في موقفها من تلك الصفقة(188) .

وفي تلك الأثناء ذكرت بعض المصادر الموثوق بها في لندن أن بريطانيا وليبيا تبذلان جهوداً كبيرة لتسوية مشاكلهما وفتح الطريق أمام تعاون اقتصادي وفني ، ولكن المحادثات البريطانية – الليبية بشأن الأسلحة كانت تمر بمرحلة صعبة ، حيث تريد ليبيا الحصول على دبابات تشيفتين المتطورة بدلاً من استرداد المبلغ المدفوع لبريطانيا والبالغ 35 مليون جنيه ليبي على حساب اتفاق عقده الملك السابق إدريس مع بريطانيا لبناء شبكة دفاع جوي ، إلا أن بريطانيا لم تكن مستعدة لبيع الدبابات المذكورة لحكومة قد تستخدمها ضد إسرائيل بعد أن أصبحت ليبيا تشكل مع مصر وسوريا دولة واحدة ومع ذلك فقد أجرى السفير البريطاني " بيتر تريب " مباحثات مع السلطات الليبية ، ولكن تسوية المطلب المتعلق باسترداد التأمين الخاص بالأسلحة وغيره من المطالب البالغ مجموعها 56 مليون جنيه استرليني كان شرطاً مسبقاً لتنمية العلاقات بين البلدين(189) .

([188]) و. ص. ف . في 24 يوليو 1970 ، سجل الآراء 1970 ، ص 728 .

([189]) وكالة أنباء رويتر ، في 8 مايو 1971 ، سجل الآراء 1971 ، ص 498 .

وكان العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية قد أكد على إصرار حكومة الثورة الليبية على إلغاء صفقة شبكة الدفاع الجوي مع بريطانيا ، والاستمرار في عملية التفاوض مع البريطانيين حول استبدال هذه الصفقة(190)، كما أكد في مناسبة الاحتفال بالذكرة الأولي للثورة " أن الثورة مستمرة في سياسة التسليح بأحدث الأسلحة ومن كل مكان ، وقد أعلنا الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، وسوف لن نخضع لضغوط أو مساومات سواء من الشرق أو من الغرب لأننا أحرار ، وليس أدل علي ذلك اننا نشتري السلاح الآن من الاتحاد السوفيتي الصديق ، كما نشتري أيضا من أمريكا ومن بريطانيا ومن فرنسا وسوف تكون لنا حرية الحركة في كافة الأسواق ومع جميع الدول "(191) ، ولعل القذافي أراد أن يرد علي الحملة الغربية ضد صفقة الأسلحة السوفيتية لليبيا ، مؤكدا علي التزام بلاده بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، ولعله أيضا أراد أن ينبة الولايات المتحدة والدول الغربية عن رغبته في استمرار التعاون بين ليبيا وبينهم ورغبة حكومة الثورة في الحصول علي الأسلحة الأمريكية والغربية في إطار سياسة حكومة الثورة الليبية التي تقوم علي تنويع مصادر السلاح في عملية إعادة بناء الجيش الليبي .

ولكن بعض الدوائر داخل الولايات المتحدة خاصة والمعسكر الغربي عامة كانت تعارض عملية تزويد ليبيا بالسلاح ،

(190) حوار العقيد معمر القذافي مع طلبة الجامعة الليبية ، بمدينة طرابلس في 2 يناير 1970 ، السجل القومي المجلد الأول 1969/ 1970 ، ص ص 174 – 175 .

(191) من خطاب العقيد معمر القذافي ، في الاحتفال بالعيد الأول للثورة ،بمدينة طرابلس ، في 1 سبتمبر 1970 ، السجل القومي ، المجلد الثاني 1970/ 1971 ، المراكز الثقافية القومية ، ج. ع. ل ، ص ص 11 – 25 .

حتى لو تعارض ذلك مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول ، ومن ذلك نجد أحد نواب حزب العمال البريطاني يطالب بتعهد من الحكومة البريطانية بألا تزود ليبيا بأية أسلحة ، في حين يرفض وزير الخارجية البريطاني تقديم الحكومة لهذا التعهد لرغبة بريطانيا في أن تكون لها علاقات طيبة مع ليبيا ، وقد حدث ذلك في أعقاب قيام السلطات الليبية بإجبار طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية كانت تقل رئيس وعضو مجلس الانقلاب الفاشل في السودان علي الهبوط في مطار بنغازي ، وتسليم الرجلين لحكومة الرئيس نميرى التي أعدمتهما ، وأدي هذا الحادث إلي احتجاج بريطانيا لدي الأمم المتحدة يوم 28 يوليو(192) ، ولكن هذا الحادث لم يؤثر علي سير العلاقات بين البلدين ، ففي الفترة من 24 – 30 أغسطس قام رئيس وفد التفاهم البريطاني العربي المستر " كولين جاكسون " بزيارة ليبيا حيث أجري مباحثات مع وزير الخارجية الليبي صالح بويصير وعدد من المسئولين الليبين حول تعزيز العلاقات بين بريطانيا والبلدان العربية(193) .

ومن الملاحظ أنه عقب الإعلان عن الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا في 17 أبريل عام 1971 م – والذي نص في أحكامه الأساسية فقرة 7 – ج علي قيام قيادة عسكرية واحدة مسئولة عن التدريب والعمليات ، وأن يتم نقل القوات من الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك(194)– عادت الضغوط الأمريكية والصهيونية على الحكومة الفرنسية لوقف تزويد ليبيا بطائرات الميراج والأسلحة الفرنسية ،

(192) وكالة أنباء رويتر ، 2 أغسطس 1971 ، سجل الآراء 1971 ، 307 .

(193) الحقيقة – ليبيا ، 30 أغسطس 1971 ، سجل الآراء 1971 ، 307 .

(194) الأهرام – القاهرة في 18 أبريل 1971 ، الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ، صدر في بنغازي في 17 أبريل (الوثائق العربية 1971 – رقم 2002 ، ص ص 307 – 308).

وقادت إسرائيل حملة تشهير دولية ضد فرنسا وبدأت وزارة الخارجية الإسرائيلية باتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة الأمريكية لكي تمارس الدوائر الأمريكية ضغوطها على فرنسا لتوقف تنفيذ هذه الصفقة ، كما شنت الصحف الصهيونية ووسائل الإعلام الإسرائيلية حملة صحفية وإعلامية ضد فرنسا بينما تقدمت حكومة تل أبيب باحتجاج رسمي إلى الحكومة الفرنسية وقال سفير إسرائيل في فرنسا أثناء اجتماعه مع وزير خارجية فرنسا في 28 يوليو 1971م أن الاحتجاج الإسرائيلي مبني على التهديدات الليبية المتكررة بأنها ستضع قواتها تحت تصرف المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل ولكن الخارجية الفرنسية امتنعت عن التعليق(195) ، بينما تبنت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية وجهة النظر الإسرائيلية ودعت الحكومة الفرنسية إلى تجميد عملية تزويد ليبيا بطائرات الميراج بعد إعلان الوحدة بين مصر وليبيا وسوريا وقالت أن ليبيا الآن تعد من دول خط المواجهة وبذلك يجب أن تخضع لشروط الحظر الفرنسي المفروض على جميع شحنات الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط المتحاربة ، وأضافت الصحيفة أنه يتحتم على الدول الكبرى أن تدرس احتمال استئناف القتال في ضوء الوحدة المصرية الليبية .

ولكن الحكومة الفرنسية رفضت الرضوخ لكل هذه الضغوط ، وأعلنت مصادر رسمية فرنسية في باريس في 3 أغسطس 1972م أن فرنسا ستواصل تسليم طائرات الميراج المقاتلة إلى ليبيا ، إلى أن تأخذ خطط الوحدة شكلاً أكثر صلابة ، وقالت هذه المصادر أن تسليم هذه الطائرات سيستمر على معدله الحالي ، أي بمعدل 6 طائرات في العام ،

(195) وكالة أنباء رويتر ، 29 يوليو 1971 ، سجل الآراء 1971 ، ص 437 .

وقد شحن حتى الآن 40 طائرة إلى ليبيا .ولكن الناطق بلسان الحكومة الفرنسية صرح بأن فرنسا ستلقي نظرة جديدة ، إذا أصبح واضحاً أن الوحدة الليبية المصرية المقترحة تشمل جميع القوات المسلحة كما شدد المتحدث على أن فرنسا لا تزال تفرض حظراً على بيع الأسلحة إلى كل من مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ، بينما ذكرت بعض المصادر أن الرئيس الفرنسي " جورج بومبيدو " وحكومته لديهما متسع كبير من الوقت لدراسة المضاعفات التي تتركها وحدة مصر وليبيا على صفقة الميراج طالما أن هذه الوحدة لن تأخذ شكلها النهائي قبل أول سبتمبر 1973م حيث يستمر تسليم هذه الطائرات إلى ليبيا بموجب هذه الصفقة حتى عام 1974م(196) .

وقد أحدث الموقف الفرنسي ردود فعل طيبة في الأوساط العربية ، وأشادت الصحف المصرية والليبية بسياسة فرنسا واستقلال القرار الفرنسي ، ورفض السلطات الفرنسية الضغوط الأمريكية والصهيونية التي استهدفت إيقاف تسليم صفقة الميراج إلى ليبيا ، فقالت صحيفة الأهرام القاهرية إن فرنسا ستستمر في تزويد ليبيا بطائرات الميراج خلال هذا العام (1972م) في وقت يسبق الإقرار النهائي للوحدة بين مصر وليبيا ، وأضافت الصحيفة أنه يكفي مؤشراً على تقدير العرب لفرنسا استثنائها من الإجراءات التي اتخذت حيال الدول الأخرى المساهمة في شركة نفط العراق الأجنبية عند تأميم الشركة(197) ، بينما قالت صحيفة البلاغ الليبية إن هذا الموقف الفرنسي الشجاع يستحق منا نحن العرب التقدير والإكبار ، وهو يدل على أن فرنسا الحرة ماضية في سياسة ديجول المستقلة عن النفوذ الأمريكي والصهيوني والمؤيدة للحق والعدالة

(196) وكالة أبناء رويتر ، في 3 أغسطس 1972 ، سجل الآراء 1972 ، ص 1922 .

(197) الأهرام – القاهرة ، في 8 أغسطس 1972 ، سجل الآراء 1972 ، ص 1972 .

وحثت صحيفة البلاغ العرب على رد الجميل لفرنسا بتوطيد العلاقات معها في الشئون الاقتصادية والثقافية وغيرها(198) ، بينما وصفت صحيفة الرائد الليبية الموقف الفرنسي بأنه موقف شجاع يتصف بالحكمة والدبلوماسية والتأكيد على الاستقلال وحرية القرار الفرنسي ، وأضافت الصحيفة أن رفض السلطات الفرنسية للضغوط الأمريكية والإسرائيلية إنما هو هزيمة لإسرائيل بصفة خاصة وللاستعمار بصفة عامة ، وأكدت الصحيفة على أن العلاقات الليبية – الفرنسية ستبقي نموذجاً للصداقة بين الشعوب والحكومات(199) .

وفي نوفمبر عام 1972م قام الرائد عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبي وعضو مجلس قيادة الثورة بزيارة لفرنسا استغرقت أسبوعاً بحث خلالها مع الرئيس الفرنسي " بومبيدو " والمسئولين الفرنسيين ، إمكانية تسليم فرنسا لباقي الطائرات الميراج المتبقية من الصفقة التي عقدتها ليبيا مع فرنسا ، ولكن مصادر حكومية فرنسية ذكرت أن السلطات الفرنسية أعربت عن عدم استطاعتها تسليم الطائرات قبل الموعد المحدد في الاتفاقية لأن لديها التزامات مع دول أخرى(200) ، في حين ذكرت صحيفة " الدايلى تلجراف " في باريس أن فرنسا وافقت على تزويد ليبيا بعدد من دبابات (A .M.X 30) وأضاف مراسل الصحيفة أن مباحثات " جلود " مع السلطات الفرنسية كانت إيجابية ، وأن فرنسا تدرس عقد اتفاق تعاون بقيمة 250 مليون فرانك فرنسي خاص بمشروعات التنمية الزراعية على الساحل الليبي ، كما أكد " جلود " للسلطات الفرنسية على أن بلاده راغبه في حماية المصالح البترولية الفرنسية والأوربية وزيادة أوجه التعاون بينهما(201) ،

(198) صحيفة البلاغ – ليبيا ، 8 أغسطس 1972 ، سجل الآراء 1972، ص 1972

(199) صحيفة الرائد – ليبيا ، في 8 أغسطس 1972 ، سجل الآراء 1972 ص ، 1972 .

(200) وكالة أنباء رويتر ، و. ص. ف ، أ . ب ، في 7 نوفمبر 1972 ، سجل الآراء 1972 ص 2610 .

(201) نداء الوطن – بيروت 11 ، 13 نوفمبر 1972 ، سجل الآراء 1972 ، ص 2610 .

في حين أعلن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية عقب اجتماع مجلس الوزراء يوم 15 نوفمبر 1972م أن أهم ما أسفرت عنه الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الليبي لفرنسا هو أن " رغبة الدولتين في إقامة التعاون بينهما قد اتسع نطاقها بصورة كبيرة تعدت العلاقات في مجال تقديم صفقات الأسلحة " وقال " لوكا " في مؤتمر صحفي " إن فرنسا ملتزمة بعقد لبيع طائرات الميراج إلي ليبيا " وسئل المتحدث عن احتمال فرض حظر علي هذه الأسلحة فقال " إن موقف فرنسا من هذه المسألة لم يتغير(202)، ومن الواضح من خلال تلك التصريحات أن الحكومة الفرنسية رفضت الرضوخ للضغوط الأمريكية بشان وقف صفقة الطائرات الفرنسية مع ليبيا ، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تثني الحكومة البريطانية عن تزويد ليبيا بدبابات " تشيفتين " البريطانية الثقيلة ، وفشلت كل المفاوضات التي جرت بين ليبيا وبريطانية حول هذه الصفقة مما اضطر ليبيا إلي اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية ضدها كان منها سحب الأرصدة الليبية من بنوك لندن ثم تأميم ممتلكات شركة " بريتش بتروليوم " البريطانية ، وفسخت ليبيا عقود الأسلحة مع المصانع البريطانية والتي بلغ قيمتها 136 مليون جنيه(203) .

(202) رويتر ، و. ص . ف في 15 نوفمبر 1972 ، سجل الآراء 1972 ، ص 2611 .

(203) وكالة أنباء رويتر . في 15 أغسطس 1972 ، سجل الآراء 1972 ، ص 1921 .

ومن الملاحظ أنه رغم موقف الولايات المتحدة ومحاولاتها تضيق الخناق على حكومة الثورة الليبية في عملية تسليح الجيش الليبي ، وممارسة واشنطن ضغوطها على بعض الدول الغربية لمنعها من تزويد ليبيا بالسلاح الغربي ، إلا أن السلطات الليبية نجحت في عقد عدة صفقات مع بعض هذه الدول ، والتي كانت منها فرنسا كما رأينا ثم إيطاليا حيث وقعت ليبيا مع المهندس الإيطالي " سيرجي لوتشاريني "صاحب شركة صناعة الغواصات عقداً قيمته ستة ملايين وتسعمائة ألف دولار ، ينص على توريد عدد من الغواصات (SX506) الإيطالية(204) ، كما تمكنت حكومة الثورة الليبية من عقد صفقة أسلحة أخرى مع الحكومة الإيطالية ، وجاء في بيانين منفصلين صادرين عن الحكومة الإيطالية وإحدى شركات صنع الأسلحة الإيطالية في 22 أغسطس عام 1972م أن إيطاليا زودت ليبيا بناقلات جنود إيطالية ، وأعلنت شركة " أوتومالارا " أنها زودت ليبيا بما مجموعة 112 عربة ناقلة مجنـزرة للجنود من نوع (M 113) الأمريكية التصميم وقالت الشركة أنها فازت بالعقد بعد منافسة مع شركة فرنسية وأمريكية وأكدت وزارة الخارجية الإيطالية أن شحنات الأسلحة الإيطالية إلى ليبيا تشكل جزءاً من التبادل التجاري العادي بين البليدين(205) .

ولكن التحول الخطير في عملية تسليح الجيش الليبي والذي أحدث قلقاً كبيراً لدي الأوساط السياسية في واشنطن ، هو موافقة السوفيت على تلبية طلبات شراء لأسلحة التي قدمتها ليبيا حيث عقد في 15 مايو عام 1975م بموسكو بموجب اتفاق يقضي بتزويد ليبيا بصفقة أسلحة كبيرة قدرت قيمتها ببليون دولار

(204) فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 239 .

(205) وكالة أبناء رويتر – روما – في 12، 23 أغسطس 1972 ، سجل الآراء 1972 ، 1923 – 1924 .

في حين بالغت إحدى المصادر الصحفية في القيمة الحقيقية لهذه الصفقة وقالت إن قيمتها 4 بليون دولار وأن من بين هذه الصفقة حوالي ألفي دبابة(206) ، وكانت هذه الصفقة وما أشيع حولها إلى جانب بعض المواقف السياسية الأخرى التي تبنتها حكومة الثورة الليبية والتي سنعرض لها في حينها قد دفعت الولايات المتحدة إلى تبني موقف أكثر تشدداً تجاه العقيد القذافي وليبيا وصعدت واشنطن عداوتها لليبيا ، بفرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا عام 1975م تمثلت في رفض السماح بتصدير ثماني طائرات أمريكية من طراز (هير كو ليز سي – 103) والتي كانت ليبيا قد سددت قيمة التعاقد عليها من قبل ، أيضاً رفضت الإدارة الأمريكية أن تبيع أي أسلحة أو معدات مدنية قد تكون لها سمة الاستخدام الحربي إلى ليبيا ، هذا إلى جانب فرض حظر على بيع المعدات الإلكترونية وأجهزة الاتصال والرادارات المتقدمة ، وإن كانت السلطات الليبية قد لجأت عن طريق الوسطاء لاختراق هذه المقاطعة عوضاً عن العلاقات الرسمية(207) .

ومن الملاحظ أن السلطات الليبية قد اعتمدت بشكل كبير في استيراد الأسلحة من الكتلة الشرقية خاصة الاتحاد السوفيتي ، بعد أن بات واضحاً أن العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة تنحدر نحو مزيد من التدهور ، الأمر الذي أدي إلى تطور صفقات الأسلحة المعقودة بين موسكو وطرابلس ، حيث شهدت حقبة الثمانينات تدفق المزيد من الأسلحة المتطورة إلى ليبيا من الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي كان مصدر قلق كبير للحكومة الأمريكية ، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 5 أبريل عام 1989م على لسان " ريتشارد بوتشر " المتحدث الرسمي باسمها أن حصول ليبيا على أسلحة متطورة تنظر إليه واشنطن بقلق كبير ،

---

(206) الأهرام – القاهرة – في 20 مايو 1972 ، سجل الآراء 1972 ، ص 1817 .

(207) السيد عوض عثمان : المواجهة الأمريكية الليبية (قراءة في الخلفية التاريخية) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد (42) ، أكتوبر 1992 ص ص 58 – 59 .

وأضاف المتحدث باسم البنتاجون إن ذلك من شأنه أن يشكل خطورة كبيرة على الدول المجاورة لليبيا ، وفي اليوم التالي أعلن المتحدث باسم البنتاجون " دان هوارد " أن تسليم المقاتلات القاذفة السوفيتية من طراز (سخوي-24) للجماهيرية الليبية ليس في صالح أحد وسيكون لدي كل دولة في المنطقة أسباب للقلق ، وأن عدداً من بلدان البحر المتوسط وليس فقط الولايات المتحدة ستعرب عن قلقها إلى الاتحاد السوفيتي وستطالب بإعادة النظر في قراره ببيع الطائرات لليبيا(208) ، إلا أن ذلك لم يمنع موسكو من تنفيذ صفقتها مع ليبيا .

ونظراً لتزايد قيمة النقد الأجنبي لدي ليبيا بسبب صادراتها من النفط وتوتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا إلى جانب حالة الصراع القائمة بين العرب وإسرائيل ، فقد احتلت الجماهيرية الليبية المرتبة السادسة بين دول العالم الثالث المستوردة للسلاح في الفترة ما بين عام 1977م - 1980م حيث بلغت وارداتها من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي ما قيمته 2.107 بليون دولار عن هذه الفترة ، وبما يعادل 5.4 % من قيمة واردات دول العالم الثالث من الأسلحة(209) ، ومع ذلك فقد أشار العقيد القذافي في حديث صحفي لمجلة "نيوزويك" الأمريكية في 20 سبتمبر 1976م إلى أن الأسلحة التي حصلت عليها ليبيا لازالت أقل من احتياجات أفراد الشعب الليبي الذين تدربوا على السلاح ، والذين سيتم تدريبهم ، وقال القذافي " إن هذه الأسلحة دفاعية ونحن محتاجون لأسحلة أخرى حتى نصل إلى حد معقول من القوة الدفاعية ،

(208) محمود عزمي : (سخوي – 24 إضافة جديدة للطيران العربي) ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، (29) يوليو 1989 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ص ص 245 – 246 .

(209) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (السياسة العالمية لمبيعات الأسلحة) عرض عبد المنعم المشاط ، العدد 13، 14 أبريل ، يوليو ، ص ص 294 – 295 .

وإذا كانت أمريكا تقول إنها تدافع عن العالم الحر ، فالجمهورية العربية الليبية دولة حرة تريد الدفاع عن حريتها وعن سيادتها ، إذن فمن واجب الولايات المتحدة ونحن على استعداد أولاً – أن تبيع لنا أسلحة للدفاع عن حرية الشعب وألا تكون الولايات المتحدة عكس ذلك ، وضد حرية الشعوب " ، كما اعترف القذافي في حديثه بامتلاك ليبيا لصواريخ عابرة للحدود(210) .

وكان طبيعياً أن يسبب امتلاك ليبيا لهذه الأسلحة المتطورة إزعاجاً كبيراً للدوائر الأمريكية ، لا سيما أن الصواريخ التي تملكها ليبيا يمكنها ضرب تل أبيب الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة ، كما أن مواقف ليبيا المعارضة لعملية السلام في المنطقة كان من شأنها أن تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر خاصة في ظل تنامي المؤسسة العسكرية الليبية وسعى القذافي إلى تدريب الشعب الليبي وتحويله إلى شعب مسلح وعدم الاعتماد على القوات المسلحة التقليدية ، ومع ذلك فقد كان واضحاً حرص العقيد القذافي على عدم تصاعد حدة العدوان بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أكد أمام مؤتمر الشعب العام على ذلك بقوله " كان بودنا أن تبقي العلاقات بيننا وبين أمريكا عادية حتى بعد الثورة ، فقد عقدنا صفقة طائرات مقاتلة معها وطائرات نقل وسيارات شاحنة ، وطائرات نقل عسكرية وطائرات نقل مدني ، فشطبت عليها أمريكا كلها " ، وأشار القذافي إلى أنه على الرغم من عدم التزام الجانب الأمريكي بهذه العقود ورفضه الوفاء بها ، فقد حرصنا على استمرار العلاقات وحاولت ليبيا عن طريق الوساطة والوفود ، وأشار إلى توسيط الملك خالد ملك السعودية ولكن أمريكا رفضت كل هذه الوساطات(211) .

---

(210) حديث صحفي للعقيد معمر القذافي مع مندوب مجلة " نيوزويك الأمريكية " أرنوديوشجراف " في 20 سبتمبر 1976، السجل القومي المجلد الثامن 1976- 1977 ، ص ص 147- 160 .

(211) كلمة العقيد القذافي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام ، في 3 مارس 1982 ، السجل القومي ، المجلد الثالث عشر 1981-1982 ، ص ص 757 – 813 .

ومن الملاحظ أنه رغم القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على حصول ليبيا على أسلحة متطورة من الغرب بصفة عامة ومن الولايات المتحدة بصفة خاصة إلا أن ليبيا استطاعت خلال فترة وجيزة إعادة بناء قواتها المسلحة والحصول على أسلحة متطورة ، معتمدة في ذلك على دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي وعلى بعض الدول الغربية التي تربطها مصالح اقتصادية مع ليبيا مثل فرنسا وغيرها .

وكان واضحاً فشل الولايات المتحدة في عدم تمكين الثورة الليبية من إعادة بناء المؤسسة العسكرية ، والحصول على الأسلحة وعلى تدريب وتطوير المؤسسة العسكرية الليبية ، وتمكنت ليبيا بسبب توفر العائدات المالية من تصدير النفط من أن تحتل مركزاً متقدماً بين دول العالم الثالث المستوردة للسلاح واستطاعت أن تحقق هدفاً هاماً من الأهداف التي أكدت الثورة الليبية على العمل على تحقيقها والمتمثل في حماية حرية وسيادة ليبيا على أرضها ، ودعم النظام الجمهوري وتثبيت أركانه ، وحماية المكاسب السياسية والاشتراكية التي حققها الشعب الليبي من خلال الثورة ، بينما ترك الموقف الأمريكي آثاره السلبية على العلاقات الليبية الأمريكية ، وكان الرفض الأمريكي لبيع الأسلحة حتى الدفاعية لليبيا قد خلق انطباعاً لدي الليبيين بأن واشنطن تريد أن تبقي ليبيا ضعيفة لا تستطيع الدفاع عن نفسها وعن حريتها واستغلالها ، حتى يصبح من السهل السيطرة عليها وإخضاعها للهيمنة الأمريكية .

الفصل الثاني

تصادم توجهات الثورة الليبية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

قرارات التأميم التي اتخذتها السلطات الليبية ورد الفعل الأمريكي على هذه القرارات

تنامي العلاقات السوفيتية الليبية ،وأثر ذلك على العلاقات الأمريكية – الليبية .

لم تكن التوجهات التي تطلع نحوها قادة الثورة الليبية تتماشى أو تتسق مع سياسة الولايات المتحدة ، ومن ثم بدأت الخلافات والرؤى والأفكار تتصادم . وقد ظهر هذا الخلاف والتصادم من خلال قرارات التأميم التي أصدرتها سلطات الثورة الليبية ، وأيضا من خلال تنامي العلاقات السوفيتية الليبية وهو ما سنعرض له فيما يلي:

أولاً :قرارات التأميم التي اتخذتها الثورة الليبية ورد الفعل الأمريكي على هذه القرارات

ثانياً : تنامي العلاقات السوفيتية الليبية ،وأثر ذلك على العلاقات الأمريكية – الليبية .

قرارات التأميم التي اتخذتها الثورة الليبية ورد الفعل الأمريكي على هذه القرارات

عقب نجاح الثورة الليبية في تثبيت أقدامها وتحقيق حرية البلاد السياسية بعد الاتفاق على جلاء القوات الأجنبية من البلاد، وفي سياق دعم استقلال البلاد وتأكيد حريتها السياسية والاقتصادية أعلن العقيد معمر القذافي في 19 سبتمبر 1969 المبادئ الأساسية للثورة وهي الحرية والاشتراكية والوحدة ، وحدد معنى الاشتراكية " بأن يشترك جميع أفراد الشعب الليبي في الإنتاج وفي عدالة التوزيع(212) " ، ومن ثم نص الدستور المؤقت الذي صدر عن مجلس قيادة الثورة في 13 ديسمبر 1969 على أن تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد القومي من التبعية للنفوذ الأجنبي وتحويله إلى اقتصاد يعتمد على الملكية العامة للشعب والملكيات الخاصة للأفراد(213)

وفي سياق هذا التوجه كانت حكومة الثورة الليبية قد اتخذت عدة إجراءات اقتصادية ، حيث صدر عن " محمود المغربي " رئيس الوزراء الليبي تصريح في 11 نوفمبر 1969 قال فيه أن تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبي وتوجيهه لخدمة الشعب هو الطريق الوحيد لتحقيق الحرية الحقيقية لجماهير الشعب وتمكينه من السيطرة على مقاليد الأمور " كما تضمن التصريح قرار السلطات الليبية بإنهاء استغلال شركة التبغ البريطانية – الأمريكية المحدودة لصناعة التبغ ،

---

(212) خطاب العقيد معمر القذافي في 19 سبتمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 72 .

(213) (و . أ. ل) الدستور المؤقت للجمهورية العربية الليبية ، سجل الآراء في 13ديسمبر 1969 سجل الآراء ص 121 .

والتي كانت قد حصلت على العديد من المميزات والأرباح بموجب الاتفاقية التي كانت قد عقدتها مع الحكومة السابقة في عام 1946(*) ، والتي كانت تظلم الشعب الليبي وتنهب ثرواته ومن ثم جاء قرار حكومة الثورة بتأميم هذه الشركة وإنهاء العمل بالاتفاقية المذكورة وإخضاع مصنع التبغ لإدارة وطنية .

وبعد يومين فقط أصدر مجلس قيادة الثورة في 13 نوفمبر قراراً بتحويل جميع المصارف الأجنبية في ليبيا إلى شركات مساهمة ليبية وعلى أن تكون اسهم الشركات جميعها اسمية ، وأن لا يقل ما يملكه أبناء ليبيا منها في أي وقت عن 51 ٪ على الأقل من رأس المال الأجنبي ، وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارتها من الليبيين ومن بينهم رئيس مجلس الإدارة ، كما تضمن القرار إلزام المركز الرئيسي لكل المصارف الأجنبية بتغطية أي عجز ينتج عن عدم الوفاء بالتسهيلات الائتمانية التي منحها فرعه ، وأن يقدم المركز الرئيسي للحكومة ضمانات للوفاء بالتزامه ، حسب ما يقرره وزير المالية الليبي ،

(*) نصت الاتفاقية على أن تأخذ الشركة مقابل إدارة مصنع التبغ الحكومي "6" بنس على كل ألف سيجارة ليبية وعن كل جرام من تبغ المصنع خلال شهر ، أيضا تحصل الشركة على 15٪ من صافي الربح عن كل ثلاثة شهور لما يزيد عن 36 ألف جنيه في طرابلس " سابقاً " و 10٪ لما يزيد عن 30 ألف جنيه من صافي الربح في ولاية برقه " سابقاً " ، يضاف إلى ذلك ما تحصل عليه من أرباح البيع في ولاية فزان " سابقاً " ، أيضا نصت الاتفاقية على أن تأخذ الشركة 2.5٪ عن كل ما يستورد من معدات ومواد وأثاث ، كما تعفي هذه الاتفاقية الشركة من تحمل أية مسئولية لما يصيب المخزون من التبغ والسجائر وتتحمل الحكومة وحدها كل الخسائر الناتجة عن التشغيل ، أيضا نصت الاتفاقية على أن تأخذ الشركة حوالي 787 ألف جنيه من أرباح المصنع مقابل أن تزود المصنع ببعض الخبراء الذين تدفع لهم ليبيا رواتبهم ، دون أن تتحمل أية خسارة ، بل إن الشركة عمدت إلى تقليص المساحة المزروعة حيث تأخذ عمولة على كل ما يستورد . (و. أ. ل ، في 11 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 99) .

كما نص القرار على تعيين لجنة مؤقتة لإدارة كل شركة من الشركات المساهمة الجديدة على أن يكون رئيسها ليبياً ، وأن تجدد الأسماء التجارية للشركات المساهمة التي حلت محل المصارف الأجنبية فمثلاً أطلق اسم مصرف الأمة على الشركة المساهمة التي حلت محل " بانكودي روما " سابقاً وأطلق اسم مصرف الجمهورية على الشركة المساهمة التي حلت محل فرع مصرف " باركليز " سابقاً كما أطلق اسم مصرف العروبة على الشركة المساهمة التي حلت محل " بانكودي نابلو " سابقاً(214) .

وعقب صدور هذه القرارات صرح مصدر ليبي مسئول بأن هذه القرارات من أهم وأخطر القرارات الاقتصادية التي اتخذها مجلس قيادة الثورة وأنقذ بها الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية(215) ، في حين لم تكن هذه القرارات هي الأخيرة من نوعها ، حيث استمرت قيادة الثورة الليبية في سياستها الرامية إلى تحرير الاقتصاد القومي وتمكين الشعب الليبي من السيطرة على ثرواته ومقدراته الاقتصادية. ففي 25 نوفمبر عام 1969م أعلنت حكومة الثورة الليبية عن تأميم المستشفيات الخاصة في ليبيا ، وقال المراقبون أن هذا الإجراء سوف يشمل العيادات الكبيرة الخاصة في طرابلس وبنغازي(216) ، وذلك كجزء من حملة عامة تهدف إلى خفض نفقات(*) العلاج الطبي .

(214) (و. أ. ل) نص قرار مجلس قيادة الثورة الليبية ، في 21 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ، ص 99 .

(215) (و . ص . ف) ، في 27 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص 121 .

(216) (ى . ب . أ) ، في 25 نوفمبر 1969 ، سجل الآراء 1969 ص122.

(*)كانت أجرة السرير الواحد تصل إلى 38.40 دولار في اليوم الواحد في هذه المستشفيات .

وكان واضحاً مدى القلق الذي أحدثته الإجراءات والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات الليبية تجاه الأجانب المقيمين في ليبيا ، والدول التي لها مؤسسات وشركات اقتصادية بها ، حيث ذكرت وكالة أنباء رويتر أن وكيل وزارة الخارجية الإيطالية حاول طمأنة مجلس الشيوخ الإيطالي حول مصير 31 ألف إيطالي كانوا يقيمون في ليبيا في ذلك الوقت ، خاصة بعد صدور الإجراءات الاقتصادية وتجميد الحسابات في المصارف ومنع تحويل الأموال إلى الخارج ، وإغلاق بعض المدارس الأجنبية جزئياً بما فيها ثلاث مدارس كاثوليكية في بنغازي(217) ، وكذلك تأميم جميع المصارف الأجنبية جزئياً بما فيها بنك روما وبنك نابولي ، علاوة على فرض قيود على تحويل الممتلكات الإيطالية إلى الخارج ، وإلغاء التسهيلات التي كانت للمزارعين الأجانب في ليبيا(218) .

هذا في الوقت الذي اعترفت فيه صحيفة " الواشنطن بوست " ، بأن خطوات الحكومة الليبية الجديدة تثير الفزع لدى أصحاب الشركات النفطية الأمريكية العاملة في ليبيا ، وأن الحكومة الليبية الجديدة تدرك أن الإمبريالية لا تكتفي بتوجيه التهديدات إلى الدول الديمقراطية الفتية ، فقد جرت محاولة انقلاب مباشرة قبل بدء المفاوضات بشأن تصفية القاعدة العسكرية هويلس في ليبيا ،

(217) U. S. Department of State, Published By Bureau of public, Affirs, “ Socialist People’s Libyan Arab Jamahiriya” July 1994 Department of States Publication, 7815- Bock ground Notes seies Office, Washingtion, DC, 20402.

(218) وكالة أنباء رويتر ، في 21 يناير 1970 ، سجل الآراء 1970 ، ص 244 .

وقامت بهذه المحاولة الدول الإمبريالية التي تسعى إلى استعادة نفوذها السابق في شمال أفريقيا ، ولاحظت " الواشنطن بوست " الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية الجديدة خلال الأشهر الأربع السابقة ، فأشارت باستياء إلى عزم ليبيا على السير بطريق التطور غير الرأسمالي ، ووضع حد للنفوذ الأجنبي يحظى بمساندة كبيرة من قبل سكان البلاد(219) .

وهكذا لم يقف القلق الذي أحدثته الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الثورة الليبية عند حد الإيطاليين فقط ، بل أن أصحاب شركات النفط الغربية وخاصة الأمريكية العاملة في مجال النفط في ليبيا كانوا يخشون أن تمس هذه الإجراءات شركاتهم ، ومن المعروف أنه كانت هناك في ليبيا في ذلك الوقت ثماني عشر شركة أمريكية تعمل في مجال النفط كان من بينها تسع شركات من أصل الشركات الأمريكية الأعظم ، علاوة على أن الولايات المتحدة كانت تولي النفط الليبي أهمية خاصة ، حيث كانت كل من ليبيا والجزائر ونيجيريا من الدول الأساسية التي تعتمد عليها واردات النفط الأمريكي من أفريقيا ، حيث تقل تكلفة البرميل الواحد من النفط في شمال أفريقيا عما هي عليه في الولايات المتحدة ب30 مرة ، وكذلك تكلفة الاستثمار تقل بـ 10 مرات(220) ومن ثم يمكن أن ندرك مدى أهمية مصادر النفط الليبية بالنسبة للطاقة والوقود في الولايات المتحدة .

---

(219) وكالة تاس للأنباء – موسكو ، في 20 يناير 1970 ، سجل الآراء 1970 ، ص 326 .

(220) أندريه اوزادفسكي : وول استريت ضد إفريقيا ، ترجمة عبد الرحمن ناصر السعدوني ، منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، سبها ، 1991 ص 56 .

وكان طبيعياً أن تتجه الثورة إلى تحقيق الحرية الاقتصادية للبلاد وذلك من خلال تحرير الاقتصاد القومي من السيطرة الأجنبية وتأكيد سيطرة الشعب الليبي على ثرواته الطبيعية واستغلالها في حركة التنمية الاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق مبدأ هام من المبادئ التي أعلنتها الثورة الليبية وهو مبدأ تحقيق الاشتراكية ، وحيث أن البترول يعد هو الثروة الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي لذلك أعلن العقيد معمر القذافي في احتفالات الجلاء بمدينة طبرق في 31 مارس عام 1970 أنه " لا يمكن القبول بوجود الشركات الأجنبية على حساب حرية العامل الليبي أو على حساب حق الشعب الليبي في ثرواته الطبيعية ، وأضاف " عندما نطالب اليوم برفع أسعار الزيت الخام أننا نتجه بذلك لتحقيق الحرية الاجتماعية والاقتصادية لجماهير شعبنا لنكمل بذلك الحرية ، ولا زلنا مصرين على ما أعلناه لهذه الشركات " ، كما هدد القذافي بضرورة وحتمية استجابة هذه الشركات لمطالب الجماهير الليبية وإلا فإنها ستواجه إضراراً بمصالحها(221) . وأكد القذافي أيضاً على استعداد الشعب الليبي لخوض المعركة مع شركات النفط ، بجميع جوانبها وفي جميع جبهاتها(222) . وهكذا وفي سياق مساعي الثورة الليبية لدعم استقلال البلاد السياسي بمزيد من التحرر الاقتصادي تبنت استراتيجية وطنية نحو ثرواتها النفطية واستهدفت تنظيم العوائد المتولدة عن النفط ، بتدعيم إشرافها على الاحتكارات الأمريكية والبريطانية ، وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية من أجل تحقيق أكبر قدر من استغلال الثروة النفطية ، وصولاً إلى استعادة واسترداد سيطرة الشعب الليبي على ثروات البلاد وتحرير الاقتصاد الوطني والقضاء على الاحتكارات الأجنبية ،

(221) خطاب العقيد معمر القذافي ، في 31 مارس 1970 (الاحتفال بجلاء القوات البريطانية) طبرق ، السجل القومي المجلد الأول 1969 / 1970، ص ص 191 – 205 .

(222) خطاب العقيد القذافي في 8 أبريل 1970 ، السجل القومي المجلد الأول ص ص 221 – 238 .

واستغلال تلك الثروات في عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلاد، ومن ثم جاء قول العقيد القذافي في 9 يوليو أمام المؤتمر الشعبي بمدينة مصراته " إننا نتجه اليوم إلى جعل ثرواتنا البترولية في خدمة التنمية لهذا الشعب لتتحول إلى مزارع وإلى مصانع ويتجه الشعب اليوم ليوقف شركات البترول عند حدها ويطلب حقه الكامل في أسعار النفط ولا يرضي بدون هذا الحق بديلا مهما كانت الصعوبات، ومهما كانت الأحوال ، فإن هذا الشعب مصمم على أن يسترد حقه كاملاً غير منقوص ، ولابد أن يكون لنا حقنا الوافي في أسعار ثروتنا البترولية ، ويتجه هذا الشعب لتكون شركات توزيع النفط ملكا له، ولتكون المصارف ملكا له، ويستمر هذا الشعب في معركة الحرية الحقيقية بكامل معانيها حتى يضع يده على حقه كاملاً وحتى يعترف الجميع بحق هذا الشعب في ثرواته وفوق أرضه(223)" .

كان واضحا أن الإجراءات التي تنوي الثورة الليبية اتخاذها مع شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا ترتكز أيضا على عوامل قومية ووطنية تنطلق من الميول القومية والتحررية التي كان يؤمن بها الثوار في ليبيا ، وقد تأكد ذلك من خلال تصريح صحفي للرائد عبد السلام جلود نائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة الليبية ، كشف فيه عن أن بعض شركات النفط العاملة في ليبيا يملكها أفراد ، وقال فيه أن شركة " أموكو " مثلاً يملكها السيد " بانكرهانت" وهو أمريكي لم يزر ليبيا أبداً ، وأضاف أنه إذا كان يريد الاحتفاظ باستثماره فإنه عليه أن يأتي إلى ليبيا ليكون هناك مزيد من التعاون ، وذكر أن هناك شركة " ماراتون " التي يملكها " ماكس فيشر "

---

(223) خطاب العقيد القذافي . في المؤتمر الشعبي بمدينة مصراته ، في 9 يوليو 1970، السجل القومي المجلد الأول 1969– 1970، ص ص 312 – 324 .

وهو يهودي معروف بتأييده الشديد لإسرائيل وهو صهيوني متعصب يزود إسرائيل بالمال ، وأضاف نائب رئيس الوزراء الليبي أن " فيشر " إذا أعلن أنه لن يزود إسرائيل ماليا ، فلن يكون هناك ضرر من التعامل معه ، وحذر جلود من أن ليبيا دولة اشتراكية ولا يحق لأي فرد سواء كان ليبيا أو عربيا أو أجنبيا أن يملك شركة "(224).

وعقب إعلان الثورة الليبية عن عزمها الدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا من أجل زيادة أسعار النفط ، أكد المؤتمر الشعبي الذي عقد بمدينة بنغازي في 2 فبراير عام 1971 على تأييده لثورية الدعوة الخاصة بزيادة أسعار النفط ، وعلى استعداد الشعب الليبي لتقديم التضحيات وعدم التفريط في حقوقه ، كما أكد المؤتمر على أن تنظيم المؤسسات الاقتصادية على أسس ثورية سليمة وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الاحتكارية وتأميم المصارف وشركات التأمين هو مقدمة لخلق قطاع عام متطور يقود الاقتصاد الوطني ويحقق هدف الاشتراكية ، وهو عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان في إطار من الرخاء والسلام(225) ، وكانت تلك القرارات تعتبر تأييداً هاماً للقيادة السياسية في ليبيا في مفاوضاتها مع شركات النفط الأجنبية .

([224]) صحيفة الحقيقة ليبيا ، 24 أبريل 1971، سجل الآراء 1971، ص 501 .

([225]) مكتبة الفكر الجماهيري (قرارات المؤتمر الشعبي المنعقد بمدينة بنغازي في 2 فبراير 1971) منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (16) ، الطبعة الأولي ، طرابلس 1986 ، ص ص 121 – 122 .

وتحسبا لأية إجراءات مضادة قد تتخذها الدول التابعة لها هذه الشركات قررت حكومة الثورة الليبية سحب أرصدتها من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، حتى لا تتخذ هذه الأموال وسيلة للضغط ضد ليبيا عن طريق التهديد بتجميدها تحت تأثير الشركات النفطية ، وفي 27 مارس عام 1971 أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي الأوامر للقوات المسلحة الليبية لتكون في حالة استعداد قصوى ، خاصة بعد أن وصلتهم معلومات من جهاز المخابرات الليبية تشير إلى احتمال حدوث عمليات إنزال لقوات مرتزقة بواسطة سفينتين أمريكيتين على شواطئ ليبيا خلال ثمانٍ وأربعين ساعة بهدف القيام بأعمال تخريبية ، وعلى أثر ذلك تم طلب أطقم طيارين لطائرات " الميج 17" من مصر ، وتم استكشاف الشواطئ الليبية في أول ضوء 28 مارس بعمق ستين ميلاً ولم يكن هناك هدف أو سفن معادية ، بينما أشار العقيد القذافي إلى أن السفير الأمريكي أبلغه قبل سفره لأمريكا ، أنه إثباتا لحسن نوايا أمريكا وتعاونها مع ثورة ليبيا يبلغهم بأن هناك مؤامرة لإنزال قوات مرتزقة على شواطئ طرابلس للقيام بأعمال تخريبية(226) .

وعلى الرغم من عدم ثبوت صحة هذه المعلومات إلا أن احتمالات وقوع مثل هذه الإجراءات كانت واردة من قبل الدول الإمبريالية التي كانت شركاتها سوف تتأثر بالإجراءات الاقتصادية التي أقبلت سلطات الثورة الليبية على اتخاذها خاصة وأن احتمالات إقبال الثورة الليبية على تأميم هذه الشركات كانت واردة ،

(226) فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا ، مرجع سابق ، ص ص 306 – 307 .

وربما يكون الأمريكان قد أرادوا بإيصال هذه المعلومات إلى السلطات الليبية إحداث نوع من القلق لدي الثوار بما يجعلهم يحجمون عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الاقتصادية ضد هذه الشركات النفطية، وقد يكون الأمريكان قد علموا بوصول هذه المعلومات عن المؤامرة للسلطات الليبية، فبادروا عن طريق السفير الأمريكي بإبلاغ الليبيين لإبعاد الشبهة عنهم .

كانت حكومة الثورة الليبية قد نجحت قبل نهاية عام 1970 في تعديل أسعار شركة " أوكسيدنتال " وهي من كبريات شركات النفط العاملة في ليبيا ، وتم الاتفاق بين السلطات الليبية والشركة على تعديل سعر البرميل الواحد من النفط من دولارين و 53 سنتا وبزيادة 2 سنت في كل سنة بحيث يصبح السعر في عام 1975 دولارين وثلاثة وستين سنتا للبرميل الواحد ، وقدرت قيمة الدخل الذي تحققه هذه الزيادة بمقدار 13 مليون جنيه(227) ، علاوة على خمسة ملايين وأربعمائة ألف جنيه تحصل عليه الحكومة الليبية من الشركة سنويا بعد أن سحبت الحكومة الليبية من شركة " أكسدينتال " إشرافها على المشروع الزراعي في واحة الكفرة ، وكانت الشركة بمقتضى امتيازها البترولي تتعهد بصرف 5٪ من ربحها على عمليات الزراعة في الواحة ، ولكن حكومة الثورة قررت أن تحصل على الـ5٪ من ربح الشركة الأمريكية وتتولي بنفسها الإشراف على مشروعات الكفرة.

---

(227) انظر خطاب العقيد معمر القذافي في 4 سبتمبر 1971 في احتفالات ليبيا بالعيد الأول للثورة ، بنغازي السجل القومي ، المجلد الثاني 1970/1971 ، ص ص 35 – 47 .

ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها السلطات الليبية هي تشديد الرقابة ومراجعة حسابات الشركات البترولية ورفض تحريك أي شاحنة من شاحنات الغاز الطبيعي الذي يتم حرقه في هواء ليبيا وشحنة إلى الأسواق العالمية ، لكن السلطات الليبية اكتشفت أن السعر الذي ستبيع به غازها يقل كثيراً عن السعر العالمي ثم ظهرت الخديعة عندما تبين أن الشركة التي ستشتري الغاز هي شركة فرعية صاحبتها الأم شركة إسو نفسها ، أي أن إسو تبيع لإسو ، فرفضت الحكومة الليبية العملية وفضلت حرق غازها إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة(228) ، وفي أول أبريل ذكرت وكالة الأنباء الليبية أن حكومة الثورة الليبية نجحت من خلال التفاوض مع شركات النفط كل على حده في توقيع اتفاق لمدة خمسة سنوات حول زيادة أسعار النفط ، وأن هذه الشركات استجابت لرفع قيمة الضريبة من 50 ٪ إلى 55٪ مع دفع الفروق من سبتمبر 1965 إلى سبتمبر 1970 ، كما اتفق على زيادة الأسعار سنوياً بمعدل 2.5٪ من السعر الثابت ، على أن يعمل بهذا الاتفاق حتى نهاية عام 1975، وقال جلود أن هذا الاتفاق سيحقق زيادة في دخل الحكومة الليبية بمقدار 220 مليون جنيه ليبي .

هذا في الوقت الذي ذكرت فيه مصادر مطلعة أن هذا الاتفاق سيؤثر بشكل مباشر على أوروبا التي تستورد الجزء الأكبر من إنتاج النفط الليبي والبالغ 160 مليون طن سنويا ، وأوضحت هذه المصادر أن شركات النفط ستجعل الدول الأوروبية تتحمل نتائج رفع أسعار النفط الليبي من 2.55 دولار للبرميل الواحد إلى 3.45 دولار ،

(228) صلاح منتصر : الاحتكارات البترولية وزيادة اسعار البترول الليبي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (23) يناير 1971، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ص 145 – 147 .

ووفقا لهذه الأسعار الجديدة فإن عائدات ليبيا من النفط ستسجل زيادة سنوية قدرها 750 مليون دولار(229) ، في حين أكد العقيد معمر القذافي على أن الثورة ماضية في سياسة محاسبة الشركات ، مؤكداً على استعداد بلاده لوقف ضخ النفط، وعلى حق الشعب الليبي في استرداد حقه في ثرواته ولوأدي ذلك إلى القتال والاستشهاد في سبيل الحرية والاشتراكية(230) ، بينما حذر السيد عز الدين المبروك وزير النفط الليبي من أنه لن يكون هناك استقرار لشركات النفط الغربية العاملة في ليبيا ما لم تضع برنامجا للتوظيف المالي يفوق المتطلبات الدنيا التي تنص عليها الاتفاقات التي وقعتها مع الحكومة الليبية ، وتأكيداً على هذا المبدأ أصدرت السلطات الليبية في الرابع من مايو عام 1971 قانون يفرض غرامه على الشركات التي تهدر النفط الخام لاتباعها وسائل غير صحيحة في الإنتاج(231) .

وفي إطار سياسة الثورة الليبية الرامية إلى تحرير الاقتصاد الوطني والقضاء على الاحتكارات الأجنبية ، سعت حكومة الثورة الليبية إلى عقد عدة اتفاقيات في مجال صناعة وتكرير النفط مع عدد من الدول ، حيث كان هناك تعاون واضح بين ليبيا وعدد من الشركات الأجنبية في هذا المجال ، كما استقدمت حكومة الثورة الليبية عدداً من الخبراء والمتخصصين من كل من فرنسا واليابان في مجال صناعة وتكرير النفط لتدريب العناصر الوطنية الليبية(232) ،

---

(229) تصريح للرائد عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا لوكالة الأنباء الليبية ، في 4،3 أبريل 1971، سجل الآراء 1971 ، ص 503 .

(230) انظر خطاب العقيد معمر القذافي في 28 مارس 1971، بمناسبة الاحتفالات بأعياد الجلاء بمدينة طبرق ، السجل القومي ، المجلد الثاني 1971/1970 ، ص ص 211 – 230 .

(231) وكالة أنباء رويتر ، في 7 مايو 1971 ، سجل الآراء 1971 . ص 504 .

(232) صحيفة الحقيقة ، وكالة الأنباء الليبية ، في 13 يوليو ، سجل الآراء 1971 ، ص 307 .

كما ساهمت الهيئة المصرية العامة للبترول بتقديم خبرائها وخبراتها إلى الحكومة الليبية ، التي قامت بسحب عملية تصميم معمل لتكرير البترول من شركة " شل " واسندتها إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول ، والتي قام خبراؤها بتصميم المعمل وطرح فعلاً في مناقصة عالمية لتنفيذه لحساب ليبيا(233) .

وهكذا كانت ليبيا أول الدول العربية ودول العالم الثالث التي تستخدم سلاح النفط في مواجهة السياسات الاستعمارية في الوطن العربي ، وبعد النجاح الذي حققته في زيادة الأسعار انضمت إليها فيما بعد كل من إيران والسعودية والكويت ودول الخليج وبقية الدول المنتجة للنفط . وإذا نظرنا إلى معني هذه الزيادة والآثار التي حققتها يتضح أن هذه الزيادة في الأسعار قد هدمت دعوى الشركات المتكررة بأنها تعطى الدول المنتجة أقصى ما يمكن وما تستطيعه وإن أية زيادة ستكون خسارة للشركات ، كما إن هذه الزيادة قد انعكست بعد ذلك على دول الخليج العربي المنتجة للنفط ، فقد تبعت ليبيا كل من السعودية والعراق والكويت في زيادة الأسعار مع الشركات، علاوة على ذلك فإن هذه الزيادة أكدت أهمية البترول العربي والليبي بصفة خاصة ، فلو أن هذه الشركات تستطيع أن تستعيض عن البترول الليبي بأي بديل آخر لما توانت عن استخدام هذا البديل(234) ، أيضا كانت هذه الزيادة التي تحققت في فترة قصيرة نسبياً . تعد دليلاً كبيراً لكل شعوب المنطقة العربية على المقولة الشهيرة "لا يضيع حق وراءه مطالب " ،

---

(233) صلاح منتصر : الاحتكارات البترولية ، مرجع سابق ، ص 146 .

(234) نفس المرجع ، ص 147 .

فمن الملاحظ أنه بعد نجاح الثورة الليبية في معركة الأسعار، فتحت ليبيا جبهة أخرى على الدول الإمبريالية من خلال الإجراءات التي اتخذتها مع شركات النفط التابعة لهذه الدول بدء من رفع الأسعار ثم تعديل العقود والمشاركة وصولا إلى التأميم .

وفي هذا السياق قرر العقيد القذافي قائد الثورة الليبية في ديسمبر 1971 تأميم أكبر شركة بترول بريطانية تعمل في مجال النفط في ليبيا ، بينما سعت حكومة الثورة الليبية إلى إجراء مفاوضات مع باقي شركات النفط الأجنبية العاملة في ليبيا ، حيث كانت حكومة الثورة الليبية تطالب بالمشاركة في عقود الامتياز ، وتعديل بعض العقود ، ولكن بعض شركات النفط الغربية في ليبيا حاولت مواجهة المطالب الليبية بتشكيل حلف فيما بينها ، في حين وافقت بعض الشركات من حيث المبدأ على المطالب الليبية وقبلت الدخول في مفاوضات مع حكومة الثورة الليبية لبحث هذه المطالب التي كان الجانب الليبي يصر على تنفيذها(235) .

وكان واضحا أن بعض الشركات الأمريكية الكبرى قد طلبت من الإدارة الأمريكية التدخل لدى السلطات الليبية لوقف الإجراءات التي تنوى حكومة الثورة اتخاذها ضد هذه الشركات ، حيث كانت هذه الشركات تعتبر أن تلك المطالب ما هي إلا تمهيد لتأميمها لذلك بعثت الولايات المتحدة بوفد تجاري اقتصادي إلى ليبيا في شهر مارس عام 1972، لبحث أوجه التعاون بين ليبيا والولايات المتحدة، ومحاولة إيجاد حل للمشكلات القائمة بين ليبيا وشركات النفط الأمريكية ،

([235]) مجلة دير شبيجيل الألمانية ، من حديث صحفي للعقيد القذافي ، في 31 يناير 1972، السجل القومي ، المجلد الثالث 1971 – 1972 ، ص ص 219 – 226 .

كما شاركت الولايات المتحدة في نفس العام في المعرض الدولي الذي أقيم في ليبيا(236) ، لكن ليبيا كانت تصر على ضرورة استرداد ثروتها النفطية والسيطرة على عمليات النفط ، مما دفع الدوائر الأمريكية إلى شن حملة إعلامية كبيرة ضد المخططات الليبية للسيطرة على النفط والتحكم في صناعة البترول في ليبيا .

وفي هذا الشأن اتهمت واشنطن السلطات الليبية بالتعصب ومحاولة معاداة العالم والتأثير على الدول الغربية من خلال السيطرة على النفط الليبي وتأميم الشركات الأمريكية والغربية النفطية العاملة في ليبيا ، ورداً على هذه الحملة عقد العقيد معمر القذافي مؤتمراً صحفياً ، قال فيه إن الشعب الليبي شعب فقير ويحتاج إلى استرداد ثروته النفطية لاستغلال عائدات هذه الثروة في النهوض بمستوي معيشته وأنه من حقه أن يعيش بكرامة بعد أن عاني من الفقر وسوء الأحوال الاجتماعية ، كما هاجم القذافي الولايات المتحدة الأمريكية ، واتهمها بأنها تقوم بالترويج على نطاق واسع ضد محاولات ليبيا استرداد سيطرتها على ثروتها النفطية ، وأنها تحاول ممارسة الضغط على ليبيا وإرهاب الشعب الليبي عن طريق إطلاق عشرات الطائرات واختراق المجال الجوى ، من حاملة الطائرات الموجودة في البحر المتوسط بمحاذاة الساحل الليبي في استعراض للقوة وكنوع من الإرهاب والضغط ، لكي تجبر ليبيا على التراجع عن مواقفها في مفاوضاتها مع شركات النفط الأمريكية، ثم أكد القذافي على أن كل هذه الممارسات التي لجأت إليها الولايات المتحدة لا يمكن أن تحول دون تحقيق الشعب الليبي لمطالبه في استرداد ثروته النفطية ، وأن السلطات الليبية لن تركع أمام كل هذه التهديدات والضغوط الأمريكية(237) .

([236]) أندريه اوزاد فيسكي: و.و.ل ستريت ، مرجع سابق ، ص 57، نقلاً عن (الولايات المتحدة الأمريكية – الاقتصاد والسياسة والأيديولوجية) العدد 9 ، 1974 ، ص ص 82-87 .

([237]) مؤتمر صحفي للعقيد معمر القذافي، في 27 مايو 1973 ، السجل القومي، المجلد الرابع 1972-1973، ص ص 710-715.

وفي ظل تلك الأجواء كانت هناك أنباء قد تسربت تشير إلى عزم السلطات الليبية الإقبال على اتخاذ قراراً بتأميم شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا ، ولم ينف العقيد القذافي هذه الأنباء ، وقال في حديث له مع صحيفة الأهرام القاهرية أن المفاوضات مع شركات البترول مازالت مستمرة ، ولكنه أكد على أن السلطات الليبية تبحث عن حلول جذرية لقضية البترول تحقق للشعب الليبي السيطرة الكاملة على ثروته النفطية ، وأن موضوع تأميم هذه الشركات وارد، وأن المباحثات معها سوف تكون حاسمة(238) ، كما أكد العقيد معمر القذافي على أن النفط ملك للدولة، وأن حكومة الثورة الليبية في مفاوضاتها مع شركات النفط طالبت بالفعل أن تتسلم الدولة عمليات النفط كلها وتعوض هذه الشركات على أساس القيمة الدفترية ، على أن يقتصر دور شركات النفط العاملة في ليبيا على شراء النفط من الدولة وتصبح هذه الشركات مجرد شركات استيراد فقط(239) .

يبدو واضحا أن شركات النفط الأمريكية كانت غير قانعة بالمطالب الليبية ، ولكنها في نفس الوقت كانت تخشي من أن تقبل حكومة الثورة الليبية على التأميم الكلي، خاصة في ظل التعضيد والمساندة الشعبية الواسعة لسياسة الثورة الليبية ، وتهديد السلطات الليبية بالقيام بأعمال تخريبية ضد المنشآت النفطية في حالة عدم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات مع شركات النفط ، حيث القي العقيد معمر القذافي خطابا أثناء احتفالات ليبيا بالذكري الثالثة لجلاء القواعد الأمريكية عن ليبيا في 11 يونيو 1973،

([238]) الأهرام : القاهرة ، في 27 مايو 1973، السجل القومي ، المجلد الرابع 1972 – 1973 ، ص ص 769 – 781 .

([239]) مجلة الأسبوع العربي ، حديث صحفي للعقيد القذافي في 11 يونيو 1973، السجل القومي ،المجلد الرابع 1972-1973،ص ص 807-826.

وفي حضور الرئيس المصري أنور السادات والرئيس الأوغندي عيدي أمين ، هاجم فيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية واتهمها بالغطرسة وأنها تحاول السيطرة على العالم من خلال شركات النفط الاحتكارية ومن خلال قواعدها العسكرية وأساطيلها المنتشرة في العالم لتهديد الشعوب التي تكافح في سبيل حريتها واستقلالها ، وأن وجود حاملات الطائرات بالقرب من الشواطئ الليبية وطائرات التجسس بشكل استفزازي يهدف إلى تهديد ليبيا وممارسة الضغط عليها لكي تخضع للسياسة الأمريكية ، وتتراجع في مفاوضاتها مع شركات النفط الأمريكية التي لمست حكومة الثورة الليبية في مفاوضاتها معها الروح الاستعمارية والغطرسة الأمريكية ، وأضاف القذافي قائلاً " لقد حان الوقت لكي تكون الشعوب العربية في مواجهة أمريكا ، وان الوقت قد حان أن تهدد المصالح الأمريكية تهديداً جدياً وخطيراً في المنطقة العربية مهما كانت التكاليف، وأن أمريكا محتاجة إلى صفعة كبيرة على وجهها " البارد الصفيق " .

ثم أعلن العقيد القذافي أن مجلس قيادة الثورة قرر تأميم شركة " بانكيرهانت" الأمريكية ، وقال إن هذه الشركة تفتقد إلى السند القانوني لممارستها لأعمال التنقيب والتصدير وإدارة النفط ، وفي إشارة إلى أن الثورة الليبية ستمضي قدما في طريق سياسة تأميم شركات النفط العاملة في ليبيا، قال العقيد القذافي " إن حق التأميم هو من حق السيادة للدولة التي تمتلك النفط ، ولا يوجد أي قانون في العالم يمنع الدول صاحبة النفط من أن تؤمم مصادر النفط ، وأن تدير عمليات النفط ،

وان توقف ضخ النفط وتستولي على كافة عمليات النفط ، وأضاف "إن الشعوب التي اندفعت في طريق الثورة الحقيقية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقف في منتصف الطريق، وأن الحرية إما أن تكون كاملة سياسياً واقتصاديا أو أن يستمر الكفاح والجهاد حتى تكتمل الحرية مهما كانت التضحيات سواء كانت بالدم أو بالنفوس(240) "

والواقع أن إقبال السلطات الليبية على تأميم شركات النفط الأمريكية والغربية العاملة في مجال استخراج وإدارة النفط في ليبيا، لا يعتبر عملاً موجها ضد مصالح الغير، مادامت حكومة الثورة الليبية سوف تقوم بتعويض شركات النفط هذه عن استثماراتها ومعداتها المستخدمة في هذا المجال كما أن إقبال السلطات الليبية على اتخاذ هذه القرارات يستند على مبادئ الشرعية الدولية في حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية فقد نص القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر عام 1962 على " أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية يجب أن يمارس بما يكفل مصحلة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية "(241) ، وعلى هذا الأساس يجيز القانون الدولي لأية دولة التصرف في مواردها الطبيعية لصالح شعبها حتى وأن تعارض ذلك مع أية التزامات أو اتفاقيات سابقة ، وبما أن ليبيا قد سعت إلى اتخاذ هذه الإجراءات الاقتصادية (التأميم)

(240) نص خطاب العقيد معمر القذافي في 11 يونيو 1973، بمناسبة احتفالات ليبيا بالذكرى الثالثة لجلاء القواعد الأمريكية عن ليبيا ، السجل القومي، المجلد الرابع 1972-1973، ص ص 794-803 .

(241) جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية العدد (35) ، يناير 1974، مؤسسة الأهرام ، ص 50.

من أجل تحقيق التنمية القومية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية والثقافية للشعب الليبي، من خلال الاعتماد على عائدات النفط، في تحسين مستوي معيشة المواطن الليبي الذي كان يعاني ولمدة طويلة من سوء الأحوال المعيشية والفقر، أيضاً كانت القرارات الليبية تستهدف تحقيق الأمن القومي والمصلحة العامة للشعب الليبي ، وهذا ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية .

وقد كان إقبال حكومة الثورة الليبية على تأميم شركة " بانكيرهانت" النفطية الأمريكية خطوة هامة على طريق المواجهة بين ليبيا واحتكارات شركات النفط الأمريكية ، كما شكل هذا القرار خطوة هامة على طريق محاولة السلطات الليبية استرداد الشعب الليبي لحقه في السيطرة على ثروات النفط وإدارتها، حيث كانت حصة شركة " بانكيرهانت" المؤممة تبلغ عشر النفط المستخرج من ليبيا، وقد سبب قرار التأميم الذي اتخذته السلطات الليبية لهذه الشركة انزعاجاً كبيراً لدى كل من شركات النفط الأمريكية والدوائر الحاكمة في واشنطن .

وجاء أول رد فعل للولايات المتحدة الأمريكية على قرار السلطات الليبية بنـزع ملكية هذه الشركة ، في إعلان البيت الأبيض عدم الاعتراف بشرعية هذا الإجراء ، بينما وجه مكتب الدولة في الولايات المتحدة مذكرة بتاريخ 8 يوليو عام 1973إلى حكومة الثورة الليبية جاء فيها " أن الإجراءات المتخذة ضد حقوق ممتلكات المواطنين الأجانب في ليبيا تكتسب طابعا تعسفيا ،

وأن هذه الإجراءات التي ولدتها تصورات عن الانتقام السياسي والضعف الاقتصادي لا تملك الشرعية " ، وطالبت المذكرة السلطات الليبية بإصلاح الوضع بإلغاء قرار وضع اليد " التأميم "(242) .

كما أثار قرار السلطات الليبية بتأميم شركة بانكيرهنت الأمريكية مخاوف العديد من أصحاب شركات النفط الأمريكية والغربية العاملة في ليبيا ، الذين كانوا يخشون أن تتعرض شركاتهم لمثل هذا القرار ، خاصة بعد أن أثارت " مجلة التايم " الأمريكية عدة تساؤلات حول إعلان العقيد القذافي عن حق الدولة في السيطرة مائة في المائة على مصادر وإدارة النفط الليبي ، الأمر الذي فسره البعض على أنه يعني أن السلطات الليبية سوف تمضي قدما في تأميم جميع الشركات العاملة في مجال النفط في ليبيا(243) .

ولم يدم انتظار شركات النفط كثيراً ، حيث أعلنت حكومة الثورة الليبية في شهر سبتمبر عام 1973 قراراً يقضي بتأميم جزئي لعدد من الشركات النفطية العاملة في مجال استخراج وتكرير النفط في ليبيا ، وكان من بين هذه الشركات ثلاثة شركات أمريكية هي شركة " تيكساكو" وشركة " ستاندارداويل أوف كاليفورنيا " وشركة " موبيل " وقد انسحب مرسوم التأميم الجزئي لهذه الشركات على الأموال النقدية وعلى حق الاستثمار واستخراج النفط والغاز الطبيعي ، كما قررت السلطات الليبية في شهر أكتوبر من نفس العام إيقاف نشاط شركة " إيكسون" الأمريكية النفطية .

---

(242) أندرية اوزاد فيسكي : وول ستريت ، المرجع السابق ، ص 105، عن The New York Times .

(243) مجلة الأسبوع العربي ، حديث صحفي مع العقيد القذافي، مرجع سابق ، ص ص 807-826 .

ورداً على هذه القرارات التي اتخذتها السلطات الليبية ، عقد ممثلوا الشركات النفطية الأمريكية اجتماعاً لهم في نيويورك لدراسة كيفية مواجهة القرارات الليبية بتأميم 51٪ من أسهم شركاتهم حيث اتفق ممثلو هذه الشركات على عدم الاعتراف بقرارات السلطات الليبية ، وعلى مدار شهور عديدة كان عدد من الشركات البترولية الأمريكية يقوم أثناء أجراء الحسابات المالية مع وزارة النفط الليبية بتقديم شيكات على أساس ملكية 100 من الأسهم ، ولم تقم إلا شركتان من شركات الولايات المتحدة النفطية هما شركة "جيرس" وشركة "اوكسيدنتال " بالتوقيع على اتفاقية مع وزارة النفط الليبية عام 1973 ينتقل بموجبها نصف المعدات والنفط المستخرج إلى أيدي الحكومة الليبية ، بينما لم توقع بقية الشركات الأمريكية على اتفاقية مماثلة إلا في عام 1974، بعد أن اقتنعت هذه الشركات بأن السلطات الليبية لا تضمر أية نوايا في تغيير شروط التعويض على تلك الشركات النفطية(244) .

وهكذا نجحت حكومة الثورة الليبية في دفع الشركات الأمريكية والغربية للرضوخ إلى مطالبها خاصة في ظل إصرار ليبيا على ذلك ، حتى ولو اقتضى الأمر احتلال مواقع آبار هذه الشركات بالقوة وتأميم الشركات التي ترفض شروط المشاركة ، أيضا كان لليبيا دور هام تجاه رفع أسعار النفط داخل منظمة الأوبك خاصة في النصف الأول من السبعينيات ، بما شكل تهديداً مباشراً لمصالح الغرب النفطية ، ومن ثم أصبحت الثروة النفطية في ليبيا قوة موجهة ودافعة لسياسة الثورة الليبية ،

---

(244) اندرية اوزاد فيسكي : وول ستريت ضد أفريقيا، مرجع سابق ، ص 106 .

حيث ساعدت عائدات النفط على توفير القدرات الذاتية والاستقلالية المالية(245) التي مكنت الثورة الليبية من تمويل سياستها الخارجية والتوسع في صناعة النفط وبالتالي تزايد اتصالات وعلاقات ليبيا مع دول العالم وعلى الصعيد الداخلي تمكنت الثورة من تحقيق خطط طموحه نحو تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع مستوي المعيشة في المجتمع الليبي ، وأيضاً استطاعت حكومة ليبيا من توفير احتياطات ضخمة من العملة الصعبة تكفي لمواجهة متطلبات الاستيراد ، وصيانة الأمن القومي .

والحق أن القرارات الليبية بشأن التأميم صدمت الولايات المتحدة صدمة كبيرة ، وكشفت مبكراً عن مفردات سياسة الجمهورية العربية الليبية ، فقد كان العقيد القذافي مصمما على استرداد ثروات بلاده النفطية كاملة أو السيطرة على منابع النفط وصناعة البترول في بلاده ، وعليه قام النـزاع بين السلطات الليبية وشركات النفط الأمريكية العاملة في ليبيا ، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع شركاتها . ورغم عدم اعتراض واشنطن على رفع أسعار النفط في أوائل السبعينيات(246) والتي لجأت إليها السلطات الليبية في بداية معركتها مع شركات النفط لزيادة العائدات التي تحصل عليها ليبيا من النفط إلا أن الولايات المتحدة أزعجها كثيراً كما أزعج شركاتها النفطية قرارات التأميم الجزئي التي اتخذتها السلطات الليبية ، وحاولت كل من واشنطن ولندن مقاومة القرارات الليبية والوقوف خلف شركاتهم التي تم تأميمها ، عن طريق تنظيم مقاطعة للبترول الليبي المؤمم، ولكن سوق البترول الدولي لم يكن كما كان الحال عليه في أوائل الخمسينيات

(245) السيد عوض عثمان : المواجهة الأمريكية – الليبية (قراءة في الخلفية التاريخية ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، (العداد 42) أكتوبر 1992، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1992 ، ص 55 .

(246) Noam Chomsky : The Fateful Triangle, The United States, Israel and Palestinians, Boston M. A : Sauth End, Press 1983, p39.

حين أدت مقاطعة المشترين إلى ركوع إيران على ركبتيها ، فقد استطاع العقيد معمر القذافي أن يجد مشترين بدلاء لبتروله في أوروبا الشرقية وبعض دول أوروبا الغربية ، وعليه قاومت ليبيا الضغوط الأمريكية والبريطانية ، حتى اضطرت شركات البترول الأمريكية إلى السعي لحل نزاعاتها والرضوخ للسلطات الليبية ، ولكن العداء ظل قائما بين حكومتي واشنطن وطرابلس(247) ، فلم تكن مسألة التأميم التي اتخذتها السلطات الليبية إلا واحدة من الإشكاليات التي ساعدت على تدهور العلاقات واتساع هوة الخلاف بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة .

([247]) I bid : P 88 .

تنامي العلاقات السوفيتية - الليبية وأثر ذلك على العلاقات الليبية الأمريكية

عقب استقرار الأمر للنظام الجمهوري الجديد في ليبيا أعلن العقيد القذافي التزام بلاده بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز(248) ، وحرصت حكومة الثورة الليبية على إقامة علاقات متوازنة مع المجموعة الدولية ، وأكد القذافي على ضرورة السعي لتحقيق الوحدة العربية لمواجهة ومقاومة سياسة الاستقطاب والمحاور التي تسعي الدول الكبرى لفرضها على دول المنطقة ، حيث كانت الولايات المتحدة والمعسكر الغربي حريصين على وصول إمدادات النفط من المنطقة ، ومقاومة النفوذ السوفيتي، بينما كان الاتحاد السوفيتي يصوب أعينه على بترول الشرق الأوسط ، ليس لاستعماله أو لحاجته له، لأن روسيا دولة مصدرة للبترول ، ولكن لأن موسكو كانت حريصة على أن تكون في وضع استراتيجي وعسكري يمكنها من أن تمنع وصول إمدادات البترول إلى الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي، وليس أدل على ذلك إلا العمليات البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وتعزيز النفوذ السوفيتي في عدن ومناوراته حول ميناء المرسى الكبير وومومباسا(249) ، ولعل نجاح الثورة الليبية في القضاء على نظام الحكم الملكي السابق في ليبيا ،

(248) من خطاب العقيد معمر القذافي ، في العرض العسكري بمدينة طرابلس في 1 سبتمبر 1970، السجل القومي ، المجلد الأول ، 1969 – 1970، ص 11-26 .

(249) واشنطن ريبورت – مقال ل . د . ستيافن ت. بوسوني تحت عنوان (التجربة القادمة للقوة بين واشنطن وموسكو)، سجل الآراء 1969، ص 49.

وما ترتب على ذلك من كسر طوق تبعية ليبيا للغرب ، وخروج الولايات المتحدة وبريطانيا من ليبيا وتصفية قواعدهما العسكرية بها ، قد شجع الاتحاد السوفيتي على السعي لإقامة علاقات أفضل مع ليبيا في ظل النظام الجمهوري الجديد ، ومن ثم بادرت موسكو بإعلان اعترافها رسمياً بالنظام السياسي الجديد في ليبيا ، وعلقت آمال كبيره على تنمية علاقتها مع النظام السياسي الجديد في ليبيا .

ولكن الموقف الشخصي للعقيد معمر القذافي من الفكر والمذهب الشيوعي، والإعلان عن رفضه ومعارضته للمبادئ الشيوعية لأسباب دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية وأدبية ، أعطي انطباعاً لدي الدوائر الأمريكية في البداية بأن العقيد القذافي سيكون خصماً في مواجهة التيار الشيوعي في المنطقة، وحاولت الولايات المتحدة استغلال كراهية القذافي للشيوعية لخدمة أهدافها في المنطقة(250) ، وعلى هذا سعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى إذكاء روح التعصب الإسلامي عند القذافي والشعب الليبي في مواجهة المذهب الشيوعي كما رأينا سالفا ، ولكن العقيد القذافي عاد ليؤكد على أن رفضه للمذهب الشيوعي لن يكون له تأثير على سير العلاقات بين موسكو وطرابلس وأنه يعتبر الاتحاد السوفيتي دولة صديقة للعرب(251) .

(250) Mahmoud G.Elwarfolly : Imagory and ldeology in U. S. Policy Toward Libya 1969-1982- Op.Cit,p76.

(251) صحيفة لوموند الفرنسية ، حديث للعقيد القذافي في 11 يونيو 1971، سجل الآراء 1971، ص 500 .

أيضا كان طبيعياً أن تتجه ليبيا في ظل التعقيدات التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية وسياسة الحظر المفروضة على المنطقة بالنسبة للسلاح ، إلى المعسكر الشرقي في عملية تسليح الجيش الليبي ، حيث رحبت موسكو ببدء صفحة جديدة من التعاون في كافة المجالات ، ورحبت أيضا بالموافقة على تزويد ليبيا بما يلزمها من الأسلحة والمعدات اللازمة لتسليح الجيش الليبي ، وقد أحدث هذا التقارب بين موسكو وطرابلس قلقاً كبيراً لدي واشنطن ، خاصة بعد أن كانت الدوائر الأمريكية قد علقت آمالاً كبيره على الموقف الشخصي المعلن من العقيد القذافي ضد الشيوعية .

ولكن هذه الآمال ما لبثت أن تبخرت بعد وصول أول شحنة من الدبابات الروسية إلى ميناء طرابلس الليبي، ثم تواترت الأنباء عن وجود شحنات أخرى من الأسلحة السوفيتية في طريقها إلى ليبيا، هذا في الوقت الذي دعا فيه العقيد القذافي الشعب الليبي إلى معاملة الاتحاد السوفيتي معاملة الصديق ، مؤكداً على أن هذه الصداقة سوف تستمر مادام السوفيت يعاملون العرب معاملة الند للند ، ويرتبطون بعلاقات الود والاحترام مع عدد من الدول العربية بينما ندد القذافي بسياسة الولايات المتحدة تجاه الدول العربية ووصفها بأنها سياسة طاغية ومستهترة بالأمة العربية، وأن كل المحاولات التي بذلت مع الأمريكان لتحسين سياستهم ذهبت سدي وتمادت أمريكا في تزويد إسرائيل بأسلحة الدمار في الوقت الذي تحتل فيه الأرض العربية(252) ،

(252) من خطاب العقيد معمر القذافي، في الاحتفالات بالذكري الأولي لجلاء القوات الأمريكية ، صحيفة الحقيقة – ليبيا، 12 يونيو 1971، سجل الآراء 1971، ص 501.

كما طالب القذافي بجعل البحر المتوسط بحيرة سلام وبخروج الأسطولين الأمريكي والسوفيتي منه ، تفاديا لوقوع مجابهة قد تشكل كارثة على السلام العالمي(253) ، كما أكد الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة في 24 أبريل 1971 على أن ليبيا لن تسمح بإقامة قواعد أجنبية أخرى على أراضيها ، وأضاف " إننا لا نعتبر أن رائحة الجندي الروسي أو الصيني أفضل من رائحة الجندي الأمريكي أو الإنجليزي ، وأن البحر المتوسط يجب أن يكون بحيرة سلام لا بحيرة حرب بين الأسطولين السادس الأمريكي والأسطول الروسي(254) " .

وعلى الرغم من أن مثل هذه التصريحات تؤكد على التزام ليبيا بمبدأ الحياد وعدم الانحياز إلا أن الدوار الأمريكية اعتبرت أن تطور العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفيتي يعني من الدرجة الأولي خروج ليبيا من حسابات الغرب وكسرها لطوق التبعية الذي ظلت تخضع بموجبه للتبعية الأمريكية والبريطانية في ظل النظام الملكي السابق ولقرابة ربع قرن من الزمان ، كانت ليبيا خلال تلك الفترة تدخل ضمن سلسلة القواعد العسكرية الأمريكية التي تقوم عليها استراتيجية الولايات المتحدة وحلف الأطلسي في المجابهة المتوقعة مع حلف وارسو ، وكان ذلك يعني أيضا من وجهة النظر الأمريكية أن ليبيا تسير في التيار المعادي للإمبريالية الأمريكية والغربية ، خاصة بعد إعلان الثوار الليبيون عن توجههم القومي الوحدوي وإعلان القذافي عن تطبيق الاشتراكية في ليبيا ، هذا بينما برهنت موسكو على اعتزازها بصداقة ليبيا عندما قام سفير الاتحاد السوفيتي نيابة عن الحكومة السوفيتية بتقديم " ميدالية لينين الذهبية" للعقيد معمر القذافي تقديراً لجهوده من أجل السلام العالمي(255) .

---

(253) صحيفة " لوموند الفرنسية" ، المرجع السابق ، ص 500 .

(254) الحقيقة – ليبيا ، في 24 أبريل 1971، سجل الآراء 1971، ص 501 .

(255) وكالة أنباء الشرق الأوسط ، 26 يونيو 1971، سجل الآراء 1971، ص 499.

كما شهدت العلاقات الليبية – السوفيتية تطوراً آخر عندما قام وفد سوفيتي بزيارة ليبيا حيث جرت مباحثات اقتصادية هامة بين البلدين في الفترة من 21 يونيو وحتى 4 يوليو 1972 بمدينة طرابلس رأس الوفد السوفيتي خلالها " فلاديميرموناخوف " نائب رئيس مؤسسة تكنوإكسبورت لعموم الاتحاد السوفيتي ، وانتهت المباحثات بتوقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني ، كما اتفق الجانبان على بناء وحدتين لتحلية المياه في ليبيا ووضع دراسات تكتيكية اقتصادية حول توحيد أنظمة الطاقة الكهربائية في ليبيا ومصر، ثم غادر الوفد السوفيتي طرابلس عائداً إلى موسكو في 5 يوليو عام 1972(256).

ومن الملاحظ أنه رغم حدوث نوع من التفاهم والتقارب بين القادة السوفيت والعقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية، إلا أنه خلال النصف الأخير من عام 1972 كادت التصريحات التي أدلي بها العقيد القذافي أن تؤثر على سير العلاقات بين البلدين، فقد شمل القرار الذي اتخذته السلطات الليبية بتخفيض عدد الدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين الاتحاد السوفيتي أيضا حيث طلبت من سفارات الدول الثلاث تخفيض عدد الدبلوماسيين العاملين في سفارة كل منهم ، ونتيجة لذلك قام الاتحاد السوفيتي بسحب عدد 33 من أعضاء السفارة السوفيتية في ليبيا، كما أغلق قنصليته في بنغازي، وانسحب نفس الأمر على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أيضا(257) .

---

(256) وكالة أنباء تاس . موسكو، في 5 يوليو 1972، سجل الآراء 1972، ص 1920.

(257) رويتر ، و.ص.ف ، د.ب.أ ، في 11 أغسطس 1972، سجل الآراء 1972، ص ص 1920 – 1921 .

وفي أول يونيو هاجم القذافي في حديث صحفي المعاهدة التي وقعت بين موسكو وبغداد واعتبرها مجرد خدعة وتفريط في استقلال الوطن العربي ، بينما دافع القذافي على المعاهدة الموقعة بين مصر والاتحاد السوفيتي وقال " أن المعاهدة الموقعة بين مصر والاتحاد السوفيتي لها ما يبررها وأن الاتحاد السوفيتي غير قادر على احتواء مصر واستعمارها ، أما بالنسبة للعراق فالوضع يختلف لأن النظام الحاكم في العراق ليس متجانسا مع النظام السوفيتي ، وقد يكون المأذق الذي تجتازه مصر حتم عليها أن تتحالف مرحلياً مع الاتحاد السوفيتي ، ولكن ما هي حجة العراق(258) ؟ ، كما اتهم العقيد القذافي الاتحاد السوفيتي بأنه جمد أزمة الشرق الأوسط ، وأن اهتمام السوفيت بهذه المشكلة ربما يأتي في المرتبة العاشرة أو المائة من قائمة المشكلات الدولية التي يهتم بها الاتحاد السوفيتي(259) ، كما اتهم القذافي الاتحاد السوفيتي بأنه ليس لديه أي التزام أخلاقي ، وجاء هذا الاتهام عقب انتشار كتاب سوفيتي ينتقد الشريعة الإسلامية والإسلام في طرابلس- والذي تشير أصابع الاتهام إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في ترجمة وانتشار هذا الكتاب بهدف ضرب العلاقات الليبية –السوفيتية وإذكاء روح التعصب الإسلامي لدي القذافي كما أشرنا سالفا- كما اتهم القذافي الاتحاد السوفيتي بأنه حليف للإمبريالية والصهيونية وأن هذا الموقف سيؤدي إلى نضال عنيف بين العرب والشيوعية في الشرق الأوسط ، ودعا القذافي المفكرين العرب إلى مجابهة النشاط الشيوعي في الشرق الأوسط لأنه يشكل خطراً على العروبة والإسلام .

(258) النهار– بيروت– 1 يونيو 1972– حديث صحفي للعقيد القذافي – مع فؤاد مطر ، السجل القومي ، المجلد الثالث 1971– 1972 ، ص ص 395– 408.

(259) مجلة السياسة الدولية ، العدد (30) أكتوبر 1972، مرجع سابق ، ص 218 .

ورداً على ذلك الهجوم الموجه ضد الشيوعية ، وجهت " مجلة الأزمنة الحديثة " الأسبوعية السوفيتية اللوم إلى العقيد القذافي رئيس الدولة الليبية ، لأنه انتقد الأيديولوجية السوفياتية وأوضح الخطر الذي تمثله على الأمة العربية، ورفضت المجلة اتهامات الرئيس الليبي وكتبت تقول " أن بعض الأوساط العربية أرادت أن تستمد الأسس الأخلاقية من مصدر أخر " وأضافت أن دعوة القذافي لمواجهة اتحاد الشيوعية والإمبريالية والصهيونية تبدو أنها صيغة معروفة وهي نغمة تكررها بعض الأوساط وتنقلها عن الصين الماوتسية(260) ، في حين استمرت ليبيا في هجومها على الشيوعية والرأسمالية من خلال المحاضرة التي ألقاها الرائد بشير هوادي عضو مجلس قيادة الثورة والأمين العام للاتحاد الاشتراكي في 29 سبتمبر بمدينة " نواكشوط " عاصمة موريتانيا والتي تحدث فيها عن المجتمع الإسلامي وقارن بين هذا المجتمع والمجتمع الشيوعي والمجتمع الرأسمالي ، وقال أن المجتمع الشيوعي تتحكم فيه ديكتاتورية الطائفة الحاكمة ، وتحدث عن النظرية الشيوعية الماركسية وعلاقة الماركسية اللينينة باليهود مشيرا إلى أن ماركس كان يهوديا وأن زوجته يهودية ، وبعد الحديث عن الشيوعية التي وصفها بأنها خطر محدق بالنسبة للدول العربية والإسلام ، وأن السواد الأعظم من ذلك المجتمع فقراء محتاجون ، وأضاف هوادي أن الشيوعية والرأسمالية كلاهما استغلال في استغلال ، وكلاهما يلتقيان في محاربة الإسلام ، ودعا هوادي إلى تنظيم ثوري يرفع مكانة الإسلام ويقف حائلاً أمام الشيوعية والرأسمالية(261) .

([260]) مجلة الأزمنة الحديثة – موسكو – في 22 سبتمبر 1972، سجل الآراء 1972، ص 1921 .

([261]) الحياة – بيروت ، في 6 أكتوبر 1972، سجل الآراء 1972، ص 2609 .

ورداً على الهجوم الإعلامي الليبي قامت وكالة " نوفوستي " في الخامس من أكتوبر 1972 بتوزيع مقالاً بقلم " إيفناتوف" تحت عنوان " بصدد تصريحات معمر القذافي " هاجم المقال الرئيس الليبي وقال أنه من " محترفي السياسة الذين يحسبون الأبيض أسود والأصدقاء أعداء " كما انتقد اتهام الرئيس القذافي للاتحاد السوفيتي بأنه لا يتقيد بمبدأ أخلاقي في كلامه عن أخطار الشيوعية على العرب والإسلام ، وعلى أثر ذلك احتجت السلطات الليبية على الحملة الصحفية السوفيتية ، واستدعي وكيل وزارة الخارجية الليبية القائم بأعمال السفارة السوفيتية في ليبيا واجتمع به في مكتبه بمقر وزارة الخارجية في طرابلس وطالبه بوضع حد للحملة الصحفية السوفيتية ضد ليبيا وأبلغه رسميا احتجاج السلطات الليبية على هذه الحملة (262) . هذا في الوقت الذي حاولت فيه واشنطن استغلال هذه الأجواء بين موسكو وطرابلس ، حيث كان المسئولون الأمريكيون يرون أن تراجع التهديد السوفيتي يستدعي خلق أشرار جدد والترويج لهم ، إذا كان التدخل الأمريكي سيحظى بمساندة من الشعب – والذي تمتعت به الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب الباردة .

وكانت ليبيا وقائدها الزعيم معمر القذافي هو الرابح الأول بالنسبة لجائزة الشر كما ترى الولايات المتحدة ، حيث تمنى المسئولون الأمريكيون بعد انقضاء عهد الملك السنوسي والذي كانت الولايات المتحدة خلال حكمه قادرة على الاحتفاظ بمكانتها ، أن يقوم العقيد القذافي بنفس العمل ، لذلك حرصت الدوائر الأمريكية في البداية على تشجيع سياسة العقيد القذافي قائد الثورة الليبية ضد الشيوعية في سياستها الخارجية(263) ،

(262) وكالة الأنباء الليبية ، في 3 أكتوبر 1972، سجل الآراء 1972، ص 2609.

(263) Noam Chomsky: The Fateful Triangle, Op. Cit,PP37-38.

ومحاولة تدمير المحاولات التي من شأنها أن تحدث تقاربا بين موسكو وطرابلس ، ولكن الأمريكان فشلوا في تحقيق هذه الأمنية فعلي الرغم من استمرار الموقف المتشدد للعقيد القذافي من الشيوعية والفكر الشيوعي وتأكيده على أنه يرفض أية علاقة على حساب القومية العربية أو على حساب الدين أو على حساب حرية واستقلال شعبه وثروة بلاده ، إلا أنه أكد أيضاً على أن صداقة ليبيا تقوم على مبدأ صداقة الند للند، وأن روسيا تأتي في مقدمة الدول الاشتراكية من حيث التعاون والتعامل التجاري، بينما تأتي إيطاليا في مقدمة الدول الغربية تليها بريطانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا الغربية وبعدها اليابان(264) ، ولم يذكر العقيد القذافي الولايات المتحدة في هذا التصنيف ، بل أن القذافي أكد في العاصمة التونسية على أن أمريكا أخطر تحدٍ يواجه الأمة العربية الآن ولابد أن نواجهها بالتحدي(265) ، بينما أكد القذافي في حديث صحفي في 9 فبراير 1972 على أن علاقات ليبيا بالاتحاد السوفيتي علاقات بدولة صديقة ولا صلة لها برأيه الشخصي في الشيوعية كنظرية ، ولكنه أعرب عن رفضه للمساومات الدولية التي تقبلها روسيا مثل هجرة اليهود الأخيرة إلى إسرائيل .

هذا في الوقت الذي ذكرت فيه بعض المصادر الصحفية أن الموقف العدائي الذي يعلنه العقيد القذافي ضد النظرية الشيوعية والفكر الشيوعي يسبب ضيقا للكرملين ، ومن شأنه أن يؤثر على سير العلاقات السوفيتية – الليبية(266) ،

(264) من خطاب العقيد معمر القذافي في الاحتفال بالذكري الثانية لاجلاء الطلبان عن ليبيا ، في 7أكتوبر 1972 ، السجل القومي ، المجلد الرابع ، 1973/1972 ، ص ص 47-80 .

(265) من خطاب العقيد القذافي في العاصمة التونسية في 16 ديسمبر 1972، السجل القومي ، المجلد الرابع ، ص ص 207-299 .

(266) مجلة المجالس المصور ، الكويت ، في 4 أبريل 1973، السجل القومي ، المجلد الرابع ، ص 439.

ورداً على ذلك صرح القذافي بأن علاقات ليبيا مع الاتحاد السوفيتي ممتازة ، وأن الخلاف الأيديولوجي لا يمنع من إقامة علاقات ممتازة في مجال التعاون الاقتصادي بين ليبيا والاتحاد السوفيتي والتي تنطلق من الرغبة في تحقيق المصالح المشتركة لكلا البلدين(267).

ومن الملاحظ أن موقف العقيد القذافي من الشيوعية والفكر الشيوعي ظل معلناً حتى منتصف عام 1973، وعندما طرح القذافي رؤيته الخاصة حول مستقبل العالم من خلال ما أطلق عليه النظرية العالمية الثالثة أو " الكتاب الأخضر" ، انتقد موقف الاتحاد السوفيتي من القومية وتنبأ بتفكك الاتحاد السوفيتي لأنه لا تجمعه قومية واحدة ، وقال " إن الاتحاد السوفيتي يجمع 15 جمهورية ولكل أمة قوميتها وأنه سوف يتعرض للحركة القومية بكل تأكيد وسيأتي اليوم الذي ينقسم فيه الاتحاد السوفيتي ، ولكن الاتحاد السوفيتي يريد أن يثبت في أذهان الناس ويجعل في التاريخ أن القومية لا وجود لها والدين لا وجود له ، هذا كلام الغرض منه الحفاظ على وحدة الاتحاد السوفيتي وأضاف أن الحل للمشكلة الاقتصادية في العالم هو الاشتراكية وليست الشيوعية وأن هناك مغالاة دولية لربط الاشتراكية بالشيوعية مؤكداً على فشل التجربة الشيوعية والتجربة الرأسمالية (268) .

ولكن ذلك لم يمنع القذافي كعادته من التأكيد على متانة وقوة العلاقات السوفيتية – الليبية ، وان الخلاف الأيديولوجي لا يؤثر على سير العلاقات سيراً حسناً بين البلدين مدللا على ذلك بزيادة حجم التبادل التجاري وتبادل الخبرات وشراء الأسلحة ،

([267]) صحيفة الفيجارو – الفرنسية ، في 20 أبريل 1973، السجل القومي ، المجلد الرابع ن ص 521 .

([268]) من حديث العقيد القذافي حول النظرية العالمية الثالثة ، في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الأول لشباب أوروبا والبلاد العربية ، في 14 مايو 1973، السجل القومي ، المجلد الرابع ، ص 731 .

وكذلك الزيارات المتبادلة على مستوي عال ، وأن الباب مفتوح لمزيد من الاتفاقيات والتعاون الثنائي بين ليبيا والاتحاد السوفيتي ، مع التزام ليبيا وتمسكها بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز(269) ، كما أشار العقيد القذافي في حديث نشرته مجلة السفير اللبنانية إلى أنه " كان ينطلق من موقع الصداقة لنقد ما يراه خطأ أو تقصيراً من السوفيت تجاه العرب ، وأن الاتحاد السوفيتي صديق والعلاقات معه حسنة وهي الآن أقوي من السابق خاصة وأن ليبيا والاتحاد السوفيتي يستشعران خطورة الهجمة الأمريكية على المنطقة ، وأن هناك تلاقيا بين موقفنا القومي لحماية الأمة العربية من الهجمة الأمريكية الإمبريالية الشرسة ، وبين موقف الاتحاد السوفيتي الاستراتيجي النابع من عدائهم لخصمهم العالمي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية"(270) .

ومن الواضح أن النصف الثاني من عام 1973 قد شهد تراجعاً كبيراً في انتقادات القذافي للمذهب الشيوعي ، كما شهد أيضا زيادة التقارب والتفاهم خاصة أثناء وبعد حرب أكتوبر عام 1973 وقبول مصر للرؤية الأمريكية حول التسوية السليمة للنزاع العربي الإسرائيلي ، وبروز الدور الأمريكي في عملية التسوية وحدوث نوع من التقارب بين القاهرة وواشنطن ، ومحاولة إقصاء الاتحاد السوفيتي عن عملية التسوية السليمة وانفراد واشنطن بدور الوساطة بين القاهرة وتل أبيب ، الأمر الذي انعكس بدوره على العلاقات المصرية - السوفيتية ، وكذلك على العلاقات المصرية – الليبية حيث أعلن القذافي رفضه لمبدأ التسوية السلمية ولموقف مصر، وأتهم واشنطن بمحاولة فرض حلول استسلامية على العرب .

(269) من حديث العقيد القذافي مع رجال الفكر والصحافة ، بدار روزاليوسف ، بالقاهرة في 28يونيو 1973، السجل القومي ، المجلد الخامس 1973/1974، ص 865 .

(270) صحيفة السفير – لبنان – العدد 33، في 28أبريل 1974 حوار صحفي أجراه طلال سلمان ، السجل القومي ، المجلد الخامس ، ص 421 .

وقد أدى ذلك بدوره إلى وحدة الرؤية الليبية – السوفيتية وتطور العلاقات بين طرابلس وموسكو ، وشهد النصف الأول من عام 1974 زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود على رأس وفد رفيع المستوى لموسكو في الفترة من 14 – 20 مايو 1974 ، حيث أكد " الكسي كوسيجن " رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي في حفل العشاء الذي أقيم على شرف الوفد الليبي على أن " هذه الزيارة والمباحثات التي بدأت مع رئيس الوزراء وزملائه شهادة على التطور الملائم للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي وليبيا ، وأن الحكومة السوفيتية وشعب بلادنا يرحبان بهذا التطور " وأضاف كوسيجن " أن الأمور التي تجمع بيننا هي التي تميل الميزان إلى جانبها ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بوحدة أو تقارب مواقفنا في النضال ضد الإمبريالية والاستعمار ، وبالنسبة لاختلاف وجهات النظر فإنه يتناول بصورة رئيسية على ما يبدو المجال الأيديولوجي، إلا أننا لا نسعى إلى فرض أيديولوجيتنا على أي مكان "(271) .

ولعل كوسيجن أراد أن يعالج أهم نقاط الخلاف الرئيسية بين البلدين وأن يطمئن الليبيين على أن الموقف الليبي من الشيوعية كأيديولوجية لن يؤثر على سير العلاقات ، وحرص الجانبين على تبادل المصالح ووحدة الهدف في مناهضة الاستعمار والإمبريالية ، بينما أكد عبد السلام جلود رئيس الوفد الليبي في كلمته على أن أسس العلاقات الودية بين الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية أرساها في الماضي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وقد لعبت هذه الصداقة دوراً هاماً في تاريخ شعوب الشرق الأدنى ،

(271) وكالة أنباء نوفوستي ، في 15 مايو 1974 (كلمة الكسيي كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي) في حفل العشاء الذي اقيم للوفد الليبي الذي كان في زيارة موسكو ، سجل الآراء 1974 ص 746 .

ويجب تطوير وإغناء هذه الصداقة لكي تلعب دوراً جديداً وهاماً . وأضاف جلود أن الجميع في الاتحاد السوفيتي وفي العالم العربي يهتمون باستمرار الصداقة والتعاون فيما بيننا وفي اشتراك قوى جديدة في النضال ضد محاولات الإمبريالية والرجعية استعادة مواقعها في العالم العربي ، وأريد أن أؤكد أيضاً بكل إخلاص أننا نتعرض في الوقت الراهن للضغط من قبل القوى الإمبريالية والرجعية(272)" .

وقد انتهت المباحثات بين الجانبين بتوقيع اتفاقٍ تجاريٍ يعطي تسهيلات جمركية لصادرات كل من البلدين إلى البلد الآخر(273) كما ذكرت وكالة الأنباء العراقية أن الجانبين اتفقا على صيغة جديدة للتعاون الثنائي بين موسكو وطرابلس في المجال العسكري، وأن بعض الأوساط المطلعة ذكرت أن الاتحاد السوفيتي أعطى رئيس الوزراء الليبي تأكيدات بزيادة حجم التعاون العسكري مع ليبيا، وان السوفيت وافقوا على طلبات ليبيا بإمدادها بما يلزمها من السلاح ، وقد صدر في نهاية الزيارة بيان مشترك عن الجانبين الليبي والسوفيتي جاء فيه أنه" تم تبادل أوسع في الآراء حول القضايا العالمية مع تشديد خاص على المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط ، وأن الجانب السوفيتي يؤكد على تصميمه الحازم على مواصلة تقديم أقصى دعم للشعوب العربية التي تقاتل لتقوية استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وقال البيان أن الرئيس السوفيتي " نيكولاي بودجورني"، و" ليونيد بريجنيف " زعيم الحزب الشيوعي ، و" اليكس كوسيجين "رئيس الوزراء ، قبلوا دعوات من رئيس الوزراء الليبي لزيارة ليبيا، وستحدد التواريخ في وقت لاحق(274) .

---

(272) المصدر السابق ، ص 748 .

(273) وكالة أنباء تاس : في 20 مايو 1974 ، سجل الأراء 1974 ص 748 .

(274) وكالة الانباء العراقية : في 18 مايو 1974 ، سجل الأراء 1974 ص 748 .

وخلال اللقاءات والمباحثات التي جرت بين وفدى البلدين اتفق على إنشاء لجنة حكومية سوفيتية – ليبية مشتركة من أجل تطوير التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني وحول المسائل المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدين إلى أقصى حد(275)، وذكرت بعض المصادر الصحفية أن الرائد عبد السلام جلود والذي كان يرأس وفداً من خمسة وثلاثين شخصاً عقد خمس جلسات عمل مع اليكس كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي يومي السبت والأحد ، وهو أمر غير مألوف في الاتحاد السوفيتي ، وهذا يؤكد على اهتمام القادة السوفيت بتطوير العلاقات السوفيتية الليبية ، وأيضاً ذكر أن السوفيت وافقوا بناء على طلب الليبيين إلى تمديد المباحثات لمدة ثلاث أيام أخرى(276) ، وهذا يؤكد أيضاً على اهتمام المسئولين الليبيين بتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والاتفاقيات الثنائية .

في حين حاولت بعض وسائل الإعلام الغربية التقليل من شأن هذه الزيارة وما ترتب عليها حيث نقلت صحيفة العمل البيروتية تعليقاً لصحيفة " الاوبرزفر " اللندنية قالت فيه " أن التوافق بين الدولتين قدلا يكون أكثر من توافق مؤقت ، ذلك أن ما يريده الليبيون هو أن يعمل السوفيت على مساعدتهم على عرقلة الحل السلمي للقضية الفلسطينية في حين أن الروس يهمهم أن تتم عملية التسوية وأن يستبعد بالتالي خطر المواجهة بين الدولتين الكبيرتين شريطة أن تقتسم الدولتان بلباقة مراكز النفوذ في الشرق الأوسط ، أضافت الصحيفة تقول : ولا شك أن قدراً كبيراً من المناورات السياسية التي تقوم بها الدولتان الكبريان في الشرق الأوسط حالياً إنما يدور حول مدى النفوذ الذي يظفر به كل منهما في المنطقة من وراء هذه المشكلة

(275) وكالة أنباء رويتر : في 21 مايو 1974، سجل الاراء 1974، ص 749 .

(276) و.ص.ف : في 20 مايو 1974، سجل الآراء 1974 ، ص 750.

مع العلم بأن الأمريكيين قد ظفروا فعلاً بالقسط الأكبر من هذا النفوذ منذ أن تمكنوا من استمالة مصر ، وقالت الصحيفة : أن لدى الاتحاد السوفيتي حافزاً أخر للتقرب من ليبيا ذلك هو رغبته في توثيق تعاونه مع العرب عامة .

وفي غضون ذلك أصبح من المفهوم أن وفداً عسكرياً ليبياً رافق رئيس الوزراء الليبي دون أن يعلن عنه ، قد تخلف في موسكو ليواصل الاجتماع بوزير الدفاع السوفيتي المارشال جريشكو ومساعديه ، وهذا يعني بالطبع أن الجانبين يعتزمان التعاون في حقل إمدادات السلاح ، وإذا ما اتضح أن صفقة السلاح المرتقبة كبيرة فإن من شأن ذلك أن يحدث تغييراً في صورة الوجود السوفياتي في البحر المتوسط(277) ، وأضافت الصحيفة: وعلى الرغم من العبارات المعادية للولايات المتحدة والتي وردت في البلاغ الرسمي المشترك بين ليبيا والاتحاد السوفيتي ، فإن أمثال هذه العبارات قد اصبح شيئا رتيباً روتينيا لا قيمة له ، صحيح أن الاتحاد السوفيتي قد بدأ يستشعر القلق من اتساع نفوذ الدكتور كيسنجر إلا أن ذلك لم يمنع وزير الخارجية السوفياتي من أن يطير للالتقاء به في قبرص واستقباله بالأحضان وهكذا يتضح أن الانتقادات التي يوجهها الاتحاد السوفيتي للدور الأمريكي في الشرق الأوسط تنطوي على قدر كبير من النفاق والرياء ، فالاتحاد السوفيتي لا يستطيع مشاركة أمريكا في الدور الذي تقوم به الآن في حل مشكلة الشرق الأوسط ، ومع ذلك فإنه يستاء حين يري العرب يتقربون من الأمريكيين(278).

(277) العمل – بيروت – في 30 مايو 1974، نقلاً عن صحيفة " الاوبزرفر " البريطانية تحت عنوان " عندما تتودد روسيا إلى ليبيا ، سجل الآراء 1974، ص 750

(278) المصدر السابق : ص 752 .

أيضا حاولت صحيفة الأهرام القاهرية التقليل من قيمة المباحثات الليبية السوفيتية ومن زيارة رئيس وزراء ليبيا لموسكو – وقالت الصحيفة كانت زيارة الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة الليبي ورئيس الوزراء لموسكو التي دامت أكثر من عشرة أيام ذات دلالات كثيرة خصوصا لمن راقبها عن كثب . فقد حرص اليكس كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي في بداية الزيارة على أن يحدد لرئيس الوزراء الليبي الإطار الذي يمكن أن يجري فيه التفاوض مع موسكو ، والذي يقوم على دعامتين أساسيتين هما : تجنب الخوض في مجالات الخلاف العقائدي المذهبي الأيديولوجي ، وعدم التطرق إلى علاقات موسكو مع دول عربية محددة ، وأضافت الصحيفة : لهذا فقد بدأت المباحثات بين الوفد الليبي وعدد من خبراء المشاكل الأفريقية في وزارة الخارجية وليس مع الباحثين في أمور الشرق الأوسط والأدنى كما هي العادة مع عدد من رؤساء وفود الدول العربية(279) – ولعل صحيفة الأهرام انطلقت في تقيمها لهذه الزيارة متأثرة بالخلاف الذي كان واقعا بين القيادة السياسية في كل من مصر وليبيا بسبب جنوح السادات نحو أمريكا وقبوله لعملية التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، في حين أعلن القذافي رفضه لمبدأ التسوية السلمية وشكل جبهة عربية لمعارضة التحركات الأمريكية في هذا الشأن ، الأمر الذي اعتبرته واشنطن عرقله لسياستها في المنطقة وناصبت ليبيا والعقيد القذافي العداء .

(279) الأهرام – القاهرة في 28 مايو 1974، سجل الآراء 1974، ص 750 .

ولعل من الأسباب الهامة التي تفسر نمو وتطور العلاقات الليبية- السوفيتية ، أن واشنطن كانت تدفع القذافي نحو مزيد من التقارب والتعاون مع السوفيت ، حيث كانت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بعد حرب أكتوبر 1973 هي استمرار العمل من أجل عزل العرب عن الاتحاد السوفيتي ، ومقاومة تسرب النفوذ السوفيتي إلى المنطقة ، وعدم تمكين السوفيت من القيام بأي دور في عملية التسوية السلمية ، لأن مشاركة الروس ستقوي من مواقف الدول المتشددة في حين تحرص الولايات المتحدة على إحباط التكتل العربي ضد السياسة الأمريكية(280).

وفي ظل هذه الأجواء شهدت مدينة طرابلس بليبيا في الفترة من 15-20 يوليو 1974 عقد الدورة الأولي للجنة الليبية – السوفيتية المشتركة ، لبحث قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنيكي ، وتم عقب المباحثات التوقيع على بروتوكول ، كما اتفق على أن يصل خلال عام 1974 لفيف من الخبراء السوفيت لمناقشة قضايا التعاون بشأن المشاريع المحددة التي يزمع الجانب الليبي تشييدها بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، كما استعرض المقدم أبو بكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس أركان القوات المسلحة الليبية في الرابع من سبتمبر مع "يوري ميلاييف" وزير الثقافة السوفياتي علاقات البلدين ، وبصفة خاصة العلاقات العسكرية(281) ،

(280) Mortin Indyk: Israel and Egypt in the Octaber 1973 War: The Effects of Political and Military Dependence onsmall powers Conflict, Unpuished, paper Canberra 1974, P12.

(281) وكالة أنباء تاس للأنباء ، في 20 يوليو 1974، سجل الاراء 1974، ص 1703 .

في حين ذكرت بعد المصادر الصحفية في 23 سبتمبر 1974 أن الوجود السوفيتي في الفترة الأخيرة بدأ يتزايد وبشكل ملحوظ في مجالات مختلفة في ليبيا ، متمثلاً في زيادة أعداد العسكريين السوفييت وارتفاع عدد الأطباء والممرضين الذين يزاولون نشاطهم هناك ، وأضافت هذه المصادر أن الاتحاد السوفيتي باع لليبيا في الفترة الأخيرة أسلحة ومعدات عسكرية ، وان الجانبين الليبي والسوفيتي وقعا على اتفاقية للتعاون في مجال الطيران المدني والنقل الجوي بين البلدين ، عقب زيارة وفد الطيران المدني السوفيتي لليبيا في الفترة من 20 إلى 27 أكتوبر 1974 .

وتأكيداً على هذا التطور في العلاقات بين البلدين صرح العقيد القذافي في حديث صحفي أن العلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفيتي تشهد نمواً واطراداً ، وأنه كان من الضروري أن يفهم كل منا الأخر ، وأضاف إلى أن هناك اتصالات مع القيادة السوفيتية انتهت إلى الاتفاق المبدئي على أن يقوم الزعيم السوفيتي " بريجيينيف" بزيارة ليبيا في مارس المقبل(282) ، ومع أن الزيارة المزمعة لم تتم في مارس كما أشار العقيد القذافي ، ومع توجيه القذافي اللوم للاتحاد السوفيتي لأنه ترك المبادرة بعد حرب أكتوبر في يد أمريكا، إلا أن القذافي أكد على أن علاقات ليبيا بالاتحاد السوفيتي لم تتأثر كعلاقات دولة .

---

(282) وكالة الأنباء العراقية – في 4 سبتمبر ، 27 أكتوبر 1974، سجل الآراء 1974 ص 1703.

وقد سجل المراقبون خلال عام 1975 تطوراً خطيراً في العلاقات الليبية- السوفيتية بدأت بزيارة "اليكس كوسيجين " رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي لليبيا في الفترة من 12-15 مايو عام 1975، والتي نم خلالها بحث سبل التعاون بين البلدين وتنمية العلاقات في شتي المجالات ، وعقدت ليبيا مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا تحصل بمقتضاه على صفقة أسلحة سوفيتية كبيرة(283) ، ويذكر أن وساطة سورية فلسطينية كان لها دور في إتمام هذه الصفقة ويذكر أيضا أن هذه الصفقة سببت قلقاً كبيراً لدي الدوائر الأمريكية والصهيونية ، أيضا كان الانزعاج واضحاً في مصر من هذه الصفقة ، فطبقا للبيانات التي نشرت في مصر فقد ارتفع حجمها عن قيمتها الحقيقية وهو بليون دولار إلى أربعة بلايين دولار ، وقيل إن هذه الصفقة تضمنت بين بنودها قوة مدرعة تصل إلى ألفى دبابة ، كما ذكر أن ليبيا وافقت بمقتضى هذه الاتفاقية على إقامة قواعد عسكرية سوفياتية برية وبحرية وجوية على أراضيها وموانيها ، وان الاتفاق يقضي بأن يمد الاتحاد السوفيتي ليبيا بكل الأسلحة المتطورة التي تنتجها المصانع الحربية السوفياتية والتي تمتنع موسكو عن إمداد دول المواجهة بها(284) ، كما أن الاتحاد السوفيتي اشترط لتوقيع هذه الصفقة أن يبعث إلى ليبيا بخبراء في جميع النواحي العسكرية ، وعلى جميع المستويات ، وذلك لكي يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسية من التحالف العسكري بين الاتحاد السوفيتي وليبيا في جنوب البحر المتوسط ، أيضا كانت هناك إشارة واضحة إلى أن الذي سيقوم بتشغيل الطائرات التي ستحصل عليها ليبيا ضمن هذه الصفقة هم طيارون روس(285).

---

(283) صحيفة السفير اللبيانية – في 31 يناير 1975، حديث صحفي للعقيد القذافي ، السجل القومي، المجلد السادس 1974-1975، ص ص 239-248.

(284) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب والسلام)، دار الشرق ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1996 ، ص 328 .

(285) نفس المرجع ، ص 330 .

ولم يقف التعاون الليبي السوفيتي عند هذا الحد فقبل أن ينتهي شهر مايو 1975 وصل إلى موسكو السيد عمر المحيشي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير التخطيط ليبحث مع المسئولين السوفيت إمكانية التعاون بين البلدين في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية(286) ، وأشار المصدر الذي أورد هذا الخبر إلى أن الاتفاق العسكري الذي وقع بين ليبيا والاتحاد السوفيتي ، وافقت ليبيا بمقتضاه على إقامة قواعد عسكرية سوفيتية برية وجوية وبحرية على أراضيها وفي موانيها(287) ، في حين نفى العقيد القذافي منح أية تسهيلات أو قواعد عسكرية للسوفيت في ليبيا ، وقال إن الدولة التي تحتفل بجلاء القواعد عن أراضيها – هل من المعقول أن تعطي قواعد" ؟! ، بينما لم ينكر القذافي أخبار صفقة الأسلحة السوفيتية ، ولكنه رفض الإعلان عن قيمتها ، مؤكداً على أن الغرض من هذا السلاح هو مواجهة العدو المشترك وتقوية القدرة الدفاعية العربية(288) ، كما أكد القذافي على أنه يسعى لإقامة علاقات عربية – سوفيتية من نوع جديد ، وأنها ستكون علاقات استراتيجية لا مرحلية ، ليست وليدة ظروف مؤقتة ، وأن معالم هذه العلاقات سوف تتحدد في الشهور القادمة ، وأشار إلى أنه بعث برسالة إلى الزعيم السوفيتي " بريجنيف " لبحث هذا الموضوع في موسكو ، وأنه في انتظار رد السوفيت(289) ،

---

(286) مجلة السياسة الدولية ، العدد (41) يوليو 1975، (شهريات الأحداث الدولية) مؤسسة الأهرام ، القاهرة 1975 ، ص 234 .

(287) نفس المصدر : ص 240

(288) صحيفة الديار اللبنانية – حديث صحفي للعقيد القذافي ، 23 يونيو 1975 ، السجل القومي ، المجلد السادس ، ص ص 477-497 .

(289) صحيفة بيروت المساء – العدد 94 ، حديث صحفي للعقيد القذافي ، في 26 أغسطس 1975 ، السجل القومي ، المجلد السابع ص 186 .

ولكن بعض المصادر الصحفية عادت لتؤكد أن الزعيم الليبي معمر القذافي وافق على السماح للسفن السوفيتية بالحصول على تسهيلات بحرية ، تسمح لها بدخول ميناءي طبرق ومرسى الهلال للتزود باحتياجاتها ، كما ذكر نفس المصدر أن وفداًً سوفيتياً وصل إلى طرابلس برئاسة " نازار ماتشانوف " رئيس جمهورية اوزبكستان السوفيتية لحضور الاحتفالات التي ستقام بمناسبة الذكرى الخامسة لجلاء القوات والقواعد الأمريكية عن ليبيا(290) .

ومن الملاحظ أن تطور العلاقات السوفيتية – الليبية إلى جانب المواقف الليبية من بعض القضايا الإقليمية والدولية ، قد أنعكس بدرجة كبيرة على العلاقات الليبية – الأمريكية ولجأت واشنطن إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من نظام القذافي وليبيا وتمثل ذلك في فرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا في عام 1975 ، ورفضت الإدارة الأمريكية كما رأينا سالفاً تسليم طائرات نقل سبق لليبيا التعاقد عليها كما فرضت حظراً على بعض المعدات الإلكترونية ، وسجل عام 1975 بداية تدهور حقيقي في العلاقات بين واشنطن وطرابلس ، وبدأت العلاقات الأمريكية – الليبية في النصف الثاني من السبعينيات تدخل منحنى من الفتور والتدهور(291) ساعد على ذلك تباين واختلاف رؤية ومواقف البلدين من عدد من القضايا الدولية والإقليمية والتي ستعرض لها الدراسة في الفصول القادمة فكان قبول مصر للدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل ، والقبول بالوساطة الأمريكية واتجاه الرئيس السادات نحو أمريكا ، قد أنعكس بدوره على العلاقات المصرية – السوفيتية خاصة بعد اتخاذ السادات لقرار إلغاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي في 13 مارس عام 1976 .

(290) مجلة السياسة الدولية ، العدد 42 أكتوبر 1975 ، شهريات الأحداث الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 198.

(291) السيد عوض عثمان ، المواجهة الأمريكية – الليبية مرجع سابق ص 59 .

على الجانب الأخر كان الرفض الليبي المعلن للتحركات الأمريكية في المنطقة ، ولعملية التسوية السلمية ن وللموقف المصري من القبول بعقد صلح مع إسرائيل وإجراء محادثات سلام مصرية إسرائيلية قد أنعكس بدرجة كبيرة على العلاقات المصرية الليبية وأدى إلى تدهورها إلى درجة القطيعة ، وساهم وبدرجة كبيرة على زيادة التقارب بين ليبيا والاتحاد السوفيتي ، حيث كان الأخير يهمه تنمية العلاقات الليبية - السوفيتية في محاولة للحفاظ على استمرار الدور السوفيتي في المنطقة ، وإيجاد بديل عن مصر ،بينما كانت ليبيا حريصة على تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي بعد تدهور علاقاتها مع مصر وفي ظل المواقف والتهديدات الأمريكية لليبيا(292) ، وقد عبر العقيد القذافي عن ذلك بقوله " إن من أسباب تطور وتوطد علاقات ليبيا بالاتحاد السوفيتي ، هو أن الاتحاد السوفيتي لم يعاملنا معاملة أمريكا ، الاتحاد السوفيتي تعهد بمساندة كفاحنا المشروع والدفاع عن أنفسنا ، وباع لنا السلاح الذي يمكننا من زيادة قدرتنا الدفاعية ، وفي المجال الاقتصادي لم يحجب عنا تعاونه الكبير في كل المجالات وما دام هو يصادقنا نحن نصادقه ، وأضاف أن أمريكا على عكس ذلك فهي تحرص على العدوان ضدنا ، وترفض تسليم البضائع التي دفعنا ثمنها مقدما ، في حين يبدي السوفيت تعاوناً كبيراً معنا في تلبية احتياجاتنا المدنية والعسكرية ، وأضاف القذافي أن مواقف الاتحاد السوفيتي في المجال الدولي ليست هي مواقف أمريكا ، لأن الاتحاد السوفيتي يؤيد كفاحنا ويقف معنا ضد الاستعمار الجديد الذي تقوده أمريكا في العالم(293) .

---

(292) صحيفة صنداي بلجراف البريطانية – في 2 مايو 1976 (حديث صحفي للعقيد القذافي) السجل القومي المجلد السابع ص ص 778-779 .

(293) خطاب العقيد القذافي في الذكرى السابعة لجلاء القواعد الأمريكية ، 11 يونيو 1977 ، طرابلس ، السجل القومي ، المجلد الثامن 1976 / 1977 ، ص ص513 – 516 .

كما أكد القذافي في حديث آخر مع صحيفة لوموند الفرنسية على أن التجربة أثبتت أن الاتحاد السوفيتي صديق وهو لا يتدخل في شئوننا الداخلية ، ويقاوم مثلنا الإمبريالية والاستغلال والاستعمار ، وإن في روسيا ملايين المسلمين يمارسون شعائرهم الدينية ومثلهم من الملحدين وأن ذلك ليس له أثر على السياسة السوفيتية ، أو على الأحداث الدولية ، وأضاف القذافي " أن موقفه السابق من الخلاف الأيديولوجي والعقائدي يرجع إلى أمور ضميرية شخصية لا صلة لها بكبريات المشاكل والمواضيع السياسية "(294) .

ولعل هذا التصريح يسجل تراجعاً نسبياً في موقف العقيد القذافي من المذهب الشيوعي والماركسية ، ففي حديث أخر قال إن الإلحاد شيء والماركسية شئ أخر والاشتراكية شئ والرأسمالية شيء آخر ، وإن الإلحاد مدرسة قديمة موجودة منذ وجود الإنسان على الأرض ، وربما يكون ماركس أحد تلاميذ الإلحاد ، وليس الأهم ما هو دين هذا أو ذاك ولكن المهم هو سلوك الإنسان ، والذي يبدو الآن هو أن الماركسيين والمسلمين أقرب لبعضهم من المسلمين إلى اليهود والمسيحيين ، لأن المسيحيين واليهود متحدون على قتل الحرية في الأرض(295) .

وخلال النصف الثاني من عام 1978 قام العقيد معمر القذافي بجولة في بعض الدول الاشتراكية حيث أعرب في حديث له في مدينة " براغ " بتشكوسلوفاكيا عن أملة في إعادة بناء جسور الصداقة بين الأمة العربية والقوى الاشتراكية ،

([294]) صحيفة لوموند الفرنسية ، في 16 سبتمبر 1977 (حديث صحفي للعقيد القذافي) السجل القومي ، المجلد التاسع 1977 / 1978 ، ص 127.

([295]) إذاعة أوربا رقم (1) فرنسا ، في 19 يونيو 1978 ، (حوار صحفي للعقيد القذافي مع نادي الصحافة) السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص ص 827 – 828 .

مؤكدا على إيمان القوى التقدمية في الوطن العربي بأن الدول الاشتراكية هي حليف طبيعي لها في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية المعادية للإسلام والحرية والتقدم لأنها عدو مشترك لنا جميعاً(296) " ، ورداً على سؤال حول تقييم أمريكا للعلاقات بين ليبيا والاتحاد السوفيتي، قال القذافي " إنها تعرف إن الاتحاد السوفيتي صديق لليبيا ، وليبيا صديق للاتحاد السوفيتي ، ونعرف أن هذا أمر واقع ، ونحن فعلاً مقتنعون بصداقة الاتحاد السوفيتي صادقون في ذلك ومتمسكون بها لأن هناك أهدافاً مشتركة بيننا وبين الاتحاد السوفيتي لأن عدو عدوك صديقك ونحن الاثنان عدوان لأمريكا عدوان للاستعمار والصهيونية ن وأضاف القذافي أن أمريكا تضع ليبيا في القائمة السوداء لا تبيع لها حتى مذياع ، بينما يبيع الاتحاد السوفيتي لليبيا عابرات الحدود والطائرات الاستراتيجية ، ورغم استقلال وحياد ليبيا ، إلا أنها لو وضعت في خيار في ساعة من الساعات ، أن تقاتل مع العلم الأحمر أو مع العلم الأبيض حتما في هذه الأوضاع القائمة ستقاتل مع العلم الأحمر رغم أننا لسنا شيوعيين "(297) .

ومن الواضح أن سياسة العجرفة والتسلط التي أتبعتها أمريكا حيال المنطقة كان لها مردود عكسي على مصالحها في المنطقة ، ودفعت بعض الدول العربية إلى المعسكر الشرقي ، وكان واضحاً أيضاً فشل سياسة الولايات المتحدة في كل محاولات الاستقطاب والتبعية التي لجأت إليها مع دول المنطقة ،

---

(296) كلمة العقيد القذافي ، في مدينة " براغ " في 20 يونيو 1978 ، أثناء زيارته لتشيكوسلوفاكية ، السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص ص 871– 876

(297) كلمة العقيد القذافي في الجلسة الختامية لمؤتمر الشعب العام ، بطرابلس ، في 19 يناير 1981 ، السجل القومي ، المجلد الثاني عشر 1980/1981، ص ص 443 – 453 .

وأن استثنينا من ذلك بعض الأوضاع مع بعض الدول العربية التي قبلت حكوماتها وليس شعوبها الدوران في فلك الولايات المتحدة والمعسكر الغربي ، ولكن ليس معنى ذلك أن الاتحاد السوفيتي قد نجح تماماً في أن يكون له نفوذ ما في المنطقة ، ولكن المواقف الأمريكية من بعض الأنظمة العربية التي رفضت سياسة واشنطن في المنطقة كانت من أهم الأسباب التي دفعت هذه الأنظمة إلى تطوير وتنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي .

فمن الملاحظ أنه مع بداية حقبة الثمانينيات تزايد الضغط الأمريكي على ليبيا ولجأت الولايات المتحدة إلى اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية وعسكرية أكثر صرامة ضد نظام القذافي ، وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك إلى حرص القذافي على تنمية وتقوية علاقاته مع الاتحاد السوفيتي وتعزيزها لمواجهة التهديدات والضغوط الأمريكية على ليبيا(298) ، ورغم إدراك الإدارة الأمريكية لفشل سياستها ضد العقيد القذافي وليبيا إلا أنها استمرت في تلك السياسة ، فقد جاء في التقرير الذي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية " لوليم كاسي " رئيس جهاز الوكالة بعد تسلمه مهام منصبه بثلاثة أيام أن أهداف الاتحاد السوفيتي تتفق وتوجهات سياسة العقيد معمر القذافي المعادية للغرب ، وأن السوفيت يحققون مكاسب كبيرة بالعملة الصعبة من مبيعات الأسلحة الوفيرة لليبيا ، والتي قدرت ببليون دولار في السنة " واعترف التقرير بأن العقيد القذافي ليس " لعبة " في يد السوفيت ، ولكن علاقاته بالسوفيت كانت حميمة أكثر مما ترتاح إليه أمريكا ، وهذا يعتبر ذنباً خطيراً في نظر أمريكا(299) .

([298]) من حديث العقيد القذافي مع مراسل شبكة " سي . سي . أس " الأمريكية في 21 أغسطس 1981 السجل القومي ، المجلد الخامس عشر 1983، ص ص 61 – 79 .

([299]) Nizam , Sharbi : America and the Aarabs , Op. Cit, p 624 .

وبالرغم مما جاء في هذا التقرير إلا أن الولايات المتحدة ظلت على غطرستها وعداوتها ضد ليبيا وقائدها العقيد معمر القذافي ، الذي ساهم صموده في وجه التهديدات الأمريكية إلى رفع مكانته بين شعبه وبعض الشعوب العربية ، كما مكنته المواقف الأمريكية من تطوير علاقاته مع الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية والتي استطاع من خلالها تقوية دفاعاته العسكرية وزيادة قدرات القوات المسلحة الليبية ، وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكتلة الشرقية وليبيا ، حيث دخلت لخزانات الأولى مليارات من الدولارات نتيجة لتدفق مبيعات الأسلحة إلى ليبيا وكثرة المشروعات الإنمائية التي قامت بها في ليبيا ، وهذا ما أعترف به تقرير الحكومة الأمريكية في يوليو 1994 والذي أكد على أن التفاهم الليبي السوفيتي قد ساعد العقيد معمر القذافي على دعم قدرات ليبيا العسكرية ، وتدفق الأسلحة من الكتلة الشرقية إلى ليبيا ، ولم يضع الاتحاد السوفيتي قيوداً على تذويد ليبيا بالسلاح سوى أن لا تستخدم هذه الأسلحة في شيء مناقض للأهداف السوفيتية ، وقد ساعد ذلك القذافي على تعويض خسارته من الأسلحة في حربة مع تشاد ، ومكنه من بناء قواته المسلحة(300) ، ففي عام 1981 ذكرت أحد المصادر الإعلامية أن ليبيا طلبت من الاتحاد السوفيتي كميات كبيرة من الأسلحة تصل قيمتها إلى 12 بليون دولار ، وقال المعلقون العسكريون أن لدى ليبيا أسلحة ودبابات وطائرات أكبر من قدرة الجيش الليبي "40 " ألف مره على استعمالها ، في حين أكد القذافي على أن بلاده تخلت عن فكرة الجيش النظامي وأن الموجود في الجماهيرية الليبية هو الشعب المسلح(301) ،

([300]) U. S. Department of published By the Bureau of public Affairs, OP. Cit, July 1994 .

([301]) محطة تلفزيون (ايه – بى – سى) الأمريكية ، حديث مع العقيد القذافي في 14 مايو 1981 السجل القومي ، المجلد الثاني عشر 1980 / 1981 ص ص 807 – 814 .

وفي عام 1983 كانت ليبيا هي رابع دولة بعد الاتحاد السوفيتي وسوريا وبلغاريا تحصل على طائرات هليكوبتر المتطورة من طراز " سي – 514 " لمهمات مضادة للسفن والغواصات ، من الاتحاد السوفيتي(302) ، كان ذلك نتيجة لتطور العلاقات بين موسكو وطرابلس في مواجهة التهديدات الأمريكية للجماهيرية الليبية وأساليب الحظر والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية التي اتسمت بها سياسة واشنطن نحو ليبيا .

هكذا كانت مواقف الولايات المتحدة وسياستها نحو ليبيا والتي اتسمت بالتشدد والعداوة قد دفعت العقيد القذافي إلى تطوير علاقاته مع السوفيت ، حيث اتجهت ليبيا نحو تطوير وتقوية قدراتها الدفاعية ، فحصلت في الخامس من أبريل عام 1989 على قاذفات متطورة من طراز سيخوي 24 والتي يصل مداها الصاروخي إلى إسرائيل الأمر الذي دفع المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية إلى القول بأن بيع أي نوع من الأسلحة المتطورة لليبيا يعد أمراً خطيراً ومن شأنه أن يهدد جيران ليبيا ، برغم أن الخارجية السوفيتية رفضت نفي أو تأكيد هذه الصفقة ، لكنها أكدت على أن الاتحاد السوفيتي يتعاون مع الجماهيرية الليبية والكثير من البلدان الأخرى في مجال تعزيز أمنها ، وينطلق ذلك من مبدأ تقديم العون في تأمين الاحتياجات الدفاعية وهو ما يتبعه مع الجماهيرية الليبية أيضا(303) .

---

(302) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان 13– 14 (أبريل – يوليو 1985) أبرز صفقات الأسلحة للدول العربية 83/8/1 – 1984/10/1، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1985 ، ص 322 .

(303) محمود عزمي: (سخوي – 24 د) إضافة نوعية لل طيران العربي ، مرجع سابق ص 247 .

الفصل الثالث

الصراع العربي الإسرائيلي في العلاقات الليبية الأمريكية

الركائز التي قامت عليها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتعارض ذلك مع توجهات سياسة الثورة الليبية .

قرار حظر تصدير النفط في أكتوبر 1973 ورد الفعل الأمريكي على هذا القرار .

الموقف الليبي من عملية السلام في الشرق الأوسط وتعارض ذلك مع سياسة واشنطن في المنطقة .

الركائز التي قامت عليها سياسة الولايات المتحدة نحو الصراع العربي – الإسرائيلي وتعارض ذلك مع توجهات الثورة الليبية

وبعد أن تناولنا في الفصل السابق للعوامل التي أدت إلى بداية الصدام بين توجهات الثورة الليبية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، نتعرض الآن لقضية الصراع العربي الإسرائيلي والتي شكلت حجر زاوية على طريق تدهور العلاقات الأمريكية الليبية حيث شكلت قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي حلقة هامة في سلسة الأزمات التي شهدتها العلاقات الليبية- الأمريكية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969. فقد كان للتباين الواضح بين موقفي البلدين من تلك القضية أثره الهام على سير العلاقات بينهما ، حيث قامت سياسة الولايات المتحدة على عدة ركائز أساسية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، أهمها التزام الإدارة الأمريكية والكونجرس بتوفير الدعم والحماية للكيان الصهيوني في فلسطين ، بما يضمن استمرار ونمو دولة إسرائيل ، وقد انطلق هذا الموقف من إيمان الدوائر الأمريكية بأن إسرائيل تعد قاعدة أمريكية متقدمة تقف على مقربة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي تختصر كثيراً من الوقت والتكاليف المرتبطة بالقوات في أية مواجهة متوقعة بين العملاقين، وقد حاولت حكومة إسرائيل الاستفادة من هذه الرؤية في الاعتماد على التأثير المباشر على القوي غير الحكومية من خلال اللوبي الصهيوني لبناء جماعة ضغط قوية موالية لإسرائيل داخل الولايات المتحدة ، واستخدامها لتبني سياسة تخدم المصالح الإسرائيلية ، وقد نجحت إسرائيل في تحقيق ذلك ،

حيث تبني الكونجرس الأمريكي فكرة أهمية إسرائيل كمرساة هامة يمكن الاعتماد عليها من قبل العالم الحر في الأمور الاستراتيجية والعسكرية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط(304)، أيضا أيد المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي البرنامج السياسي للحزب ، والذي تضمن التعهد بإمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه من الطائرات والمعدات العسكرية الحديثة، والتي تضمن المحافظة على قوة إسرائيل الرادعة في مواجهة التهديدات العربية باستئناف الحرب، خاصة في ظل المعونة العسكرية السوفيتية المقدمة للجانب العربي، كما تعهد الحزب الديمقراطي في برنامجه الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس(305) ، ولعل ذلك يبرهن على عمق الوجود الإسرائيلي والصهيوني في قلب عملية صنع السياسة الأمريكية ذاتها عبر التأثير الذي تمارسه على مجموعة من رجال الكونجرس.

ومع بداية عهد جديد في ليبيا بثورة الفاتح من سبتمبر ، شهدت الولايات المتحدة عهداً جديداً بتولي الرئيس نيكسون مقاليد الحكم ، وساد الدوائر الدبلوماسية العربية العاملة في واشنطن جو من التفاؤل والأمل بهذا التغير وقال أحد السفراء العرب " أن أي شئ سيكون أفضل بالنسبة لنا من سنوات رئاسة جونسون " ، فقد جاء فوز نيكسون بدون أصوات اليهود لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة(306)،

(304) جمال عبد الجواد : العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية 1948-1982 (المسار ومنطق التطور) ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (13،14) أبريل ، يوليو 1985، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ص ص 32-33.

(305) مجلة السياسة الدولية ، العدد (30) أكتوبر 1972، (شهريات الأحداث الدولية) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 228 .

(306) الحياه : لبنان – العدد 6992، في 22 يناير 1969، سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية ، دار الأبحاث والنشر ، بيروت 1969 ، ص 52.

وفي أول مؤتمر صحفي للرئيس نيكسون في البيت الأبيض ، قال بالنسبة لموضوع الشرق الأوسط " أن الإدارة الأمريكية الجديدة منفتحة على كل الاقتراحات والمبادرات التي تتيح تجنب انفجار برميل البارود في الشرق الوسط ، وأن أي انفجار في هذ المنطقة من العالم يمكنه أن يؤدي إلى مجابهة مباشرة بين الدولتين النوويتين الكبيرتين وهذا ما لا يتمناه أحد" وأضاف نيكسون أنه سيخصص عطلة الأسبوع المقبل لدراسة مشكلة الشرق الأوسط دراسة كاملة مع مجلس الأمن القومي(307)- وهو أعلى هيئة استشارية في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة .

وجدير بالذكر أنه تم حديثا في الولايات المتحدة الكشف عن تسجيلات للرئيس الأمريكي السابق نيكسون قال فيها، أن اليهود خطر يهدد بانهيار أمريكا، وتضمنت التسجيلات حواراً بين نيكسون والقس "بيل جراهام " قال فيها نيكسون " إن كثيرا من اليهود أصدقاء لي ويعلمون أنني صديق لإسرائيل، ولكنهم لا يعلمون حقيقة مشاعري بخصوص ما يفعلونه في أمريكا وأنا لا أملك السلطة ولا الوسيلة للتعامل معهم " ، وأضاف نيكسون " أنه لابد من كسر احتكار اليهود لوسائل الإعلام الأمريكي وسيطرتهم الكاملة عليها(308) " ورغم أن هذه كانت رؤية الرجل الأول في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لليهود وإسرائيل إلا أن ذلك لم يمنعه من السير على نهج سلفه في سياسة الولايات المتحدة نحو إسرائيل وقضية الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد تبنت إدارة نيكسون سياسة تقوم على محاولة تحقيق تسوية سلمية لتلك القضية

([307]) النهار – لبنان ، العدد 10230، في 28 يناير 1969 ، (عن رويتر ، و. ص. ف)، سجل الآراء 1969 ، ص 52 .

([308]) الأخبار – القاهرة ، العدد 15554 ، السنة 50 ، في 4 مارس 2002 ، تحت عنوان (الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون اليهود خطر يهدد بانهيار أمريكا) ، ص 1 .

ولكن من خلال محاولة فرض سياسة الأمر الواقع وإجبار دول الطوق (مصر وسوريا والأردن) على القبول بعقد صلح مع إسرائيل وفقاً للرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، ولجأت إدارة نيكسون إلى اتباع سياسة الترغيب والترهيب مع الدول العربية ، وحاولت واشنطن الحيلولة دون تمكين الدول العربية من بناء مؤسساتها العسكرية ، خاصة بعد حرب يونيو 1967.

ومع بداية السبعينيات وتدفق واردات الأسلحة السوفيتية إلى الدول العربية ، نجح هنري كيسنجر(*)- مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون في ذلك الوقت – في تغيير موقف إدارة نيكسون وسياستها من موقف "متوازن" تجاه إسرائيل والفلسطينيين إلى موقف موال لإسرائيل عن سابق قصد(309)، كما طالب عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكي إدارة نيكسون بأن تتخذ المبادرة لتأمين إيجاد حل للنزاع العربي - الإسرائيلي وذلك بإرغام الدول العربية على تحمل مسئولياتها بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وأن تزيد واشنطن حجم المساعدات العسكرية لإسرائيل بصفتها الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه.

وفي هذا الخصوص أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قرار يقضي بأن يقوم الرئيس الأمريكي نيكسون باتخاذ الخطوات اللازمة في أسرع وقت لتزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم التي تمكنها من امتلاك القوة الرادعة ، والتي تحقق لها التفوق على الدول العربية التي حصل بعضها على أسلحة متطورة(310) ،

(*) هنري كيسنجر يهودي ألماني المولد هاجر إلى الولايات المتحدة مع والده أيام الحكم النازي في ألمانيا سنة 1938 ، استطاع كيسنجر أن يهمش دور وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز ، ثم تولي هو وزارة الخارجية في عام 1971 حيث تمكن من تشديد قبضته على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية .

(6) فواز جرجس : السياسة الأمريكية تجاه العرب ، مرجع سابق ، ص ص 59-60 .

(7) جمال عبد الجواد : المرجع السابق ، ص 43 .

وفي هذا الصدد ذكرت جريدة " جيروزاليم بوست " أن الرئيس نيكسون بعث في 30 يونيو عام 1970 برسالة إلى " جولدا مائير " رئيسة وزراء إسرائيل ، أكد فيها على أن واردات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل لن تخضع لأي شرط سياسي(311) ، ولم يمض أسبوع على هذه الرسالة إلا وكانت الأسلحة تغادر ميناء " كليفلاند" بالولايات المتحدة في طريقها إلى إسرائيل ، بينما ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن أن هذه الشحنة تمت بموجب برنامج بيع الأسلحة الأمريكية لإسرائيل(312) .

وكان واضحا أن أهم السمات المميزة لعملية التسليح الأمريكي لإسرائيل هي ضمان تفوق إسرائيل كماً وكيفاً على الدول العربية ، حيث ذكرت إذاعة كولومبيا نقلاً عن مراسلها " أن الولايات المتحدة تستخدم أجرام الاستكشاف الفضائية لتقرير العدد الذي يتعين عليها تزويد إسرائيل به من الطائرات الحربية(313) ، كما أجمعت التقارير التي بعث بها مراسلو الصحف البريطانية في واشنطن ، على أن هناك اتفاقاً سرياً تم التوصل إليه بين أمريكا وإسرائيل يقضي بتزويد إسرائيل بالطائرات التي طلبتها من طراز " فانتوم وسكاي هوك "، وقالت مجلة نيوزويك الأمريكية أن نيكسون أمر بتسليم إسرائيل فوراً ستة طائرات فانتوم من مجموعة الطائرات التي يجري تجميعها لحساب سلاح الطيران الأمريكية(314) .

([8]) و.ص.ف : في 30 يونيو 1970، سجل الآراء 1970، ص 729 .

([312]) رويتر : في 9 يوليو 1970، سجل الآراء 1970، ص 329 .

([313]) روتير : في 13 يوليو 1970، سجل الآراء 1970، ص 730.

([314]) الأهرام ، القاهرة : في 15 يوليو 1970، سجل الآراء 1970، ص 730 .

وهذا يؤكد مدي حرص إدارة نيكسون على دعم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بأحدث الأسلحة الأمريكية بما يمكنها من تحقيق قوة ردع كافية للدول العربية إذا ما فكرت في شن حرب ضد إسرائيل لاستعادة أرضها المحتلة عن طريق القوة ، وإرغام الدول العربية على القبول بمبدأ التسوية السليمة التي تفرضها إسرائيل والولايات المتحدة ، وهذا ما أكد عليه " وليم روجرز" وزير خارجية الولايات المتحدة في تصريح له أثناء زيارته للكويت بقوله " إنه من الضروري أن تقوم مباحثات مباشرة أو غير مباشرة على الأقل إذا أريد تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وان إرسال الولايات المتحدة الأسلحة لإسرائيل يستهدف الحفاظ على السلام، وميزان القوي في المنطقة ، لأن الاتحاد السوفيتي يواصل إرسال شحنات الأسلحة إلى مصر(315) " .

وعقب تولي هنري كيسنجر وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1971- والمعروف بميوله الصهيونية – بدا واضحاً مدي انقياد الإدارة الأمريكية إلى نزوات إسرائيل ورغباتها، خاصة بعد صعود كيسنجر وزيادة سطوته وسيطرته على سياسة الولايات المتحدة الخارجية بعد فضيحة " ووترجيت " التي هزت رئاسة نيكسون (316) ، أيضاً كان واضحاً منذ بداية عهد نيكسون اتفاق الإدارة الأمريكية والكونجرس على ضرورة زيادة الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل في مواجهة العرب،

---

(315) مجلة السياسة الدولية ، العدد (30) أكتوبر 1972، مرجع سابق ، ص 229 .

(316) Edward. R. Shechar : The Arobs, Israelis and Kissinger: Asecret History of American Diplomacy in The Middle East, New York: Reader's Digest press, 1976, P.22.

حيث دعا الزعيم الجمهوري في مجلس الشيوخ السناتور" هوكست" حكومة الرئيس نيكسون إلى بيع المزيد من الطائرات الحربية المتطورة إلى إسرائيل، كما تزعم الزعيم الديمقراطي في مجلس الشيوخ " مايك مانسفيلد " فكرة ضرورة أن تحصل إسرائيل على الطائرات الحربية كإجراء مضاد لاتساع نطاق التورط السوفياتى في مصر ، وقال " أعتقد بأن هذا يجب أن يتم للمحافظة على التوازن(317) " .

وهكذا كان الالتزام الأمريكي نحو إسرائيل منذ إنشائها قيد على توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق الأوسط ، فمنذ قيام دولة إسرائيل التزمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيت الأبيض وكذلك الكونجرس الأمريكي بضمان الأمن والحماية للكيان الصهيوني في فلسطين ، ومحاولة فرض حل سلمي يحقق مصالح إسرائيل وطموحاتها حتى ولم يحقق هذا الحل الحد الأدنى من الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني ، وقد عبر ريتشارد نيكسون عن ذلك الالتزام بقوله " لقد حققنا الكثير في الأربعين سنة الماضية ، فمنذ عام 1948 ضمنا بقاء دولة إسرائيل ، لقد أمرت في حرب 1973 ببدء جسر جوي ضخم للمعدات والموارد التي مكنت إسرائيل من وقف تقدم سوريا ومصر على جبهتين ، أن التزامنا ببقاء إسرائيل التزام عميق، فنحن لسنا حلفاء رسميين ، وإنما يربطنا معاً شئ أقوي من أي قصاصة ورق، إنه التزام لم يخل به أي رئيس في الماضي أبداً وسيفي به كل رئيس في المستقبل بإخلاص ، أن أمريكا لن تسمح أبداً لأعداء إسرائيل الذين أقسموا على النيل منها بتحقيق هدفهم في تدميرها "(318) .

([317]) رويتر ، و.ص.ف ، في 14 يوليو 1970، سجل الآراء 1970، ص 730 .

([318]) ريتشارد نيكسون : نصر بلا حرب 1999، مرجع سابق ، ص 291 .

وإذا كانت هذه هي الرؤية الأمريكية لطبيعة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، فإن بعض القادة العرب كانوا لا يدركون تلك الحقيقة الواضحة وكان بعضهم مازال يحدوه الأمل إن تغير واشنطن سياستها المنحازه لإسرائيل ، وقد فسر البعض قرار الرئيس السادات عام 1972 بطرد الخبراء العسكريين السوفيت من مصر أنه جاء كمحاولة لجر الولايات المتحدة بعيداً عن إسرائيل(319) ، ويذكر هنري كيسنجر في مذكراته " أن الرئيس السادات عندما أقبل على إقصاء المستشارين السوفيت عن مصر عام 1972، لم يكن ذلك لإزالة عائق يمنعه من خوض الحرب التي يخطط لها فحسب ، بل كان أيضا من أجل التقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية(320) " ولعل كيسنجر قد مس أرض الواقع العربي ، فقد كان الرئيس السادات فعلاً يعلق آمالاً كبيرة في أن يصل إلى تسوية سلمية سياسية عن طريق الولايات المتحدة فقد صرح بذلك أكثر من مرة ، كان أهمها عندما أكد أن 99% من أوراق حل المشكلة بيد الولايات المتحدة ، بل أنه خول مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل للالتقاء بمختلف المسؤولين والشخصيات الأمريكية ، ولكن الرئيس السادات صدم عندما خاض غمار التجربة بينما اعترف كيسنجر في مذكراته أن الإدارة الأمريكية كانت تسعي إلى ضرب إسفين بين الاتحاد السوفيتي ومصر بطريقة تسعي إلى منع السادات من الالتجاء إلى موسكو وطلب عونها(321) ،

---

(319) Edward R.Sheehar : The Arabs, Israeles, OP. Cit, p.24.

(320) هنري كيسنجر : مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ، الجزء الرابع ، ترجمة خليل فرحات ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولي ، دمشق 1985، ص 318.

(321) هنري كيسنجر : المصدر السابق ، ص 523 .

ولعل موقف الولايات المتحدة كان واضحاً خلال حرب أكتوبر 1973 والذي ارتكز على الحيلوله دون الحاق الهزيمة بإسرائيل ، وكذلك الحصول من السوفيت على موافقتهم على تبني إجراء مفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع دون شروط أو تحفظات(322) .

وبعد حرب أكتوبر 1973 كان واضحاً أمام القوي العربية أن الولايات المتحدة هي التي حالت دون استرداد أرضهم المحتلة ودون تحقيق نصر على إسرائيل من خلال دعمها العسكري والسياسي لإسرائيل وقد ترك ذلك حالة من الاستياء والسخط في الشارع العربي ، وانعكس ذلك بدوره على القادة العرب وبدا واضحاً تبرم العرب من السياسة الأمريكية ، وانعكس ذلك بدوره أيضاً على العلاقات العربية الأمريكية بشكل سلبي ، بينما شهدت العلاقات العربية السوفيتية تنامياً ملحوظاً مع بعض الدول العربية خاصة ليبيا وبعض الدول العربية الأخرى التي عارضت تحركات السادات نحو أمريكا ، وكان من نتائج حرب أكتوبر أن موقف حلفاء الولايات المتحدة كإيران وتركيا واليونان لم يتفق والتقديرات الأمريكية ، حيث امتنعوا عن التورط في هذه الحرب ، بينما كان استمرار التوتر في المنطقة من شأنه أن يساعد على أضعاف علاقات واشنطن بحلفائها في أوروبا الغربية واليابان ، بعد أن تبين أن مصالح هذه الدول لا تتطابق دائما مع المصالح الأمريكية ، أيضا كان استمرار التوتر في المنطقة ينذر بتفجر الصراع بين العملاقين بعد أن أحدثت سياسة الوفاق بعضاً من التفاهم النسبي حول بعض القضايا الدولية بينهما ، ولكن في حرب أكتوبر أوشكت المجابهة أن تقع بعد أن هدد السوفيت يوم 22 أكتوبر بإرسال قوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 338 الخاص بوقف إطلاق النار بعد تلكؤ إسرائيل في تنفيذه ،

---

(322) نفس المصدر : ص 422 .

بينما أعلن البنتاجون حالة التأهب في صفوف القوات الأمريكية يومي 24،25 أكتوبر 1973(323) ، ومن ثم اتجهت الإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم سياستها في المنطقة ، حيث خلصت إلى ضرورة الحفاظ على أبعاد الاتحاد السوفيتي عن مجالات التأثير في أية تسوية لمشكلة الشرق الأوسط(324) ، مع ضرورة الاستمرار في تعزيز التفوق الإسرائيلي في إطار الضوابط المقننة للعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، كذلك العمل على تعميق الوجود الأمريكي في المنطقة من خلال بعض النظم العربية المحافظة والصديقة للولايات المتحدة ، ومن ثم انتقلت الولايات المتحدة في مرحلة تالية من دور الوسيط إلى دور الشريك في عملية التسوية السلمية(325) .

وكان واضحاً أن سياسة الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر ترتكز على عدة محاور رئيسية نحو منطقة الشرق الأوسط ، كان أبرزها هو استمرار العمل من أجل عزل العرب عن الاتحاد السوفيتي ومقاومة تسرب النفوذ السوفيتي إلى المنطقة ، وعدم تمكين الروس من القيام بأي دور في عملية التسوية السلمية ، لأن مشاركة الروس ستقوي من مواقف الدول المتشددة ، والعمل على إحباط التكتل العربي ضد السياسة الأمريكية وإنهاء عملية حظر تصدير النفط العربي لأمريكا وحلفائها بما يضمن تخفيف الضغط على إسرائيل من قبل دول أوروبا ، والعمل على إزالة الوضع العسكري القائم على أساس المفاوضات ومبدأ الحل الجزئي ودبلوماسية الخطوة خطوة تجنبا لمبدأ المفاوضات حول الحدود والتسوية النهائية (326) .

([323]) عبد العزيز رفاعي : الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر 1973، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولي ، القاهرة 1978 ص192.

([324]) سعد الدين إبراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولي ، 1985، ص ص 167-169 .

([325]) المرجع السابق : ص 196 .

([326]) Martin Indyk: Israel and Egypt in the Octaber 1973 War, OP. Cit, p12.

وهكذا حاولت واشنطن الجمع بين أهداف الكيان الصهيوني في فلسطين وبين مصالحها وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة ، وهذا ما أكد عليه هنري كيسنجر عندما خاطب الإسرائيليين بقوله " كنا نحاول أن نوفق بين دعمكم ومصالحنا في الشرق الأوسط ، وكانت استراتيجيتنا تستهدف تخليصكم من جميع مصادر الضغط دفعة واحدة ، ولو كنا نريد حدود 1967 لكنا حققنا ذلك وبتأييد الرأي العام العالمي وقسم كبير من المجتمع الأمريكي ، وكانت استراتيجيتنا تستهدف حمايتكم من هذا ، لقد تجنبنا وضع مشروع كامل للتسوية(327) " .

ومن الملاحظ أنه مع بداية ولاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كانت قضية الصراع العربي – الإسرائيلي قد شهدت عدة تطورات هامة سنعرض لها في حينها ، ولكن كان واضحاً أن الرئيس كارتر يؤمن بأن على الولايات المتحدة مسئولية خاصة تجاه إسرائيل ، وكان هناك تفهم واضح حول التوافق بين توجهات إسرائيل في المنطقة وبين الأهداف الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وقد أكد كارتر على هذا التوافق بقوله " أن ما تريده إسرائيل هو ما نريده نحن ، ويتمثل في إنهاء حالة الحرب تجاه إسرائيل من قبل جيرانها ، والاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام ، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة والرحلات السياحية والتبادل الثقافي بين إسرائيل وجيرانها، وإقرار الوضع من خلال رفع التهديد الدائم على إسرائيل من جيرانها(328).

([327]) مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ، الجزء الرابع ، مصدر سابق ، ص 419 .

([328]) محمد عبد المجيد حسون : استراتيجية صراع القوي الكبرى في الوطن العربي ، مرجع سابق ص 118.

وفي سبيل تحقيق ذلك اقترح " بريجينسكي " مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي في أواخر عام 1977 مشروعاً يدعو إلى تحقيق تلك الأهداف ، وينص على الحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن بوصفها منطقة مستقلة ذاتياً وليست دوله مستقلة ، وأن يكون للسكان العرب حرية العمل والتحرك داخل إسرائيل ، وللإسرائيليين حرية التحرك في الضفة الغربية والقطاع ، مع وجود حدود مفتوحة ، وأن يتخلى الفلسطينيون عن المطالبة بالاستقلال التام ، وتتخلى إسرائيل عن المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع احتفاظها بحقها في الإبقاء على ضمانات عسكرية(329) ، أيضا أكد " بيجن " أثناء مباحثات السلام المصرية – الإسرائيلية في يناير 1978" علي هذا التوافق بقوله " أن ما يوجد بين إسرائيل والولايات المتحدة ليس فقط المشاعر العميقة ، وإنما كذلك إدراكنا للمصالح المترابطة بيننا ، وذلك أبقي من أية نظام وأقوي من أي ظروف سياسية مؤقتة ، ونحن واثقون من أن الشعب والإدارة في الولايات المتحدة لن يقبلا لنا إلا ما نقبله لأنفسنا ، ففي علاقات الروابط والمصالح ليس هناك شئ اسمه ضغط يمارسه طرف إزاء طرف آخر ، ما بيننا وبين الولايات المتحدة – وقد شرحت ذلك للرئيس السادات – نوع من العلاقات يقوم على أساس الاحترام المتبادل(330) " .

(329) المرجع السابق : ص 120 .

(330) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 390 .

ولعل ذلك يبرهن على مدي تنامي الأهمية النسبية لإسرائيل لدي صانعي القرار السياسي في واشنطن ، ويؤكد أيضا على عدم إمكانية أية دولة في المنطقة أن تحتل تلك المكانة التي تحظى بها إسرائيل لدي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة ، كما يبرهن على عجز كل السياسات العربية منفردة أو مجتمعه في زعزعة مكانة إسرائيل لدي الولايات المتحدة أو التقليل من حجم الانحياز الأمريكي على مستوي الإدارة والكونجرس لإسرائيل ضد المصالح العربية ، على الرغم من المصالح الاستراتيجية وعلاقات الصداقة والتعاون التي للولايات المتحدة مع بعض الدول العربية والمنطقة ، بل إن تصريحات القادة الأمريكان ، كانت عارية ولم تحسب أي حساب للمشاعر العربية ، فقد أكد الرئيس كارتر في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في عام 1979 على رسوخ هذه الحقيقة عندما قال " لقد جسد من سبقني من الرؤساء الأمريكان الإيمان حين جعلوا من العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر العلاقات خصوصية - أنها علاقات فريدة لأنها متأصلة في ضمير الشعب الأمريكي ، وفي أخلاقه وفي دينه وفي معتقداته(331) " ، بينما ذهب وزير الدفاع " هارولد بروان" في إدارة الرئيس كارتر إلى أبعد من ذلك عندما صرح في شهر يونيو 1979 أن منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة لنا، ونظراً لعدم الاستقرار فيها فإننا قد نتورط في الصراعات الدائرة هناك .

(331) صحيفة الوفد : القاهرة ، العدد 4404، الثلاثاء 3 أبريل 2001، ص 1.

ولقد شكلت مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي – الإسرائيلي ، انطباعاً خطيراً لدي بعض الكتاب والمحليين السياسيين سواء في الغرب أو الشرق ، لدرجة تشبيه حالة إسرائيل مع الولايات المتحدة " كالذيل الذي يهز الكلب(332) " ، فعلي مدي ما يزيد عن نصف القرن ظلت إسرائيل واللوبي الصهيوني يلعبان الدور الأكبر في مواقف وقرارات الولايات المتحدة نحو منطقة الشرق الأوسط ، وأن تعارض ذلك أحياناً مع مصالح وسياسة الولايات المتحدة، وقد تعاظم هذا الدور عقب سقوط نظام الشاه في إيران ، حيث تزايدت أهمية إسرائيل الاستراتيجية وارتفعت قيمتها كمعقل استراتيجي وحيد باق للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ مخططات السياسة الأمريكية، بينما تعجز أية دولة عربية أن تحتل تلك المكانة الاستراتيجية الخاصة لإسرائيل لدي الولايات المتحدة على حد تعبير " رونالدريجان" في تصريح له نشرته صحيفة " الواشنطن بوست " قبل توليه إدارة البيت الأبيض بعام ونصف(333) ، بل أن ريجان أعلن خلال حملته الانتخابية في 25 أغسطس عام 1979 على " أن القضية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط هي التهديد السوفيتي المنذر بالخطر ، وأن إسرائيل وحدها هي التي تقف كحصن يعتد به في مواجهة هذا الخطر ، وأن الخلاف بين الدول العربية نفسها أخطر بكثير من الصراع العربي- الإسرائيلي " ، بل إن ريجان أكد على أنه ينظر إلى المنطقة من منظور إمبريالي صهيوني متطرف عندما حذر من قيام دولة فلسطينية راديكالية على حدود إسرائيل التي تشكل رصيداً استراتيجياً هائلاً في الدفاع عن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة(334).

---

(332) محمد عبد المجيد حسون : استراتيجية القوي الكبرى ، مرجع سابق ، ص 126 .

(333) خليل إبراهيم حسونه : الإرهاب الأمريكي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، بنغازي 1986، ص 175 .

(334) وليام كوانت : الشرق الأوسط –كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة 1989، ص ص 508-510 .

ومن الملاحظ أنه مع بداية الثمانينيات ، وتولي " رونالد ريجان " رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أن الإدارة الجديدة كانت سياستها تقوم على ضرورة النظر إلى مشكلة الشرق الأوسط والمنطقة من خلال منظور التنافس الأمريكي - السوفيتي ، ومن ثم كان من الطبيعي وفي إطار هذه الرؤية أن تتعاظم أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا ما أكد عليه " ألكسندرهيج" وزير الخارجية الأمريكية عندما صرح " بأن إسرائيل هي الحليف الوحيد الموثوق به لأمريكا في الشرق الأوسط" بينما أكد نائب وزير الخارجية " جيمس .ل.باكلي" على استمرار الالتزام الأمريكي نحو إسرائيل بقوله " دعوني أؤكد أن هذه الإدارة ستبقي ملتزمة بأمن إسرائيل وستضمن لإسرائيل الاستمرار في تفوقها العسكري الجوهري على الأعداء المحتملين(335) " .

أيضا كانت الولايات المتحدة تسعي لإقامة شكل من أشكال التحالف غير المعلن بين حلف كامب ديفيد والدول الأخرى المرتبطة بالسياسة الأمريكية في المنطقة ، على أن تكون الخطوة الأولي في هذا الإطار توثيق العلاقات الاستراتيجية والعسكرية بين الولايات المتحدة وبين كل من هذه الدول على حده، وقد ذكرت صحيفة " بديعوت أحرونوت" الإسرائيلية استناداً إلى معلومات استقاها مراسلها في واشنطن من مصادر أمريكية أن الولايات المتحدة تتطلع إلى إقامة محور جديد " مضاد للسوفيت " يشمل كلاً من إسرائيل ومصر والسعودية والأردن والعراق ،

(335) خليل إبراهيم حسونه : الإرهاب الأمريكي ، مرجع سابق ، ص ص 174-176 .

ويبدو أن هذا الأمر كان الهدف الأساسي من جولة ألكسندرهيج في المنطقة(336) ، ولعل ذلك قد فرض على واشنطن إقبالها على التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وإعدادها كليا للقيام بدور الحارس الأمين على المصالح الأمريكية في المنطقة ، خاصة بعد فشل إدارة ريجان في إقامة المحور الذي سعت إلى تكوينه من بعض الدول العربية وإسرائيل ، ومن ثم أعلن في 29 نوفمبر 1981 عن توقيع الولايات المتحدة وإسرائيل مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين البلدين(337) ، استهدفت الوقوف ضد أية تهديدات للمنطقة من جانب الاتحاد السوفيتي أو من جانب أية قوات يسيطر عليها السوفيت من خارج المنطقة

وقد حددت المذكرة مجالات التعاون الاستراتيجي في التعاون العسكري الشامل بين الطرفين، والمناورات العسكرية المشتركة البحرية والجوية في شرقي البحر المتوسط(338)، وكذلك التعاون في مجالات أخرى في إطار المجال والهدف الأساسيين لهذا الاتفاق، أيضا نصت إحدى بنود المذكرة على أن يقوم سلاح الطيران الإسرائيلي بتوفير غطاء جوي لعمليات سلاح الجو الأمريكي في نقل قوات الانتشار السريع في الشرق الأوسط، وأن يتم تخزين أسلحة أمريكية متقدمة في مستودعات طورئ داخل إسرائيل، وأن ترابط نحو "150" طائرة مقاتلة من سلاح الجو الأمريكي من طراز (F 15) في إسرائيل ويتولى الإسرائيليون عمليات صيانتها ،

(336) السيد زهره : السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي ، (ملف السياسة الدولية "6") مجلة السياسة الدولية العدد(66) أكتوبر 1981، مؤسسة الأهرام ، ص ص 93-96.

(337) عطا محمد صالح : الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي مجلة المستقبل العربين العدد (63) مايو 1984، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ص ص 20-32.

(338) مجلة شئون فلسطينية ، العدد (125) ، أبريل 1982، ص 210-211.

وأن يقام مستشفي عسكري في إسرائيل يستخدم في حالة اندلاع القتال في الشرق الأوسط(339) ، أيضا نص الاتفاق على دعم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وزيادة الدعم الاقتصادي من معونات وهبات وقروض طويلة الأجل لإسرائيل، وكذلك زيادة التعاون الأمني ، والسماح للقوات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية الإسرائيلية في أي وقت ، ورفع القيود الأمريكية على بيع إسرائيل لمنتجاتها العسكرية لدول العالم الثالث ، وإقامة منطقة تجارة حرة(340) . وفي إطار هذا الفهم لحقيقة النظرة الأمريكية للوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية حذر الرئيس الفرنسي ميتران الإسرائيليين في عام 1982 من خطورة تحول نظرة السوفيت إلى إسرائيل كعدو مباشر لهم قبل أن تكون عدواً مباشراً للعرب(341) .

([339]) الأهرام الاقتصادية : القاهرة – العدد 748 ، 9 مايو 1983، ص ص 35-36.

([340]) وحيد عبد المجيد : السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الوطن العربي (الاستمرار والتغيير) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (30) أكتوبر 1989، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ص 77.

([341]) عطا محمد صالح : الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص 32.

ويعد التحالف الأمريكي-الإسرائيلي تحالفا استراتيجياً تلعب فيه إسرائيل دور رجل البوليس الأمريكي لتدعيم إقدام الإمبريالية العالمية وحماية مصالحها (خاصة النفطية) في المنطقة العربية، وفي المقابل تحصل إسرائيل على الحماية الأمريكية وتوطيد مطامعها التوسعية عن طريق التمويل والإمداد بالسلاح والتدخل لصالحها في جميع المحافل الدولية، حيث التزمت الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو(*) ضد أي قرار في مجلس الأمن يدين أي عمل إسرائيلي أو يطلب من إسرائيل تحقيق أي شئ لا يتفق وسياستها التي تباركها واشنطن ، فعلى الرغم من الإخلال الخطير بالمصالح الأمريكية الذي يترتب على تصرفات وسياسات حكومة تل أبيب فكثيراً ما تسابق نواب الكونجرس الأمريكي على تقديم المكافآت لإسرائيل مطالبين الإدارة الأمريكية بزيادة المنح والمساعدات العسكرية والاقتصادية لها، والتصدي لأية تحسينات تسببه في العلاقات العربية – الأمريكية ، حتى ولو أدي ذلك إلى غضب بعض الحلفاء العرب التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة ، ويرجع ذلك إلى فاعلية جماعات الضغط الصهيونية داخل المجتمع الأمريكي وقدرتها على اختراق الكونجرس والإدارة والتدخل غير المباشر في صنع القرار السياسي الأمريكي(342) .

(*) التزمت الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو ضد القضايا العربية ولصالح إسرائيل بصفة مستمرة ،وعلى سبيل المثال اعترضت الولايات المتحدة خلال عام 1982 على سبع قرارات تدين وتعاقب إسرائيل ، منها مشروع قرار ينص على معاقبة إسرائيل لضمها مرتفعات الجولان في يناير 1982، في 2 أبريل ضد مشروع قرار يطلب من إسرائيل إعادة ثلاثة من رؤساء بلديات الضفة الغربية إلى مناصبهم بعد عزلهم، وفي 20أبريل ضد مشروع قرار يدين إسرائيل بسبب إطلاق جندي إسرائيلي النار على المسجد الأقصى أدي إلى قتل اثنين من الفلسطينيين ، وفي 8 يونيو 1982 ضد مشروع قرار بفرض عقوبات ضد إسرائيل لعدم استجابتها لقرار بوقف اجتياحها للبنان ، وفي 18 أغسطس ضد مشروع قرار يدين إسرائيل بسبب تجاهلها لقرارات مجلس الأمن – انظر (الإرهاب الأمريكي– منشورات الجهاد ، طرابلس (د. ت) .

([342]) نادية رمسيس فرج : العرب في أمريكا : (كيفية النفاذ إلى النظام السياسي الأمريكي ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي) ، العددان (17، 18) يوليو ، أكتوبر 1976 معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص 220.

وتؤكد القرارات التي اتخذت لصالح إسرائيل من قبل حكومة وبرلمان الولايات المتحدة مدي التأثير المباشر لجماعات الضغط الصهيونية وقدرة تلك الجماعات على اختراق النظام السياسي الأمريكي وتطويعه لصالح إسرائيل وكذلك التحرك لتطويق أية احتمالات لتدهور مكانة إسرائيل النسبية لدي صانعي القرار الأمريكي، مقابل القصور في التحرك العربي ، وحاجة الولايات المتحدة للدور الإسرائيلي في إحباط إمكانية ظهور أو بروز قوة إقليمية أو أكثر تتحدي المصالح الأمريكية وتهدد بإصابتها بالضرر أو تقدم على ذلك فعلاً (343) .

ومن ثم يبدو واضحاً أن الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية لم يتأثر بانتهاء الحرب الباردة، وأن تدهور مكانة إسرائيل لدي الاستراتيجية الأمريكية سوف يكون أن وقع تدهوراً محسوباً في الدرجة، ولا يؤثر على الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل .

وبمقتضى الاتفاق الاستراتيجي الأول الذي وقع في نوفمبر 1981بين الولايات المتحدة وإسرائيل والثاني في نوفمبر 1983 أصبحت أمريكا مالكا لأرض فلسطين العربية المحتلة ، وأصبحت هذه الأرض ومرافق دولة إسرائيل في خدمة المصالح العليا للحليفين(344)، ولم تعد الولايات المتحدة تبعد عن المنطقة بمسافة 250 ألف كيلوا ، بل أصبحت المنطقة تبدو وكأنها خاضعة للسياسة الأمريكية ، ولم تعد واشنطن وسيطاً ولا شريكا في عملية السلام ولكن حليفا استراتيجيا لإسرائيل، وقد عبر ريجان عن ذلك بقوله " إن إسرائيل هي محور أية سياسة شرق أوسطية(345) " .

([343]) المرجع السابق : ص 225.

([344]) نداء صباغ : محكمة شعب ، دار الصداقة للطباعة والنشر " بيروت ، 1992 ، ص ص 179-180 .

([345]) وليم كونت : الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص 307 .

وهذا يؤكد على الخصوصية التي اتسمت بها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والتي كانت تعني أن أي تحرك إسرائيلي أو أي موقف لها أمر ملزم لأمريكا دون أن تشار فيه مقدما ولقد كان هرتيزل رائد الصهيونية العالمية دقيقاً في تعبيره عن تلك الخصوصية في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية عندما قال " أن هناك وحدة بين الأصول الحضارية للمشروع الصهيوني والمشروع الإمبريالي الغربي " فقد ظلت الولايات المتحدة ومازالت تسعي إلى فرض هيمنتها على المنطقة .

بينما أعلن حكام إسرائيل منذ قيامها شعار " من النيل إلى الفرات " والذي اقترن بخريطة إسرائيل المعلقة على مدخل الكنيست الإسرائيلي(346) ، إذاً لم يكن هذا التوافق والاتفاق وليد الصدفة ، وإنما كانت ركائز أساسية قامت عليها سياسة البلدين نحو المنطقة العربية .

وبعد تناولنا للركائز الأساسية التي قامت عليها سياسة الولايات المتحدة نحو إسرائيل وقضية الصراع العربي- الإسرائيلي ، سنعرض لموقف حكومة الثورة الليبية من الكيان الصهيوني في فلسطين ، وتوجهات سياسة العقيد القذافي نحو قضية الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتصادم ذلك مع سياسة واشنطن ، فمنذ الأيام الأولي للنظام الجمهوري في ليبيا أعلنت حكومة الثورة رفضها الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين وبكل القرارات المتعلقة بحل مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي كالقرار 242، 338 ، ودعا البيان الأول لمجلس الثورة الأمة العربية إلى حشد كافة طاقاتها وإمكاناتها من أجل خوض معركة المصير، والقضاء على الكيان الصهيوني، وتحرير فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة(347) ،

---

(346) وليم كونت : المرجع السابق : ص 360 .

(347) البيان الأول لمجلس قيادة الثورة الليبية ، 1 سبتمبر 1969، السجل القومي ، المجلد الأول 1970/1969، المراكز القومية الثقافية ، ج.ع.ل، ص ص 9-10 .

كما اتخذت حكومة الثورة الليبية خطوات عملية على طريق دعمها لحركة المقاومة الفلسطينية ، حيث قررت في 22 سبتمبر 1969 تحويل مبلغ ربع مليون دولار إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" كدعم لها لمواجهة العدو الصهيوني(348) ، وفي اليوم التالي استدعي صالح بويصير وزير خارجية ليبيا جوزيف بالمر السفير الأمريكي في ليبيا وأوضح له قلق الجمهورية العربية الليبية من تزويد إسرائيل بصفقة طائرات الفانتوم ، وكذلك الزيارة التي ستقوم بها " جولدا مائير " رئيسة وزراء إسرائيل إلى الولايات المتحدة في أواخر شهر سبتمبر 1969للحصول على مزيد من المساعدات في مختلف الميادين ، وأوضح الوزير الليبي للسفير الأمريكي أن مثل هذه المساعدات والعطف من قبل أمريكا على إسرائيل يعني تأييد الولايات المتحدة المستمر للعدوان الإسرائيلي المستمر على الوطن العربي، وتشجيعها على تحقيق برنامجها التوسعي ضد العرب، وأن ذلك من شأنه أن يؤثر على علاقات الصداقة القائمة بين العرب وأمريكا، وفي نهاية المقابلة وعد السفير الأمريكي بإبلاغ وجهة نظر ليبيا إلى حكومته(349) ، وكانت هذه هي المرة الأولي التي تطرح تلك القضية بين البلدين على المستوي الرسمي .

ولقد حدد العقيد القذافي رؤية الثورة الليبية للصراع العربي-الإسرائيلي وكيفية حل هذه المشكلة بقوله " إن الطريق إلى فلسطين هو أن تتحد الأمة العربية كلها وتضرب ضربة واحدة وتصفي الوجود الدخيل المتمثل في الصهيونية والاستعمار " وأضاف أن قضية فلسطين بعد هزيمة 1967 أصبحت من أخطر القضايا التي تهدد الوجود العربي كله، وأن هذا الخطر لا ينتهي إلا بتدمير الكيان الصهيوني في فلسطين(350)،

([348]) رويتر للأنباء ، و.ص.ف، في 22 سبتمبر 1969، سجل الآراء 1969، ص 83.

([349]) (أ.ش.أ) ، في 23سبتمبر 1969، سجل الآراء 1969، ص 59 .

([350]) (أ. ش. أ) ، في 19 سبتمبر 1969، خطاب العقيد القذافي ببنغازي، سجل الآراء 1969، ص 72.

وفي 27 ديسمبر عام 1969 صدر في طرابلس الغرب البيان المصري- الليبي- السوداني المشترك " ميثاق طرابلس " بشأن الوحدة بين الدول الثلاث ، والذي أكد على " أن مسؤولية مواجهة التحديات الصهيونية والاعتداءات الإسرائيلية هي مسؤولية مشتركة يجب أن تسهم فيها كافة الدول العربية، ولذا فمن الواجب والضروري مواصلة الجهود من أجل حشد كافة الطاقات العربية لخوض المعركة المصيرية التي تواجه الأمة العربية "، واتخذت سياسة العقيد القذافي شكلاً عملياً نحو مشكلة الشعب الفلسطيني عندما أصدر مجلس قيادة الثورة في 10 يناير 1970 قراراً بإنشاء " صندوق الجهاد المقدس " بقصد مساعدة الأمة العربية في الكفاح المقدس ضد الصهيونية والاستعمار، وتشمل موارد الصندوق الهبات العامة والخاصة وعائد ضريبة قدرها 15٪ تفرض على الملاهي والحفلات، وكذلك عائد ضريبة قدرها 10٪ تفرض على التراخيص(351)، كما حولت اللجنة الشعبية مبلغ 300 ألف جنيه ليبي من جملة المبالغ التي تبرع بها المواطنون الليبيون لمساندة الكفاح المسلح الذي يخوضه الفدائيون ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية ، وذكرت إحدى المصادر عن اللجان الشعبية أن كميات كبيرة من التبرعات العينية تم شحنها للفدائيين وأسر الشهداء(352) .

(351) (و. أ. ف)، طرابلس في 10 يناير 1970، سجل الآراء 1970، ص 321.

(352) وكالة الأنباء الليبية ، في 13 يناير 1970، سجل الآراء 1970، ص 320.

وكان واضحاً من خلال تصريحات العقيد القذافي والمسؤولين الليبيين أن سياسة الجمهورية العربية الليبية نحو الصراع العربي- الإسرائيلي ترتكز على عدم الاعتراف بدولة إسرائيل بل والعمل للقضاء على الكيان الصهيوني في فلسطين واسترداد الأرض العربية بالقوة ، ومن ثم تبني العقيد القذافي الدعوة إلى قومية المعركة ضد العدو الإسرائيلي ، حيث غادر ليبيا في 14 مايو 1970يدعو الدول العربية إلى تبني هذا الشعار، وبعد أن شارك مع الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس جعفر النميري احتفالات السودان بذكرى ثورة 25مايو ، تابع جولته في بعض عواصم بلدان المشرق العربي يدعو إلى مشروعه الخاص بجعل المعركة مع العدو الصهيوني معركة قومية تحشد فيها كافة طاقات وإمكانات الأمة العربية لتحقيق النصر والقضاء على دولة إسرائيل ، وكانت القاهرة أخر محطة وصل إليها ، حيث القي خطاباً هاما أمام مجلس الأمة المصري كان له ردود فعل متباينة في كافة الأوساط العربية بينما لاقي هذا الخطاب صدي خاصا لدي حركة المقاومة الفلسطينية(353) .

وأثناء احتفالات ليبيا بجلاء القوات والقواعد الأمريكية عن ليبيا ، عقد في طرابلس مؤتمر لرؤساء دول المواجهة مصر وسوريا والأردن بالإضافة إلى العراق والسودان والجزائر وليبيافي 11يونيو عام 1970 حيث ناقش رؤساء الدول السبع الخطة الليبية التي تهدف إلى تجميع كافة القدرات والإمكانات العسكرية للدول المشتركة في المؤتمر لخدمة المعركة المصيرية مع العدو وتحرير الأرض وإزالة أثار العدوان ،

---

(353) فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا ، مرجع سابق ، ص 285.

وكان العقيد القذافي أكثر الحضور تشدداً في تنفيذ هذا المشروع، وانتهي المؤتمر بتوقيع رؤساء الدول السبع على مشروع قومية المعركة، كما اتفق على عقد مؤتمر عسكري لوزراء الدفاع ليضع تقديراً للموقف من الناحية العسكرية ، ولكن عندما عقد هذا المؤتمر في نهاية عام 1970بعد طرح مبادرة " روجرز" ، رفضت العراق المشاركة في المؤتمر بحجة قبول بعض الدول العربية لمشروع "روجرز" ، بل أن العراق أعلنت رفضها الالتزام بالمشروع الليبي ، الداعي إلى قومية المعركة متعللة بأن هناك بوادر حلول استسلامية(354) .

ورغم التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والتي كان من أبرزها وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970، وتول الرئيس السادات الحكم في مصر ، فقد ظل العقيد القذافي يبدي تمسكه بمشروعه الداعي إلى قومية المعركة ، وأكد على ذلك في كلمة ألقاها في طرابلس في 9 ديسمبر أثناء زيارة الفريق حافظ الأسد رئيس وزراء سوريا ، كما هاجم القذافي في كلمته انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل ، واصفاً الموقف الأمريكي من القضية العربية بأنه موقف لا أخلاقي ولا إنساني ، بينما أكد على أن الأمة العربية تمتلك من الإمكانيات ما يمكنها من مجابهة العدو الإسرائيلي والاستعمار الأمريكي(355) ، وقبل أن ينتهي شهر ديسمبر من نفس العام وصل الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى طرابلس الغرب ،

---

(354) المرجع السابق : ص ص 288- 290 .

(355) من خطاب العقيد القذافي أثناء زيارة الفريق حافظ الأسد رئيس وزراء سوريا لليبيا في 9 ديسمبر عام 1970، بمدينة طرابلس، السجل القومي، المجلد الثاني 1970-1971، ص ص 75-91.

حيث أجرى مباحثات هامة مع العقيد معمر القذافي صدر على أثرها في 30 ديسمبر بيان مشترك يؤكد على تمسك البلدين (بألا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل) ، ولا تصرف في القضية الفلسطينية ، وأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد أمام الأمة العربية إذا ما صممت على تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، كما دعا البيان إلى ضرورة دعم العمل الفدائي وحركة المقاومة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني(356). ولسنا في حاجة هنا إلى التأكيد على أن كل هذه التحركات الدبلوماسية واللقاءات الثنائية بين الزعيم الليبي والقادة العرب كانت تستهدف جمع طاقة العرب وتوحيد صفوفهم وحشد قوتهم في معركة مصيرية ضد العدو الصهيوني في فلسطين ، ولسنا في حاجة أيضاً للتأكيد على أن تحركات العقيد القذافي، والتهديد بالقضاء على إسرائيل، كانت مصدر قلق لتل أبيب وحلفائها في واشنطن.

ومن الملاحظ أن لغة الخطاب السياسي الليبي في تلك الفترة اتسمت بالتشدد ورفض كل الحلول السلمية ومهاجمة الموقف الأمريكي والغربي الداعم للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، كما استهدفت تحركات العقيد القذافي واتصالاته في المحيط العربي في تلك الآونة محاولة إقناع القادة العرب بحتمية خوض معركة شاملة ضد العدو الإسرائيلي، وتسخير كل الإمكانات والطاقات من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، ومن ثم كانت دعوة العقيد القذافي الملحة والمستمرة لمشروع قومية المعركة،

([356]) نص البيان المشترك ، لمحادثات العقيد معمر القذافي والرئيس الجزائري هواري بومدين ، في 30 ديسمبر 1970، طرابلس، السجل القومي ، المجلد الثاني ، ص ص 107-111 .

كما خاطب العقيد القذافي الرأي العام العالمي والشعب الأمريكي من أجل العمل على تصحيح مواقف الحكومة الأمريكية المنحازة لإسرائيل ، والوقوف موقفا عادلا من القضية العربية محذراً من اتخاذ مواقف عربية ضد المصالح الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل(357) ، أيضا استهدفت دعوة القذافي لتحقيق الوحدة العربية جمع كلمة العرب وتسخير كافة إمكاناتهم وطاقاتهم من أجل خوض معركة التحرير والقضاء على العدو الصهيوني في فلسطين لذلك نجد أن أهم الركائز التي قام عليها اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا في 17 أبريل عام 1971 تتفق والرؤية التي قامت عليها سياسة العقيد القذافي ، حيث نص ميثاق الوحدة على(358) :-

أن تحرير الأرض العربية هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله كل الإمكانات والطاقات .أنه لا صلح ولا تفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة .

أنه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها .

وعلى الرغم من أن الوحدة الثلاثية لم يكتب لها الاستمرار أو النجاح إلا أنها كانت تعبيراً صادقاً عن المساعي الحثيثة التي تبذلها القيادة الليبية من أجل تحقيق سياستها التي تمحورت حول عدم الاعتراف بدولة إسرائيل والعمل على توحيد الأمة العربية وجمع طاقاتها للقضاء عل الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين ،

---

(357) من خطاب العقيد معمر القذافي في مدينة " بنزرت " أمام مجلس الأمة التونسي ، في 12 فبراير 1971، السجل القومي ، المجلد الثاني 1970/1971، ص ص 183-194 .

(358) الأهرام : القاهرة ، في 18 أبريل 1971 ، وثائق اتحاد الجمهوريات العربية ، (الوثائق العربية " رقم 201 " ، سجل الوقائع السياسية في البلاد العربية ، دار الفكر للأبحاث والنشر ، بيروت 1971 ، ص ص 305- 306.

ومن ثم جاء أيضا التنسيق بين السلطات الليبية وحركة المقاومة الفلسطينية ، حيث تلاحظ خلال النصف الأول من عام 1971 زيارة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لليبيا مرتين الأولي كانت في 4 مايو والثانية كانت في 21يونيو ، حيث أجرى مع العقيد القذافي والمسئولين الليبيين محادثات تناولت تطورات القضية الفلسطينية والأمور المتعلقة بحركات المقاومة والأعمال الفدائية(359)، فبعد مرور عام على طرح العقيد القذافي لمشروعه الداعي إلى قومية المعركة ، وتخاذل بعض الدول العربية عن الاستجابة لتلك الدعوة ، توجه القذافي إلى طرح شعار آخر يدعو إلى قومية العمل الفدائي ، ثم قرر فتح باب التطوع لكل أبناء الشعب الليبي الذين يرغبون في القتال مع الشعب الفلسطيني ، وفي الخامس من يوليو عام 1971 شكلت وزارة الداخلية الليبية لجاناً تتولى تسجيل المتطوعين ، وتولي مديرو الأمن العام رئاسة هذه اللجان وقام العقيد القذافي شخصياً في 8 يوليو بزيارة مركز التطوع(360) .

هذا في الوقت الذي اعتبرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تحركات العقيد القذافي تشكل خطراً على مصالحها وضد توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة ، كما اعتبرت الإدارة الأمريكية الدعم الليبي لحركة المقاومة الفلسطينية والعمليات الفدائية الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية دعما لأعمال إرهابية ، بينما هاجم العقيد القذافي الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل ،

([359]) وكالات الأنباء ، في سجل الآراء ، في 5 مايو 1971 سجل الآراء 1974، ص 497 .

([360]) (أ. ش. أ) ، و.ص.ف ، سجل الآراء 1971، ص 304 .

وكذلك استمرار إمدادها بالسلاح معتبراً ذلك هو السبب المباشر في عدم وجود علاقات طيبة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأشار العقيد القذافي- الذي كان يتحدث بمناسبة احتفال ليبيا بالذكري الأولي لتصفية القواعد الأمريكية - " أنه كان يرغب في أن تبدأ صفحة جديدة مع أمريكا بعد الجلاء تتسم بالاحترام المتبادل لمشاعر ومصالح الأمتين ولكن أمريكا تمادت في طغيانها وفي استهتارها واستخفافها بالأمة العربية" رغم الجهود التي بذلت مع الجانب الأمريكي لكي يعدل موقفه من الأمة العربية(361) .

ثم حذر القذافي بأنه سيبدأ من جانبه في الاستخفاف والاستهتار بمصالح أمريكا في المنطقة وبكافة علاقاتها، وأضاف قائلاً أن هناك مؤامرة كبرى يراد بها أن تكون الأمة العربية ضحيتها ويراد لإسرائيل أن تكون المنفذ لها حتى تمد وجودها في الوطن العربي كله ، وأن معني ذلك أن الصراع بين العرب وإسرائيل والدول التي تقف إلى جوارها ، أصبح صراعا قوميا وحضاريا وصراعا على الوجود(362) " ، ثم أعلن القذافي اعتراف بلاده بالصين الشعبية نكاية في أمريكا التي كانت تعارض الاعتراف بالصين الشعبية، وتفرض على الدول الغربية التي تقع في النفوذ الأمريكي عدم الاعتراف بها وتعارض دخولها الأمم المتحدة ، بينما أكد القذافي على صداقة بلاده للاتحاد السوفيتي ، نظراً لاحترام السوفيت للأمة العربية ومعاملتها معاملة الند للند والوقوف معها ومساندتها(363)، وعندما أعيد انتخاب الرئيس الأمريكي نيكسون في نوفمبر 1972 بعث العقيد القذافي إليه ببرقية تهنئة ،

(361) خطاب العقيد معمر القذافي في الذكري الأولي لجلاء القوات الأمريكية ، 11 يونيو 1971، السجل القومي ، المجلد الثاني 1970 / 1971 ، ص 289-291.

(362) خطاب العقيد القذافي في الذكرى الأولي لجلاء القوات الأمريكية ، المصدر السابق : ص ص 293-294 .

(363) نفس المصدر : ص ص 300-305.

أشار فيها إلى عدم اكتراث الشعب الليبي لانشغاله بمعركة التنمية ومعركة التحرير ، وقال القذافي مخاطباً نيكسون " أن هذا الشعب لا يطلب منكم معونة ولا يحتاج إليكم أكثر من احتياجه إلى أن تكفوا إيذاءكم عن أمته ، حتى يرجو أن تكون ثقة الشعب الأمريكي فيكم باعثا إلى الخير واحتراماً لإرادة الشعوب الأخرى وعلى رأسها الشعب الفلسطيني ، واختتم العقيد القذافي رسالته بقوله " والسلام على من اتبع الهدي مع تحياتي(364)" .

وكان واضحاً ثبوت الرؤية الليبية لقضية الصراع العربي- الإسرائيلي ، وعدم استجابة القذافي لكل التحركات الدولية أو الإقليمية نحو التسوية السلمية ، والتزامه في كل خطبه وتصريحاته باتباع خط متشدد نحو الكيان الصهيوني في فلسطين ، لأنه كان يري أن القضية مع إسرائيل ليست قضية حدود أو صراع مناطق معينة ، وإنما هو صراع حضاري وصراع على الوجود ، لا يمكن أن ينتهي بالطرق السلمية، وإنما ينتهي ببقاء أحد الطرفين فقط(365) "، أيضا جدد القذافي رفضه الاعتراف بدولة إسرائيل والكيان الصهيوني في فلسطين مؤكداً على أنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة فلسطين إلا بخروج الصهاينة منها وعودتهم إلى حيث أتوا وعودة الشعب الفلسطيني إلى دياره ، وحسب رؤية القذافي إذا كان من المستحيل أن يخرج الإسرائيليون من فلسطين فلا حل إلا أن يرجع الشعب الفلسطيني إلى أرضه بالقوة(366) ، لذلك لم يتخل العقيد القذافي عن الاستمرار في الدعوة إلى مشروعه بجعل المعركة مع العدو الإسرائيلي معركة قومية .

---

(364) نص البرقية في السجل القومي ، المجلد الرابع 1972-1973، في 6 نوفمبر 1972، ص 159. وفي (أ.ش.أ) : القاهرة في 17 نوفمبر 1972، سجل الآراء 1972 ص 2609.

(365) حديث للعقيد القذافي مع (راديو وتليفزيون تشيلي) أجراه " مورمركادو " في 18 أبريل 1972، السجل القومي ، المجلد الثالث 1971-1972، ص 339.

(366) مجلة المجالس المصورة الكويتية ، حديث للعقيد القذافي ، في 14 أبريل 1972 السجل القومي ، المجلد الثالث ، ص ص 439-445.

وعلى الصعيد الأفريقي جاء التحرك السياسي الليبي في القارة الأفريقية ، بهدف تطويق الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ، وعمل العقيد القذافي على محاولة إطباق الحصار الأفريقي حول إسرائيل وعزلها عن القارة الأفريقية ، وضرب وتقويض أي تعاون قائم بينها وبين أية دولة أفريقية ، وجاءت تحركات القذافي في القارة الأفريقية بمحاولة إقناع قادة الدول الأفريقية التي لها علاقات مع إسرائيل بقطع هذه العلاقات وتأييد الموقف العربي في الصراع العربي- الإسرائيلي، وقد أحدثت هذه التحركات ردود فعل سريعة لدي المسئولين الإسرائيليين الذين أعربوا عن تخوفهم لتزايد هذه التحركات الليبية في القارة الأفريقية ضد المصالح الإسرائيلية . وعبرت صحيفة " دافار" الإسرائيلية في 13 مايو عام 1972 عن قلق الدوائر السياسية في إسرائيل من أن تضاعف ليبيا من نشاطها لدي الدول الأفريقية التي تحتفظ بعلاقات طيبة مع إسرائيل ، بهدف تحطيم تلك العلاقات ، وكان نجاح القذافي في إقناع الرئيس الأوغندي عيدي أمين عن طريق المساعدات المالية التي قدمتها ليبيا لأوغندا ، قد جعل أوغندا توافق على قطع علاقاتها مع إسرائيل الأمر الذي اعتبرته إسرائيل أنه قد يشجع ليبيا في المضي في مخططها الرامي إلى طرد إسرائيل من أفريقيا وعزلها أفريقيا ، وهذا ما حدث بالفعل فقد استطاع الدور الليبي في أفريقيا من إقناع كل من أوغندا والنيجر وتشاد ومالي وغينيا في تغيير سياستها وقطع علاقاتها مع إسرائيل ، بينما أكد القذافي لصحيفة الفيجارو الفرنسية أنه سوف يستمر في مواجهة إسرائيل في أفريقيا وخارج أفريقيا ، وطالب القذافي من الدول العربية أن تضيق الخناق على المصالح الأمريكية لموقفها المنحاز لإسرائيل(367) .

([367]) صحيفة الفيجارو– الفرنسية ، حديث للعقيد القذافي في 20 أبريل 1973، السجل القومي ، المجلد الرابع 1972-1973، ص 521.

ورداً على السياسة الليبية التي تقودها ضد إسرائيل في القارة الأفريقية ، أدلت جولدا مائير بحديث صحفي في 28 أبريل نسبت فيه قيام أوغندا بقطع علاقاتها مع إسرائيل إلى جهود ليبيا ، مدعية أن الرئيس القذافي يملك من المال ما لم تملكه إسرائيل بكثير - في إشارة إلى أن ليبيا دفعت لأوغندا مقابل قطع علاقاتها مع إسرائيل - بينما أكد عدد من المسئولين الإسرائيليين بأن ليبيا هي التي وراء تدهور وضع إسرائيل في القارة الأفريقية(368) ، هذا في الوقت الذي بعث فيه العقيد القذافي في 30 أبريل 1973 قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي ببرقيات إلى رؤساء الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ، يبلغهم فيها " بأن الجمهورية العربية الليبية لن تشارك في مؤتمر القمة الإفريقي القادم ما لم تحدد الدول الإفريقية موقفها من العدو الصهيوني بما يتفق مع مواقف الجمهورية العربية الليبية من قضايا القارة الإفريقية(*) ، فهي تري وكما هو الأمر حقيقة أن الكيان الصهيوني يشكل استعماراً عنصرياً يداهم أفريقيا والشرق الأوسط ، وأنه قاعدة للاستعمار والرأسمالية ، وأنه يشكل خطراً يفوق خطر الأنظمة العنصرية في أفريقيا والمتمثلة في البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا، لأنه يقوم على الاستيطان والتدمير،

([368]) سليمان يوسف حيالي : اتجاهات الدبلوماسية الليبية في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية العدد (33) يوليو 1973، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 179.

(*) أشار العقيد القذافي في برقيته إلى أن ليبيا تعتبر مصدر التمويل الرئيسي لكل حركات التحرر الأفريقية سلاحاً ومالاً ورجالاً ، إيمانا منها بحرية القارة وبوحدة وجودها ومصيرها ، وأن ليبيا قفلت أجوائها في وجه الطيران البرتغالي لأنه يحتل جزء من القارة ، وكذلك الطيران المتجه إلى روديسيا وجنوب أفريقيا كنظامين عنصريين ، كما أشار القذافي إلى الدعم الذي قدمته ليبيا إلى زمبباوى ضد النظام العنصري في روديسيا وجنوب أفريقيا ، وكذلك أشار إلى أن ليبيا كانت من أكبر الدول التي ساهمت في تمويل المصرف الأفريقي ليقوم بدوره في دعم مخططات التنمية في القارة .

ولذا فإن ليبيا علاوة على موقفها المعلن ، فإنها أيضا ستدعو أصدقاءها لاتخاذ نفس الموقف بعدم الحضور ، وأنه إذا استمر موقف " أديس أبابا" المؤيد للعدد الصهيوني فإن الجمهورية العربية الليبية تقترح نقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية إلى القاهرة لأسباب تري أنها وجيهة وموجبة(369) " .

وعندما وقعت حرب أكتوبر عام 1973 بعث العقيد القذافي ببرقية أخرى إلى رؤساء سبع دول أفريقية هي الكميرون وليبيريا والسنغال وساحل العاج وجامبيا وسيرالبون وغانا ، يطالبهم فيها بتحديد موقفهم من العدو الصهيوني ، ويحثهم على قطع علاقاتهم مع إسرائيل(370) ، وقد نجحت الدبلوماسية الليبية في هذا الصدد حيث استجابت الدول السبع لرسالة العقيد القذافي وقامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل ، ولم تقف الجهود الليبية والدور الليبي في محاولته الجادة لعزل إسرائيل دوليا وكشف سياستها العدوانية على مستوي المحيط الأفريقي ، بل تعدتها إلى الدول الأوربية والغربية والمعروفة بانحيازها التقليدي لإسرائيل مراضاة لأمريكا الحليف الأكبر، ففي 16 أكتوبر وبينما كانت رحي المعارك دائرة مع إسرائيل بعث العقيد معمر القذافي ببرقية إلى كل من الرئيس جورج بومبيدو رئيس فرنسا، والرئيس جوفاني ليوني رئيس إيطاليا ، وأدورد هيث رئيس وزراء بريطانيا، والمستشار الألماني الغربي فيلي برانت يحثهم فيها على مراعاة مصالحهم وعلاقاتهم مع العالم العربي وعدم المضي في سياستهم المؤيدة لإسرائيل ، ويحذرهم من مغبة تلك السياسة المعادية للعرب على مستقبل مصالحهم في المنطقة(371).

---

(369) نص برقية العقيد معمر القذافي إلى رؤساء الدول الأفريقية ، في السجل القومي ، المجلد الرابع 1973/1972 ، ص ص 555-558 .

(370) نص برقية العقيد معمر القذافي إلى رؤساء بعض الدول الأفريقية ، في السجل القومي ، المجلد الخامس 1974/1973 ، ص ص 93-94 .

(371) نص برقية العقيد معمر القذافي إلى بعض قادة ورؤساء الدول الأوربية ، في السجل القومي ، المجلد الخامس ، ص ص 97-99.

وعندما قبلت مصر قرار وقف إطلاق النار ، عارضت ليبيا الموقف المصري وطالب القذافي من مصر استمرار القتال حتى يتم تحرير كامل التراب الفلسطيني والعربي وتدمير العدو الصهيوني وحتى أخر قطرة دم ، وتزعمت ليبيا معارضة التحركات الأمريكية، وأكد البيان الذي صدر عقب مباحثات الزعيمين معمر القذافي وياسر عرفات في طرابلس في 14يونيو 1974 على عدة ثوابت أساسية تنطلق منها وتقوم عليها سياسة الثورتين الليبية والفلسطينية وهي :-

أولاً : التأكيد على أن قضية فلسطين هي قضية قومية وأن تحريرها واجب قومي لا يخص الفلسطينيين وحدهم .

ثانياً : إن تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية هو الهدف الرئيسي للأمة العربية ، وهي الحقوق القومية للشعب الفلسطيني كما تفهمها الثورة الليبية والثورة الفلسطينية

ثالثا : إن الأمة العربية لن تخدع بكل محاولات التضليل والتآمر التي تبثها الدوائر الاستعمارية الأمريكية والتي تحاول تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء وطمس الشخصية الفلسطينية وستقف صلبة في مواجهة كافة هذه المحاولات.

رابعاً : التأكيد على وقوف الثورة الليبية بكل إمكانياتها إلى جانب الثورة الفلسطينية وشعب فلسطين حتى يتحرر كامل التراب الفلسطيني ويحقق النضال العربي هدفه الاستراتيجي في تثبيت عروبة فلسطين وحريتها .

خامساً : أن الثورتين الليبية والفلسطينية سوف تتصديان لكافة الحلول الاستسلامية التي تحاول تصفية القضية الفلسطينية وزرع اليأس في نفس الإنسان العربي وقدراته، وتؤكد على أن الجماهير العربية وحدها هي القادرة على تصعيد الثورة وضرب كافة أعدائها الذين يحاولون التنصل من واجباتهم القومية والتاريخية .

سادساً : لقد تدارس الأخوان معمر القذافي وياسر عرفات كل الوسائل التي تحمي الثورة وتؤكد استمرارها ، وتصعد الكفاح المسلح الفلسطيني في المرحلة القادمة(372).

وقد هاجم العقيد القذافي سياسة الولايات المتحدة في المنطقة واتهمها بأنها تحاول فرض حلول استسلامية على بعض الدول العربية بهدف تأكيد الاحتلال العنصري الصهيوني ، واتهم أمريكا بالانحطاط السياسي لأنها تحمي العنصرية الصهيونية في فلسطين والعالم ، وتضطهد مواطنيها السود ، وطالب القذافي من كل شعوب العالم بتضافر الجهود لمواجهة السياسة الأمريكية ، مؤكداً على موقفه الثابت من قضية فلسطين ، ورفضه لكل الحلول التي لا تحقق عودة الشعب الفلسطيني وخروج الصهاينة من فلسطين الذين اعتبرهم القذافي مرتزقة جاءوا إلى أرض ليست لهم بدون وجه حق(373) .

([372]) نص البيان المشترك لمحادثات العقيد معمر القذافي والزعيم ياسر عرفات، الصادر في 14يونيو 1974، السجل القومي ، المجلد الخامس 1973/1974، ص ص 467-468.

([373]) كلمة العقيد معمر القذافي في الندوة العالمية حول عزل الصهيونية ، طرابلس في 22يوليو 1976، السجل القومي ، المجلد الثامن 1976/1977، ص ص 21-29.

ورغم تطور الموقف الدولي بعد حرب 1973 سواءً على المستوي الأقليمي أو العالمي من قضية الصراع العربي – الإسرائيلي وظهور بوادر لحلول سلمية في المنطقة ، إلا أن العقيد القذافي ظل على موقفه الثابت والمؤكد على رفضه الاعتراف بدولة إسرائيل حتى ولو قبلت بقرار التقسيم الصادر عن مجلس الأمن وانسحبت لحدود عام 1947، كما أعلن رفضه وعدم اعترافه بالقرار 242 والقرار 338 وانكر معرفته بهما واصفاً ذلك بأنه "خزعبلات استعمارية" ، وأن كلمة إسرائيل ليست سوي تعبير سياسي وأن العالم لا يعرف سوي فلسطين التاريخية والجغرافية والسياسية وأن فلسطين ملك للفلسطينيين فقط، وأن الذين وفدوا إليها بعد الحرب العالمية الثانية ليس لهم الحق في العيش في فلسطين ، وأن الفلسطينيين إذا ما قبلوا بقيام دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل ، فإن ذلك لا يعدو إلا أن يكون بداية النهاية للكيان الإسرائيلي المصطنع ، لأن الفلسطينيين يريدون أن يحصلوا على أرض تمكنهم من مواصلة النضال واستعادة كامل التراب الفلسطيني وطرد الغزاة الصهاينة(374) .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من عقد سلام بين مصر وإسرائيل ومحاولة الولايات المتحدة وإسرائيل في إخراج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي أو تحييدها ، وتبدل الموقف الدولي والإقليمي في رؤيته للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ، إلا أن الموقف الليبي من تلك القضية ظل كما هو يقف عند رؤية ثابتة من تلك القضية قد لا تتفق والمعطيات الدولية والواقعية التي أصبحت تحكم تلك المشكلة ،

(374) مجلة دير شبيجيل – الألمانية – حديث صحفي للعقيد القذافي في 20 فبراير 1978، السجل القومي ، المجلد التاسع 1978/1977، ص 530-534.

حيث كانت أهم الأسس التي قام عليها إعلان دولة الوحدة بين ليبيا وسوريا في 10سبتمبر عام 1980 هي أن هذه الدولة قاعدة وآداه لمواجهة الوجود الصهيوني في الوطن العربي وتحرير فلسطين ، وأن دولة الوحدة كونها قاعدة معادية للصهيونية والإمبريالية والرجعية فهي قاعدة للنضال العربي الفلسطيني ولثورته باعتبارها فصيلا رئيسياً من فصائل الثورة العربية ، وأن هذه الدولة تعمل لزج إمكانات العرب وطاقاتهم البشرية والاقتصادية في ساحات الصراع العربي- الصهيوني انطلاقاً من الأبعاد القومية العربية لهذا الصراع(375) .

أيضا سعي العقيد القذافي لمحاولة تحسين علاقات بلاده مع بعض الدول العربية وبعث بالرسل والمبعوثين إلى بعض العواصم العربية لإنهاء الخلافات العربية ، وأعلن عن استعداده لزيارة كل من المغرب والسعودية واستئناف العلاقات معها ، وكان القذافي مدفوعاً إلى ذلك بإيمانه بضرورة وحدة الصف العربي حتى تتمكن الأمة العربية من القضاء على الكيان الصهيوني في فلسطين ، والقضاء على ما يسمي بإسرائيل وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر ، وفي احتفالات ليبيا بالذكري الرابعة عشر لجلاء القوات البريطانية في 28 مارس عام 1984 ، حدد القذافي الركائز الأساسية التي تتمسك بها بلاده وتقوم عليها سياستها نحو مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في الآتي :-

عدم الاعتراف بدولة إسرائيل العنصرية فوق أرض فلسطين العربية .

مقاومة الكيان الصهيوني في فلسطين والعمل على تدميره .

تغذية الأجيال القادمة بالحق المقدس ضد المعسكر الصهيوني .

([375]) كلمة العقيد القذافي ، في 11 أبريل 1980، السجل القومي ، المجلد التاسع 1978/1977 ، ص 441 وانظر نص الإعلان المشترك في صحيفة الثورة – دمشق في 11 سبتمبر 1980 (سجل الوثائق العربية رقم 253) ص ص 507-508 .

العمل الدءوب ليل نهار على تطوير المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى تشكل تهديداً حقيقياً على المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة .

عدم قبول مصطلح " حقوق الشعب الفلسطيني " والتأكيد على أن حق الشعب الفلسطيني هو تحرير كامل التراب الفلسطيني شبراً شبراً من النهر إلى البحر واستمرار الصراع حتى تفني الأمة العربية أو تفني الصهيونية(376) .

ومن الواضح أن الموقف الليبي من القضية الفلسطينية والكيان الصهيوني في فلسطين ، لم يطرأ عليه أي تغيير أو تبديل منذ تولي العقيد القذافي زمام الأمور في ليبيا وحتى نهاية فترة الدراسة حيث ظل القذافي يدعو إلى ضرورة خوض معركة شاملة ضد إسرائيل للقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين .

ولعله من الواضح أيضا مدي التناقض الكبير بين موقف كل من الولايات المتحدة وموقف الجماهيرية الليبية من الكيان الصهيوني في فلسطين ، فمن خلال استعراض موقف البلدين نجد أن الموقف الأمريكي ظل على ثباته من حيث الالتزام بأمن وسلامة إسرائيل ، وأن التطورات التي طرأت على الموقف الأمريكي كانت محسوبة ولصالح دولة إسرائيل لا لصالح العدالة أو الشرعية الدولية ، بل أن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية شهدت تطوراً إلى حد التحالف ، بينما ظل الموقف الليبي من الكيان الصهيوني يتسم بالثبات والجمود ورفض الاعتراف بدولة إسرائيل ، والسعي إلى حشد الطاقات والإمكانيات العربية للقضاء على دولة إسرائيل وتحرير فلسطين

([376]) خطاب العقيد معمر القذافي ، في احتفالات ليبيا بالذكري الرابعة عشر لجلاء القوات البريطانية ، بمدينة طبرق، في 28 مارس 1984، السجل القومي، المجلد الخامس عشر 1983/1984، ص ص 589-606.

ورفض كل الحلول التي لا تتفق والرؤية الليبية ، وقد شكل التناقض الواضح بين كل من أمريكا وليبيا نقطة ارتكاز هامة في سياسة كل منهما نحو الأخر وكان لذلك أثاره السلبية على سير العلاقات بين الدوليتين وتحولها نحو مزيد من التدهور .

قرار حظر تصدير النفط في أكتوبر 1973 ورد الفعل الأمريكي

لقد كان لليبيا دور هام وبارز في مشاركة الدول العربية النفطية في استخدام سلاح النفط ضد الدول التي تساند إسرائيل ، في حرب أكتوبر عام 1973 ، فقد كان القرار الذي اتخذته الدول العربية في أكتوبر 1973 بحظر تصدير النفط ، قد أحدث ردود فعل كبيرة في الأوساط الأمريكية والغربية ، ولعل التناقضات الاقتصادية والسياسية المتراكمة في علاقات الولايات المتحدة والدول الغربية مع العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي كان على رأسها الدعم المتعدد الوجوه الذي تمنحه الولايات المتحدة وحلفاؤها للكيان الصهيوني في فلسطين ، كانت وراء أزمة النفط التي نشبت في بداية السبعينات بين الغرب الرأسمالي والبلدان العربية المنتجة للنفط ، وكان انفجار الوضع العسكري في منطقة الشرق الأوسط في أكتوبر 1973 هو الدافع المباشر لنشوب تلك الأزمة ، حيث شغلت الولايات المتحدة موقعاً مواليا لإسرائيل بصورة واضحة ومكشوفة، وبدأت تمد إسرائيل بإمدادات عسكرية مكثفة ، ووضعت تحت تصرفها تعاونا سياسياً ودبلوماسيا كاملا(377) ، فكان طبيعيا أن يجعل هذا الموقف الولايات المتحدة في موضع العداء المباشر للمصالح العربية ، وكان واضحاً مع بداية السبعينات أن منطقة الشرق الأوسط تشهد مرحلة خطيرة من التوتر تنبئ باحتمالات كبيرة لانفجار الوضع على الجبهة بين العرب وإسرائيل ،

(377) مجموعة من الباحثين : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في البلدان النامية أبان السبعينات ، ترجمة د. محمد أحمد شومان ، معهد الإنماء العربي ، بيروت، 1987، ص 226 .

وكانت الدوائر الأمريكية الحاكمة تدرك حقيقة الأوضاع في المنطقة وخطورة الموقف ، ومن ثم أخذت تبحث بجدية التهديدات العربية بقطع إمدادات البترول أو احتمالات حدوث اضطرابات منها، وكيفية مواجهة هذه الاحتمالات .

ومن ثم تناول التقرير الذي وضعته اللجنة الوزارية التي شكلت برئاسة " جورج شولتز" والذي قدم إلى الرئيس نيكسون في فبراير عام 1970 عدة نقاط هي(378) :-

أن الولايات المتحدة لن تتعرض لمشكلة بترولية خطيرة إلا في حالة نشوب حرب عالمية تقليدية " غير نووية " تدوم لفترة غير قصيرة ، تتعرض خلالها حركة الناقلات للتوقف ، وفيما عدا ذلك فإن طاقة الناقلات المتاحة كافية للتغلب على معظم حالات الأزمات الطارئة.

ستكون أثار نقص الإمدادات البترولية في حالة حدوثها بالغة السوء بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان بعكس الولايات المتحدة والتي لم تتمكن من تعويضها بالبترول ، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار العالمية للبترول .

من غير المتحمل قيام معظم الدول البترولية بوقف صادراتها لمدة طويلة لاحتياجها للعملة الصعبة .

---

(378) محمد بهاء الدين حنفي : سلاح البترول وحرب أكتوبر، مجلة البترول ، المجلد الخامس والعشرون ، العددان (5 ، 6) ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، القاهرة 1988، ص 17.

إذا لجأت كل أو معظم الدول العربية إلى حظر بترولها لأسباب سياسية فستكون تلك هي الحالة التي تسبب مشكلة بترولية خطيرة ، ورغم صعوبة استمرار الدول العربية لمدة طويلة في مثل هذا الحظر ، فإنه يمكن الولايات المتحدة تعويض أثاره من الإنتاج الإيراني ، ومع ذلك يجب وضع هذا الاحتمال في الاعتبار ، أما أن كان الحظر لفترة قصيرة أو موجهاً ضد دولة أو دولتين فلن تتعرض الولايات المتحدة لأزمة بترولية حقيقية .

كما أوصي التقرير أن تعتمد الولايات المتحدة في كل وارداتها من البترول على نصف الكرة الغربي وألا تحصل من الشرق الأوسط " المضطرب" إلا على 10% فقط من جملة وارداتها البترولية لتدعيم الأمن القومي الأمريكي.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي نيكسون لم يأخذ بهذا التقرير إلا إن الإدارة الأمريكية أصبحت مقتنعة بأن قطع البترول العربي لا يمثل خطراً يستحق التهديد بما يؤثر في الموقف الأمريكي المغالي في تأييد إسرائيل.

ويعتقد البعض أن قرار الرئيس السادات في عام 1972 بإنهاء مهمة الخبراء السوفيت من مصر كان من أهم المؤشرات على التقاء الخطين السياسيين لمصر والسعودية، أو ما يمكن اعتباره بداية حقيقة لدخول البترول العربي دائرة استخدامه كسلاح في الصراع العربي-الإسرائيلي وخاصة بعد أن أصبح الملك فيصل يشارك ويطلع على جميع الاتصالات السرية التي أجراها حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي للرئيس السادات في تلك المرحلة(379)،

([379]) حافظ إسماعيل : سلاح البترول ، مقال بمجلة المصور (العدد 3057) مايو 1983، القاهرة ، ص ص 6-7.

وعندما علم الملك فيصل من الرئيس السادات عزمه دخول الحرب ضد إسرائيل أعلنت السعودية موقفها صراحة في تصريح لوزير خارجيتها في أبريل 1973 بأن البترول العربي لا يمكن أن يبقي بمعزل عن الحرب إذا نشبت ، وتكرر هذا التصريح خلال شهر أبريل أكثر من مرة ، هذا في الوقت الذي لم تجمع فيه الدول العربية على استخدام النفط، فقد أعرب القذافي في تصريح له في 4 أبريل عام 1973 عن شكه في أن تتخذ الدول العربية البترولية موقفا جدياً من استخدام سلاح النفط العربي في المعركة ، وكان ذلك أيضا هو رأي أمير الكويت(380)، بينما حذر الملك فيصل في 23 مايو 1973 " فرنك يونجرز " رئيس شركة " أرامكو" من أن الصهاينة والشيوعيين يتصرفون على النحو الذي من شأنه أن يؤدي إلى طرد المصالح الأمريكية من المنطقة ، وأن كل ما هو مطلوب من الولايات المتحدة ، هو التعبير البسيط عن عدم موافقتها على سياسة إسرائيل وتصرفاتها(381)" ، كما أوضح كمال أدهم مستشار الملك فيصل لرئيس شركة " أرامكو" أن الرئيس المصري قد يضطر إلى القيام ببعض العمليات الحربية . لحمل الولايات المتحدة على ممارسة نوع من الضغط على إسرائيل لإيجاد تسوية ما في الشرق الأوسط ، وبعدما تأكد " فرانك يونجرز" رئيس شركة أرامكو" من حتمية نشوب الحرب في المنطقة ، قام بإبلاغ الشركات المالكة " لأرامكو" ، وكذلك الإدارة الأمريكية بالأمر ، وعلى الفور قامت شركات البترول العاملة في الخليج والمنطقة بزيادة معدلات إنتاجها من البترول، حيث حققت شركة "اكسون" وحدها نسبة زيادة تقدر بـ9.3 في المائة عن عام 1972على الرغم من هبوط الإنتاج في الربع الأخير من عام 1973 بسبب الحرب ،

---

(380) مجلة المجالس الكويتية المتخصصة : حديث للعقيد القذافي في 4 أبريل 1973، السجل القومي، المجلد الرابع 1973-1974، ص 219.

(381) حسن أبو طالب : السعودية والصراع العربي – الإسرائيلي (السعودية والتوظيف السياسي للنفط .1970-1973) مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (30) أكتوبر 1989 ، ص 187.

كذلك استخدمت شركات البترول الأمريكية جميع الناقلات التي كانت معطلة ومحطات البنزين القديمة وآبار البترول المهجورة كمستودعات لتخزين الكميات الإضافية الهائلة التي سحبتها من الخليج ، وحدث شئ مماثل في بعض الدول الأوروبية ، ولكن بدرجة أقل عما حدث في الولايات المتحدة (382) ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من رفض السعودية للموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل وتلويحها باستخدام سلاح البترول في حالة فشل الضغط على الولايات المتحدة لكي تقوم بمبادرة مناسبة لإيجاد تسوية عادلة للصراع العربي- الإسرائيلي ، إلا أن التحذير السعودي لواشنطن أتاح لها دعم المخزون البترولي الأمريكي حتى التخمة .

أما بالنسبة لليبيا فقد أعلنت موقفها قبل حرب أكتوبر 1973، بل أن العقيد القذافي الذي عرف بتشدده نحو قضية الصراع العربي- الإسرائيلي ، أكد في 13مايو عام 1973 على أن سلاح النفط لابد أن يستخدم في المعركة ، مهدداً بأنه إذا " ما تراجعت بعض الأنظمة العربية عن استخدام هذا السلاح فإن الشعوب العربية سوف تنتزع المبادرة وتفعل ذلك(383)" ، وكانت مؤشرات التقارب المصري- الليبي التي تبلورت في إعلان دستور الوحدة بين مصر وليبيا في 29 أغسطس 1973تؤكد على عزم ليبيا وضع كافة إمكاناتها في خدمة المعركة بما فيها استخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل(384) ،

([382]) محمد بهاء الدين حنفي : سلاح البترول وحرب أكتوبر ، مرجع سابق ص 18.

([383]) حديث للعقيد القذافي مع شبكة إذاعة وتلفزيون فرنسا ، في 13 مايو 1973، مكتبة الفكر الجماهيري (رأي في القضايا القومية والعالمية)، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس 1985 ، ص 160.

([384]) قرار القيادة السياسية الموحدة رقم (9) في شأن الإعلان الدستوري للوحدة بين مصر وليبيا ، في 29 أغسطس 1973، السجل القومي ، المجلد الخامس ، 1973-1974، ص ص 23-25 .

في حين كان البعض يري أن التهديدات التي ارتفعت من حين لأخر من ليبيا بقطع البترول ، لم تكن سوي محاولة لدعم موقف " منظمة أوبك" في صراعها مع شركات البترول في إطار لعبة الأسعار التي كانت تباركها الولايات المتحدة .

وبالتالي لم تكن تلك التهديدات تشكل خطراً حقيقيا ، وإن كانت شركات البترول الأمريكية – والتي كانت حريصة على استقرار الأوضاع- قد نصحت الحكومة الأمريكية بالعمل على تغيير سياستها أو على الأقل أن تلطف من تأييدها لإسرائيل وإلا سوف تفقد ليس فقط مصالحها السياسية بالمنطقة بل أيضا امتيازاتها ومصالحها الاقتصادية، ودعت تلك الشركات الإدارة الأمريكية للسعي من أجل إيجاد حل سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي ، وإقامة علاقات طويلة المدى وسليمة بين الدول الكبرى المستهلكة للبترول ومنظمة اوبيك ، ولكن الإدارة الأمريكية صمت آذانها عن تلك النصائح واستمرت في سياستها الداعمة للموقف الإسرائيلي على حساب المصالح العربية وضد العرب حيث كانت الدوائر الحاكمة في واشنطن تري أن هذه التهديدات لا تشكل خطراً حقيقيا ضد الولايات المتحدة ، وأنه في حالة حدوث ذلك فإن واشنطن سوف تلجأ إلى استخدام القوة للاستيلاء على حقول النفط لضمان استمرار تدفق البترول إلى الولايات المتحدة وحلفائها .

وقد عبر السناتور " ويليام فولبرايت " أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عن هذه الرؤية بقوله " أن مشكلة الولايات المتحدة تكمن في كيفية التوفيق بين مصالحها العاطفية – أي الثقافية والدينية – مع إسرائيل ، ومصالحها الاقتصادية – أي البترولية مع العرب ،

ثم مصالحها الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي والتي تدور حول تحاشي الصراع المباشر معه ، فضلاً عن أن الدول العربية البترولية لا قيمة لها من الناحية العسكرية ، فهي مجرد فراغ للقوي ، وأن وكلاء أمريكا في المنطقة شاه إيران ، وإسرائيل كفيلان بمهمة الاستيلاء المسلح على تلك الدول ، ونصح وليام فولوبرايت " القيادة السعودية في أسلوب مجازي بقوله " قد يكون لحم الغزال لذيذاً ولكن الغزال الحكيم لا يفاخر بلحمه أمام الأسد(385) " ، بينما أكد السناتور " هنري جاكسون " على أن حل المشكلة بين العرب وإسرائيل من خلال الأمم المتحدة خياليٌّ ، ونصح بترك العرب وإسرائيل ليجدوا معاً حلاً من خلال المفاوضات المباشرة ، ونفي " جاكسون " أن يكون السبب في التهديد بقطع إمدادات النفط هو التأييد الأمريكي لإسرائيل ، وإنما يأتي التهديد على حد زعمه من الدول التي لا تملك البترول والطامعة في ثروة الدول البترولية لحل مشاكلها الاقتصادية ، وأن وجود إسرائيل قوية وإيران قوية كفيل بتحقيق المصالح الأمريكية(386) .

وهكذا كان واضحاً أن الدوائر السياسية الأمريكية لا تلقي بالا للتهديدات الصادرة عن بعض الدول العربية البترولية باستخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة إذا ما استمرت في دعمها لإسرائيل في حالة نشوب معركة بين دول المواجهة وإسرائيل ، وكانت واشنطن ترد على تلك التهديدات لا بمحاولة تعديل موقفها الانحيازي ،

([385]) محمد بهاء الدين حنفي : سلاح البترول وحرب أكتوبر ، مرجع سابق ، ص 18.

([386]) المرجع السابق : ص 19.

بل بإصدار التهديدات على لسان المسئولين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة في حالة إقبال الدول العربية على تنفيذ تلك التهديدات فإنها سوف تقوم باحتلال منابع النفط وضمان وصول إمدادات البترول إلى دول المعسكر الغربي، ومع ذلك فقد استدعي نمو تبعية الولايات المتحدة لاستيراد النفط الشرق أوسطي ، وتطوير تعاونها مع بعض الأنظمة العربية اليمينية بروز تخوف داخل إسرائيل والقوي الموالية لها في الولايات المتحدة(387)، حيث تضمن التقرير الذي أعده " معهد البحوث السياسية اليهودية لمجلس المعابد اليهودية في الولايات المتحدة " الاستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة حدوث أزمة بترولية قد تؤثر على الموقف الدولي بما يشكل ضغطاً على إسرائيل ، حيث نص التقرير على ضرورة العمل على إزالة الاحتمال السائد بحدوث أزمة بترولية ، لأن استمرار ذلك لمدة طويلة قد يولد ضغوطا عربية مؤثرة على السياسة الأمريكية ، وقد تصبح إسرائيل ضحية كل مشاكل الغرب . كما نص على دعم أمن إسرائيل بالعمل على إضعاف " أوبيك " وإيجاد مصادر بترولية خارج نطاقها ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء أزمة الطاقة ، والعمل على تفكيك الروابط الأمريكية والغربية مع الدول العربية البترولية ، ومنح شركات " الكارتل " - رغم أنها مناهضة لمصالح إسرائيل على حد وصف التقرير- مزايا ضرائبية كي تبحث عن مصادر للطاقة خارج الشرق الأوسط(388) .

(387) مجموعة من الباحثين : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سابق ص 278.

(388) محمد بهاء الدين حنفي : سلاح البترول ، مرجع سابق ، ص 20.

وقد بدا واضحاً أن هناك تنسيقا أمريكيا إسرائيليا لمواجهة التهديدات العربية سواء بشن حرب لاستعادة الأرض المحتلة أو لاستخدام سلاح النفط في تلك الحرب كوسيلة لإرغام أمريكا على التراجع عن دعمها المتواصل لإسرائيل ، فعندما اندلعت حرب أكتوبر عام 1973 والتي فاجأت بها مصر وسوريا إسرائيل وتمكنت القوات المصرية والسورية من تحقيق تقدم هائل على الجبهة ، سارعت الولايات المتحدة في الاستجابة لتوسلات "جولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل وأقامت واشنطن جسراً جوياً يحمل العتاد والإمدادات العسكرية الضخمة إلى إسرائيل ، الأمر الذي مكنها من شن هجوم عسكري شامل ضد القوات المصرية والسورية على جبهات القتال ، وأحدث خللاً كبيراً في الموقف العسكري على جبهة القتال(389) ، واعتراف هنري كيسنجر في مذكراته صراحة بحجم وضخامة الجسر الجوي الأمريكي إلى إسرائيل أثناء العمليات القتالية ، أيضا اعترف الرئيس نيكسون أن الجسر الجوي الأمريكي الضخم الذي أمر بإمداد إسرائيل به قد مكنها من وقف تقدم سوريا ومصر على جبهتين ، وقد أحدث تدفق الإمدادات العسكرية إلى إسرائيل قلقاً شديداً لدي الأوساط العربية ، حيث توجه وفد من وزراء الخارجية العرب برئاسة عمر السقاف وزير خارجية السعودية وعضوية كل من وزراء خارجية الكويت والجزائر والأردن إلى واشنطن واجتمع الوفد مع الرئيس الأمريكي نيكسون في 12 أكتوبر في محاولة لإثناء واشنطن عن تحيزها لإسرائيل والإشارة إلى الانعكاسات السلبية لإمدادات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل أثناء القتال ، وعقب اللقاء صرح عمر السقاف بأن الإدارة الأمريكية تفهمت الموقف العربي .

---

(389) مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ، مصدر سابق ، ص 413.

ولكن الواقع كان خلاف ذلك حيث لم يطرأ أي تغيير إيجابي على الموقف الأمريكي في صالح العرب ، بل العكس من ذلك حدث ، فقد أعلن في اليوم التالي في واشنطن أن الرئيس الأمريكي نيكسون طلب رسميا من الكونجرس الأمريكي الموافقة على إمداد إسرائيل بمعونة طوارئ عسكرية لا تقل عن 2.2مليار دولار(390) ، ولقد حدث ذلك ولم يكن وفد وزراء الخارجية العرب قد غادر واشنطن بعد ، وكأن الولايات المتحدة أرادت أن تؤكد على إصرارها على مواقفها المنحازة كليا لإسرائيل دونما مراعاة لأية عوامل أخرى ، ومن ثم كان اجتماع وزراء النفط العرب في 17 أكتوبر في الكويت لبحث الموقف على الساحة العربية ، وإصرار الولايات المتحدة على موقفها ، واستمرار تدفق المعونات العسكرية إلى إسرائيل ، وقد حضر الاجتماع وزراء بترول عشر دول عربية هي السعودية والكويت والعراق وأبو ظبي والبحرين وقطر وسوريا ومصر والجزائر وليبيا(391) ، حيث قرروا خفض إنتاج البترول من كل الدول العربية بنسبة 20٪ عما كانت عليه في أول سبتمبر1973 - على أن يستمر الخفض بعد ذلك بنسبة 5٪ ابتداء من شهر ديسمبر حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ومع ذلك فقد التزم وزراء البترول العرب، بألا يؤثر أي تخفيض على الحصة التي كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدره للبترول خلال الشهور التسعة الأولي من عام 1973، كما قرر الوزراء قطع إمدادات البترول نهائيا عن الدول التي تساند إسرائيل(392) وعلى رأسها الولايات المتحدة وهولندا ،

(390) Robert Lacey: The Kingdom Arabia and the House of Soud, New York, Avon Book, 1983 P410.

(391) صلاح منتصر : المجابهة في ميدان النفط ، مجلة السياسة الدولية لعدد 35، يناير 1974، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ص 51 – 58 .

(392) جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية (العدد 35) يناير 1974 ، ص ص 44 – 50 .

وقد قدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية حجم هذا التقليص في الإنتاج الذي قرره وزراء النفط العرب بمليون برميل يومياً، كما أن البلدان الخليجية أعضاء منظمة " أوبيك" قررت من جانب واحد زيادة أسعار النفط بمقدار 70٪ أي أن سعر البرميل ينتقل من ثلاثة دولارات وواحد بالمائة إلى خمسة دولارات واثني عشر بالمائة للبرميل الواحد .

وقد أحدثت هذه القرارات ردود فعل سريعة وخطيرة عبر عنها هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا بقوله " سرعان ما تحول قلق الأوروبيين إلى تخل عن أمريكا وهلع داخلي ، وكان هم أوروبا الوحيد هو كسب رضي منتجي البترول وخاصة فرنسا حيث القي " ميشيل جوبرت " خطاباً لاذعا في الجمعية الوطنية الفرنسية طلب فيه التعاون مع الاتحاد السوفيتي(393) " ، وكانت دول أوروبا الغربية قد اتخذت موقفا يقوم في مجمله على الحياد ، كما اتخذت دول السوق الأوروبية التسع قراراً مؤيداً للحق العربي طالبت فيه بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967، ورفضت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بجرها إلى مساندة إسرائيل ، واستخدام قواعدها العسكرية في أغراض نقل المعدات إليها مما أحدث فجوة في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أشار إليه كيسنجر في مذكراته(394) ، أيضا وقف الاتحاد السوفيتي ومعظم دول الكتلة الشرقية موقفا مسانداً للعرب ، بينما لم يبق مسانداً لإسرائيل سوي الولايات المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا وهولندا .

(393) مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ، مصدر سابق ، ص 416.

(394) جعفر عبد السلام : سلاح البترول ، مرجع سابق ، ص 45.

وازداد الموقف سوءا بالنسبة للولايات المتحدة عندما أعلن الملك فيصل أن العربية السعودية قررت مضاعفة مستوي التقليص الذي اتفق عليه وزراء النفط العرب ، وأنها سوف تنقص إنتاجها إلى عشرة في المائة وأنها تتعهد بعمل ذلك كل شهر ، كما هددت السعودية في ذلك الوقت بوقف تزويد الولايات المتحدة بالبترول إذا لم تؤد هذه الإجراءات إلى نتائج سريعة ، هذا في الوقت الذي كانت فيه السلطات الليبية قد قررت من جانب واحد وقف ضخ النفط لأمريكا علاوة على التزامها بقرار وزراء النفط العرب الصادر في الكويت ، كما قررت رفع سعر البرميل الواحد من النفط إلى 8.925 دولار بعد ما كان 4.604دولار قبل قرار الحظر وأوضح قرار وزير النفط الليبي أن هذه الزيادة في الأسعار تعتبر سارية المفعول اعتباراً من 17 أكتوبر 1973(395) ، بينما قررت قطر خفض إنتاجها من النفط فوراً بنسبة 10٪ ، وقال وزير المال والنفط القطري أن هذا القرار سيطبق اعتباراً من اليوم 17أكتوبر بناء على أوامر أمير البلاد، وأضاف أن هذا الإجراء هو خطوة أولي فقط ستتبعها خطوات أخرى لوقف شحنات النفط إلى الولايات المتحدة وغيرها من الدول المؤيدة لإسرائيل(396) ، كما قررت العراق رفع السعر المعلن لنفط البصرة بما قيمته 5.061 دولار أمريكي للبرميل اعتباراً من 16 أكتوبر 1973 بدلاً من 2.977 دولار كما كان في أول أكتوبر 1973، كما تم تأميم أسهم شركة النفط الهولندية " رويال داتش شيل " في العراق في 22 أكتوبر احتجاجاً على موقف هولندا المعادي للبلدان العربية ودعمها للسياسة الصهيونية(397) ،

([395]) وكالة الأنباء الليبية ، في 17 أكتوبر ، سجل الآراء 1973، ص 1771.

([396]) (و.ص.ف) ، رويتر ، سجل الآراء 1973، ص 1771.

([397]) وكالة أنباء تاس ، سجل الآراء 1973، ص 1772.

كما أعلن أن السعودية والكويت والجزائر وقطر وعمان وأبو ظبي قد قطعوا النفط عن هولندا ، وتعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط إلى هولندا ، ويقدر استيراد هولندا من النقط السعودي700 برميل في اليوم(398).

وفي الفترة من 3 إلى 4 نوفمبر 1973 اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت ، حيث قرروا أن كل دولة ستخفض إنتاجها من النفط في شهر نوفمبر 1973 إلى 25 في المائة بالنسبة لما كان عليه في سبتمبر 1973 على أن يخفض الإنتاج مرة أخرى بنسبة 5٪ مرة أخري في ديسمبر المقبل ، وقال البيان الصادر عن وزراء النفط العرب أن الخطر الكامل المفروض علي الولايات المتحدة وهولندا سيستمر(*) .

هذا في الوقت الذي نشرته فيه صحيفة " الجارديان" في لندن عن " منظمة أوبيك " أن الدول الأعضاء بالمنظمة ستواصل فرض القيود على إنتاج النفط إلى أن تقرر الأسرة العالمية اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وأن تخفيض إنتاج النفط سيستمر أيضا إلى أن تدرك الولايات المتحدة مدي فداحة تكاليف سياستها الخاصة بدعم إسرائيل غير المحدود

---

(398) (ي .ب) ، سجل الآراء 1973، ص 1772.

(*) تضمن البيان الصادر عن اجتماع وزراء النفط العرب استمرار الحظر المفروض على كل من أمريكا وهولندا كما تقرر ايفاد وزيري النفط السعودي والجزائري إلى العواصم الأوروبية الغربية لشرح وجهة النظر العربية والقرارات التي اتخذها مؤتمر الكويت ، وقد تلاحظ أن الوفد العراقي قد غادر الكويت عقب افتتاح المؤتمر واتخذ العراق موقفا مستقلاً كان أكثر تشدداً ضد الدول التي تدعم الكيان الصهيوني ويذكر أيضا أن قرارات مؤتمر الكويت لم ترضي ليبيا التي كانت تسير في نفس اتجاه العراق في موقف التشدد . وكالة أنباء رويتر في 4 نوفمبر 1973 ، سجل الآراء 1973 ، ص 1772 .

وبالنسبة إلى دول العالم الصناعية الرئيسية الأخرى ، بينما أكد بيان المنظمة على أن الدول العربية النفطية تؤكد للدول الصديقة أنها لن تعاني من تخفيض الإنتاج، وأن حظراً شاملاً على شحن النفط مماثلاً للحظر المفروض على الولايات المتحدة وهولندا سيفرض على أية دولة أخرى تقدم دعما معنويا أو مادياً لإسرائيل(399) ، وقد أحدث الموقف العربي ردود فعل كبيرة في الأوساط الأوروبية واليابان ، وانعكس ذلك بشكل سريع على العلاقات الأمريكية – الأوروبية ، ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لتدمير علاقاتها مع أوروبا واليابان بسبب ما أحدثته قرارات الدول العربية البترولية في السوق الأوروبي والياباني من حالة من الهلع والقلق ، أيضا لم تكن واشنطن مستعدة لتدمير علاقاتها كليا مع العربية السعودية أخر أصدقائها من العرب وأن تتحمل حظراً بتروليا لمدة أطول (400) ، حيث بدا واضحا مدي معاناة الولايات المتحدة من حظر تصدير النفط العربي إليها ، عندما وقع الرئيس الأمريكي نيكسون علي قانون يعطي إشارة بدء العمل في أوائل عام 1974 في خط أنابيب طوله 1269 كيلومتر لينقل عند اكتماله طاقة تقدر بمليوني برميل من " نفط ألاسكا " يوميا إلي الولايات المتحدة ، وقال نيكسون في ملاحظاته لدي توقيعه القانون أن هناك إمكانا حقيقيا لآن تعيد البلدان العربية النظر في الحظر الذي فرضته علي تصدير نفطها ولكنة حذر من أنه حتى لو عاد النفط العربي إلى التدفق فسيظل الأمريكيون يقاسون من نقص النفط لسياراتهم وتدفئة منازلهم خلال الشتاء الحالي(401) .

([399]) وكالة أنباء روتير ، في 15 نوفمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1773.

([400]) مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ، مصدر سابق ، ص 419.

([401]) صلاح منتصر : المجابهة في ميدان النفط ، مرجع سابق ، 56.

بينما أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة درست إجراء مقاطعة اقتصادية للدول العربية رداً على قطع النفط عنها ولكنها استبعدت حدوث ذلك في الوقت الراهن ، وأكد الناطق باسم الخارجية الأمريكية أن حاجات الدول العربية المصدرة للنفط الاقتصادية ضئيلة جداً يمكن أن تحصل عليها من مصادر أخرى(402) ، ولعل ذلك يبرهن على مدي الارتباك الذي أحدثه قرار الحظر في الشارع الأمريكي ولدي الدوائر الأمريكية الحاكمة ، فعقب صدور بيان وزراء النفط العرب في 18 نوفمبر والذي أبقي الحظر النفطي على الولايات المتحدة ، مع عدم تطبيق قرار تخفيض صادرات النفط على الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة باستثناء هولندا ، صدر عن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية " وليم بورتر " في 21 نوفمبر تصريح حذر فيه مما اسماه " الابتزاز الاقتصادي " ، واعتبره سلاحاً ذا حدين يمكن أن يضر الدول التي تقدم عليه ، بقدر ما يضر الدول التي يوجه إليها هذا الابتزاز ، ورغم أن " بورتر" لم يشر صراحة إلى الدول العربية المنتجة للنفط ، ولكن المراقبين المطلعين أجمعوا على أن تحذير بورتر كان موجها إلى هذه الدول ، وأنه استخدم كلمة ابتزاز لوصف الحظر الذي فرضته الدول العربية على صادراتها البترولية إلى الولايات المتحدة ، كما أن " بورتر " هدد صراحة بأن الولايات المتحدة تستطيع فرض حظر على صادراتها إلى الدول التي تتبع سياسة الابتزاز، خاصة من منتجات أمريكا الغذائية وسلعها الصناعية وخبراتها التكنولوجية والمعونة التي تقدمها لتلك الدول ، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع سد احتياجات هذه الشعوب إلا بروح التعاون(403) .

([402]) وكالة أنباء رويتر ، في 16نوفمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1775.

([403]) الأهرام – القاهرة ، في 22 نوفمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1776.

هذا في الوقت الذي جاء تهديد هنري كيسنجر واضحاً وصريحاً ، بأن الولايات المتحدة قد تقبل على اتخاذ إجراءات اقتصادية انتقامية إذا ما استمر فرض الحظر على شحن النفط العربي إلى أمريكا، ولكن كيسنجر لم يفصح عن فحوى هذه الإجراءات ، في حين أشارت بعض المصادر المطلعة إلى أن هذه الإجراءات قد تشمل وقف المساعدات الأمريكية لبعض الدول العربية ، وتجميد الأرصدة العربية في المصارف الأمريكية ولكن تهديدات كيسنجر لم تكن تشكل خطراً حقيقيا بالنسبة للموقف العربي والدول العربية ، إلا أنها عبرت أيضا عن مدي قلق وهلع الإدارة الأمريكية ، حيث أكد التقرير الذي أصدرته لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي أن حظر إرسال المواد الغذائية إلى الدول العربية كرد على حظر شحن النفط العربي إلى الولايات المتحدة – قد يكون رداً غير فعال ، لأن المخزون من الغلال بخلاف المخزون البترولي متوفر بكميات كبيرة وكافية ، حتى ولو دفع المشتري ثمنا أعلي ، وأن العرب بمقدورهم أن يحصلوا على حاجاتهم الضئيلة نسبيا من مصادر أخرى في السوق العالمية وأضاف التقرير أنه لم يحدث الإخلال العام الحالي إن اشترت الدول العربية الستة عشر أكثر من 10.2٪ من احتياجاتها الغذائية من الولايات المتحدة ، وأن هناك دولتين فقط تعتمدان حقيقة على الولايات المتحدة في الحصول على الغلال هما السعودية والجزائر ، ومن ثم فإن هاتين الدوليتين اللتين استوردتا 850ألف طن من القمح عام 1972 لن تجدا أي عناء في إيجاد مصادر أخرى إذا ما قايضتا القمح بالبترول(404).

(404) وكالة أنباء روتير، و.ص.ف، في 26 نوفمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1776.

ومن الملاحظ أن هذه التهديدات قد صدرت في الوقت الذي كان فيه الموفدان العربيان أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي وبلعبد عبد السلام وزير الصناعة الجزائري يقومان بجولة في أوروبا وأمريكا بهدف توضيح الموقف والأسباب التي دعت الدول العربية إلى استخدام سلاح النفط(405)، وقد عرض اليماني على هنري كيسنجر أثناء لقائهما في واشنطن تخفيض القيود المفروضة على النفط العربي على مراحل تتفق وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، والمح اليماني إلى إمكانية تخفيض الحظر الكلي المفروض على الولايات المتحدة وهولندا طبقاً لنتائج مؤتمر جنيف للسلام والذي مزمع عقده في 18ديسمبر 1973، وقال الوزير السعودي أنه من الممكن استئناف شحن النفط فوراً إلى الولايات المتحدة بعد أن توافق إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتضمن الولايات المتحدة ذلك ، وأضاف أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يشتمل على الانسحاب من القطاع الشرقي من القدس، وأنه سيكون على الدول المجاورة لإسرائيل أن تعترف بها عن طريق توقيع معاهدة سلام "يعني مصر وسوريا والأردن" ولكنه قال أنه لا يظن أن المملكة العربية السعودية ستعترف بإسرائيل(406) .

([405]) وكالة تاسي ، رويتر ، في 22، 27، 28نوفمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1777.

([406]) وكالة أنباء روتير، و.ص.ف، في 6 ديسمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1778.

وعلى الرغم من توقف القتال على الجبهة إلا أنه كان واضحاً أن استمرار استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي ، قد ترك أثاراً سلبية على العالم كله ، وأن حظر تصدير النفط العربي سبب مشاكل وأزمات مالية واقتصادية واستهلاكية وعمالية وأن هذه المشاكل فتحت الباب على مصراعيه لجميع أنواع الاحتمالات العاقلة والمجنونة ، المنطقية وغير المنطقية فقد ذكرت مجلة " نيوزويك " الأمريكية أن استمرار العرب في استخدام سلاح البترول ضد الولايات المتحدة سيزيد عدد العمال العاطلين خلال أربعة أشهر فقط إلى ثمانية ملايين عامل ، وقد يدخل هذا الاحتمال في جملة الأسباب التي حملت الرئيس نيكسون في أول ديسمبر 1973 على إنشاء دائرة عليا جديدة لتنسيق الإجراء الحكومي الرامي لمعالجة أزمة الطاقة أطلق عليها اسم " الدائرة الجديدة لإدارة الطاقة الاتحادية " ، ويقوم على رئاستها " وليم سيمون" وكيل وزارة المالية الأمريكية والذي أعلن في 17 ديسمبر أن أهم عمل لديه هو إقناع الشعب الأمريكي بأن أزمة الطاقة حقيقية وأنها قد تستمر حتى ولو استأنفت الدول العربية شحن النفط إلى الولايات المتحدة ، وفي بريطانيا قال وزير الخزانة البريطاني " انتوني بارير " في وصف الوضع الذي خلقته أزمة الطاقة " أنه أخطر وضع عرفته بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية "(407) ، بينما أشارت مجلة " الايكونوميست " البريطانية إلى استفحال أزمة البطالة التي سببها استخدام سلاح البترول ليس في الولايات المتحدة وحدها

(407) وكالة أنباء رويتر ، و.ص.ف، في 17 ديسمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1778.

بل في جميع أنحاء العالم ، وقالت المجلة أن هناك احتمالاً قد ينساه العرب في غمرة نشوتهم، ذلك أنهم إذ ما تسببوا في انتشار البطالة بشكل واسع فقد يدفعون الحكومة الأمريكية لتشجيع إسرائيل على تفجير القتال مرة أخرى ، وقد يغامرون برد فعل أمريكي كما وعدا بذلك هنري كيسنجر .

وعلى الرغم من تصريح الشيخ أحمد زكي اليماني في لندن بأن لجوء الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري لن يجدي نفعاً لأن العرب في هذه الحالة سيدمرون جميع حقوق البترول(408)، ولعل ما نشرته مجلة " الايكونوميست " ليس سوي نموذجاً مما نشرته الصحف الغربية والأمريكية في تلك الآونة من مقالات وتعليقات تقول أن سلاح البترول قد يثير شهية الدول الاستعمارية من جديد خاصة عند الدول الصناعية ، وإن كانت كل هذه التهديدات لا تتفق وقواعد القانون الدولي ، لأن الدول العربية عندما أقبلت على استخدام النفط كسلاح سياسي في معركتها من منطلق مبدأ السيادة الدائمة للدولة على مواردها الطبيعية والذي أكده القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1962، والذي يجيز تصرف الدولة في مواردها الطبيعية حتى إذا تعارض مع التزامات اتفاقية سابقة ، إذ بني هذا التصرف على أحد الأسباب الآتية " مصلحة التنمية القومية - وخير الشعب والمصلحة العامة - والأمن القومي " ، ومن ثم أعطي القانون الدولي للدول العربية الحق في خفض المصدر من بترولها أو فرض حظر على الدول التي لا تلتزم بموقف الحياد كالولايات المتحدة التي لم تتوان في تقديم كافة أنواع الدعم العسكري والمادي والتسهيلات للعدو الصهيوني ، مخالفة بذلك القواعد التقليدية للقانون الدولي(409) .

---

(408) الحياة – بيروت، في 2 ديسمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1778.

(409) جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي، مرجع سابق ، ص ص 49-50.

وعقب صدور قرار وقف إطلاق النار من مجلس الأمن في يومي 22 ، 23 أكتوبر 1973 كان موضوع رفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة ، من أكثر الموضوعات إلحاحاً على الإدارة الأمريكية ، بينما ترتب على قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار حدوث تصدع في العلاقات المصرية-الليبية ، حيث عارضت ليبيا لقرار وقف إطلاق النار وطالبت مصر باستمرار القتال حتى تحرير الأرض(410) ، أيضا لوحظ خلال النصف الأول من شهر ديسمبر أن الموقف العربي قد طرأ عليه بعض التعديل من حيث استمرار الموقف الصلب في استخدام سلاح البترول، فلم ترتبط بعض الدول العربية بالبيان الصادر في 8 ديسمبر في الكويت والذي يربط رفع الحظر بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة ، ففي 24 ديسمبر عقد بمدينة الكويت اجتماع منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول، الذي شاركت فيه كل من أبو ظبي والسعودية والجزائر والبحرين والكويت وليبيا وقطر وسورية ومصر، حيث قرر المجتمعون أن يرتفع الإنتاج بنسبة 10٪ لتصبح نسبة التخفيض 15٪ بدلا من 25٪ كما سجل المجتمعون بارتياح التحول التدريجي الذي بدأت ظواهره على الرأي العام الأمريكي وتعرف جانب منه على حقيقة المشكلة العربية -الإسرائيلية ، والذي بدا واضحاً في اتخاذ عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مواقف موضوعية غير متحيزة من القضية العربية وأعرب المجتمعون عن أملهم أن تكون لدي الحكومة الأمريكية رغبة صادقة في إيجاد حل سلمي عادل للمشكلة ، حتى يؤدي ذلك بدوره إلى تحسن العلاقات العربية – الأمريكية

(410) وكالة أنباء رويتر، في 14 ديسمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1780.

إلا أن المجتمعين قرروا استمرار حظر تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا ، كما اتخذوا قراراً يقضي بمعاملة اليابان بشكل خاص لا يخضعها لإجراءات التخفيض العام ، كذلك بلجيكا ، كما قرروا تزويد بعض البلدان الصديقة بحاجتها الفعلية من البترول حتى ولو ذادت عن مستوي استيرادها في شهر سبتمبر 1973 شريطة ألا يتسرب البترول العربي إلى الدول المفروض عليها الحظر(411) .

إلا أن هذه القرارات لم تمنع تسرب البترول إلى الدول التي تقف ضد الموقف العربي وتساند إسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فرغم الخلافات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة مثلاً فإن روابط التعاون والصداقة المتبادلة بينهما تجعل من المؤكد أن تعطي الدول الغربية البترول للولايات المتحدة من الكميات التي تحصل عليها من الدول العربية النفطية ، ونفس هذا ما يتوقع حدوثه في حالة هولندا التي تعد إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة(412)، وقد ذكرت مجلة " نيوزويك" الأمريكية أن هناك ثغرات في الحظر البترولي المفروض على الولايات المتحدة ، وأن الولايات المتحدة تتلقي يوميا بطرق ملتوية 700ألف برميل من البترول لم تكن أصلاً متجهة إليها ، وأضافت المجلة التي نسبت معلوماتها إلى بعض كبار موظفي وزراء التجارة الأمريكية – أن الولايات المتحدة تحصل عن طريق هذه الكميات وعن طريق عوامل أخرى لم تحددها على مخزون يومي يصل إلى مليون ونصف مليون برميل(413)،

([411]) (و. أ. س) : في 26 ديسمبر 1973 ، سجل الآراء 1973، ص 1772.

([412]) جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي ، مرجع سابق ، ص 45.

([413]) (و.أ.ف) في 24 ديسمبر 1973، سجل الآراء 1973، ص 1782.

ولكن مكتب الطاقة التابع للحكومة الأمريكية نفي بعد ذلك تسرب النفط السعودي خلال الحظر العربي، وأضاف أنه وردت تقارير عن تسرب النفط خلال الحظر من ليبيا والعراق ولكن الكميات لم تكن كبيرة ، وعندما سئل عبد الرحمن سالم العتيقي وزير النفط والمالية الكويتي في مجلس الأمة عن نبأ صحفي أمريكي بأن الكويت كانت بين الدول العربية التي لم تطبق الحظر النفطي العربي تماما قبل رفعه ، أجاب قائلاً أن هذا الزعم لا أساس له من الصحة ويهدف إلى إلقاء الشكوك على التضامن العربي ، وأكد أنه لم يذهب برميل واحد من النفط الكويتي إلى الولايات المتحدة .

ومهما يكن الأمر فإنه كان واضحاً أن ما حصلت عليه الولايات المتحدة من النفط بطرق وأساليب ملتوية لم يكن إلا مجرد نقطة في دلوٍ إذا ما قيس بما كانت تحصل عليه من الدول العربية قبل فرض الحظر(414)، ويفسر ذلك لهفة الإدارة الأمريكية على سرعة إنهاء موضوع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة ، فعندما أجتمع هنري كيسنجر مع الرئيس السادات في يناير 1974 بمدينة أسوان ، طلب من السادات سرعة التحرك لرفع الحظر، متعللا بأن ذلك الإجراء سوف يساعد الرئيس نيكسون على أن يكون أكثر حزما في تعامله مع إسرائيل(415) ، وقد وعد الرئيس السادات كيسنجر بتحقيق ذلك(*) .

---

(414) (أ. ب) رويتر ، 13 مارس 1974، سجل الآراء 1974، ص 872.

(415) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 253.

(*) يبدو أن هنري كيسنجر استطاع إقناع الرئيس السادات بأن الإدارة الأمريكية جادة في إيجاد تسوية عادلة للنزاع في الشرق الأوسط وإجبار إسرائيل على الانسحاب لحدود 1967 ، لذلك كان تحرك السادات في بعض العواصم العربية لإقناع بعض القادة العرب بضرورة رفع الحظر البترولي عن أمريكا ، خاصة بعد أن أبدت السعودية استعدادها لرفع الحظر إذا ما حدث فصل بين القوات السورية والإسرائيلية .

في حين أسهمت الضغوط الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر في أحداث تبدل في الموقف العربي لدي بعض الدول العربية من قرار حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ففي مطلع عام 1974 قام وفد من مجلس الشيوخ الأمريكي بجولة زار خلالها عدد من العواصم العربية في محاولة لإقناع القادة العرب بأن الولايات المتحدة جادة في تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي ، وقد وصل هذا الوفد الذي كان يرأسه السناتور " بينت جونسون " عضو مجلس الشيوخ الأمريكي إلى طرابلس الغرب في ليبيا في 6 يناير عام 1974 حيث أجرى خلال زيارته اتصالات ومباحثات مع المسئولين الليبيين تناولت أزمة الطاقة الناتجة عن الحظر العربي المفروض على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ، كما أجرى الوفد الأمريكي لقاءات مع المسئولين في الاتحاد الاشتراكي الليبي تم خلالها استعراض الأوضاع العربية والدولية الراهنة(416) .

وقبل أن يغادر الوفد الأمريكي المنطقة العربية عائداً إلى واشنطن ، هدد " جيرلد فورد " نائب الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة قد تقدم على وقف شحنات المنتجات الغذائية إلى الدول العربية إذا استمر حظر النفط طويلاً ، وأضاف فورد في خطابه الذي ألقاه في الجمعية الصناعية الكيمائية " أن منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط تعانيان نقصا كبيراً في سلع غذائية مهمة ، وأن الولايات المتحدة هي أكبر بلد منتج للقمح والحبوب الأخرى، وبالتالي فإننا ودول أخرى نساعد على إطعام شعوب المنطقتين

(416) (و. أ. ع) ، في 7 يناير 1974، سجل الآراء 1974، ص 746 .

" كما أشار " فورد " إلى أن هناك فرصة جديدة لنجاح البحث عن سلام عادل ودائم ، كما أعرب عن تفائله بالنسبة إلى رفع الحظر عن النفط العربي في مستقبل قريب نسبيا(417)، هذا في الوقت الذي هدد فيه وزير الدفاع الأمريكي " جيمس شليزنجر " في 6يناير في حديث تليفزيوني أن استمرار الحظر البترولي قد يدفع الرأي العام الأمريكي إلى المطالبة بتدخل عسكري أمريكي(418)، ولكن كيسنجر كان أكثر دبلوماسية حيث أعلن في 10 يناير أن الحظر البترولي العربي على شحنات النفط إلى الولايات المتحدة لا مبرر له ، لأن الولايات المتحدة سعت أكثر من غيرها للتوصل إلى تسوية سلمية للشرق الأوسط، وتعرض كيسنجر في حديثه إلى التصريحات التي أدلي بها أخيراً كل من وزير الدفاع الأمريكي ، ونائب الرئيس الأمريكي والتي حملت في طياتها التهديد باتخاذ إجراءات عسكرية واقتصادية انتقامية ضد الدول العربية ، فاكتفي بالقول أنها تصريحات يدلي بها أعضاء الحكومة الأمريكية بغرض إجراء مناورات فيما بينهم ، بينما ندد كيسنجر بالموقف الأناني الذي تقفه بعض الدول الصناعية التي تسعي إلى أن تكفل لنفسها النفط على المدى القصير عن طريق عقد الاتفاقات الثنائية مع الدول المنتجة للنفط(419) .

([417]) (و.ص.ف) ، رويتر في 8 يناير 1974، سجل الآراء 1974، ص 862.

([418]) رويتر في 9 يناير 1974، سجل الآراء 1974، ص 862.

([419]) (و.ص.ف) ، رويتر في 11 يناير 1974، سجل الآراء 1974، ص 863.

ورغم التهديدات التي كان يطلقها المسئولون الأمريكيون من وقت لأخر ،إلا أنه وكما يبدو أن الدبلوماسية الأمريكية قد نجحت في استقطاب بعض القادة العرب ومحاولة إقناعهم بوعود كاذبة بأن الإدارة الأمريكية جادة في السعي لتحقيق تسوية سلمية لقضية الصراع العربي- الإسرائيلي ، حيث صرح هنري كيسنجر في 31 يناير أن الرئيس الأمريكي نيكسون تلقي تأكيدات من المسئولين العرب بأن قضية رفع الحظر عن شحنات البترول إلى الولايات المتحدة ستدرس قريبا ، وأضاف كيسنجر أن هذه التأكيدات جاءت نتيجة اتصالات ومراسلات شخصية مع القادة الأصدقاء في الشرق الأوسط(420) ، وفي 28 فبراير أعلن عن عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في حفل استقبال أقيم للسيد أشرف غربال سفير مصر الجديد لدي الولايات المتحدة ، حيث قدمته السيدة " بات نيكسون" زوجة الرئيس الأمريكي إلى الصحافيين ، وأعلن غربال " أن مصر راغبة في تحسين علاقاتها مع جميع الدول لأننا نحظى بدعم الرئيس نيكسون في حل قضايانا" وأضاف أنه يأمل بأن يرفع الحظر النفطي العربي قريبا(421)-

(420) (و.ص.ف) ، في 31 يناير 1974، سجل الآراء 1974 ص 866.

(421) الأخبار – القاهرة ، 1 مارس 1974، سجل الآراء 1974 ، ص 867.

ولعل غربال هنا كان يعبر عن رؤية الرئيس السادات الذي راهن بكل ما يملك على الحصان الأبيض الأمريكي "- في الوصول إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، فعقب عودة العلاقات بين واشنطن والقاهرة حمل السيد أشرف مروان مستشار الرئيس السادات الرسائل إلى عشر دول عربية في أول مارس1974 وكانت هذه الرسائل تحمل دعوة الرئيس السادات إلى القادة العرب إلى النظر في ضرورة وقف الحظر المفروض على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وذكرت صحيفة الأهرام القاهرية أن الرئيس السادات سيجتمع اليوم مع الأمير السعودي سلطان بن عبد العزيز ووزير خارجية الإمارات العربية المتحدة أحمد السويدي لبحث نفس الموضوع(422) .

هذا في الوقت الذي كان قد أعلن فيه عن تأجيل مفاجئ لمؤتمر وزراء النفط العرب والذي كان مزمع عقده في 14 فبراير بمدينة طرابلس طبقا لمقررات مؤتمر الكويت في 24 ديسمبر 1973، حيث قالت وكالة أنباء الثورة العربية الليبية نقلاً عن وزارة النفط الليبية أن التأجيل تم بناء على طلب مصري سعودي(423) وربما خشيت مصر والسعودية ألا يوافق وزراء النفط العرب على الرؤية المصرية السعودية حول إمكانية رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة ، وربما أرادت مصر إفساح الوقت لإجراء مزيد من المشاورات والاتصالات لإقناع القادة العرب بموقفها خاصة بعد أن بادرت مصر باتخاذ قرار منفرد وأعادت علاقاتها مع الولايات المتحدة في 28 فبراير والذي بدأت بوادرها من قبل الإعلان عنها،

(422) الأهرام – القاهرة ، 1 مارس 1974، سجل الآراء 1974، ص 867.

(423) وكالة أنباء رويتر : في 13 فبراير 1974، سجل الآراء 1974، ص 866.

وقد كان واضحاً في تلك الأجواء أن الولايات المتحدة قد نجحت في شق الصف العربي وفي أحداث فجوة في الموقف التضامني الذي اتسمت به الجماعة العربية مع الأيام الأولي لحرب أكتوبر والذي تبلور في وقوف الدول العربية صفاً واحداً خلف دول المواجهة ضد العدو الصهيوني ، وفي اتخاذهم لقرار حظر تصدير النفط الجماعي إلى الولايات المتحدة والدول التي ساندت إسرائيل .

ومع حلول شهر مارس 1974 كانت الأمور قد تغيرت والمواقف قد تبدلت ، وبدا ذلك واضحاً عندما خرج وزراء النفط العرب من اجتماعهم الصاخب عند منتصف ليلة 13 مارس عام 1974 في طرابلس الغرب دون إعلان أي قرار حول رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا ، بينما أكد مسئول ليبي كبير أن وزراء النفط العرب سيتابعون اجتماعاتهم في " فينا " يوم الأحد القادم(424) ، ويبدو أن اختلاف وزراء النفط العرب حول قرار رفع الحظر عن الولايات المتحدة قد أدي إلى فض اجتماعهم في ليبيا دون التوصل إلى قرار ، فقد عارضت كل من ليبيا وسوريا بشدة قرار رفع الحظر ، بينما كانت بعض الدول العربية التي شاركت في الاجتماع تري أن يكون قرار رفع الحظر بشكل مؤقت وأن تكون هناك شروط تلتزم بها الولايات المتحدة ولكن الرئيس نيكسون رد على هذا الرأي في تصريح له أمام رجال الأعمال في " شيكاغو" في 15 مارس " بأن الولايات المتحدة لن تخضع لأية ضغوط من جانب الدول العربية المنتجة للبترول إذا هي قررت رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة بشكل مشروط" ،

(424) وكالة أنباء رويتر ، في 13 مارس 1974، سجل الآراء 1974، ص 869.

وأضاف نيكسون أن الولايات المتحدة ستواصل على أية حال جهودها من أجل الوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط ، وان رفع حظر مؤقت وبشكل مشروط ستكون له أثار معاكسة للأهداف التي نسعى إليها(425)" .

وعندما عقد وزراء النفط العرب اجتماعهم في الفترة من 16-18 مارس 1974 " بفينا " ، وافقت سبع دول عربية على رفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بينما رفضت كل من ليبيا وسوريا الموافقة على القرار، وأوضحت الجزائر أنها وافقت على القرار بشرط أن يكون رفع الحظر مؤقتا ويستمر أسبوعاً فقط ، وفي ختام الاجتماع الذي استمر يومين حذر وزراء النفط العرب السبعة من أنهم سيعيدون النظر في القرار في أول يونيو المقبل في الاجتماع الذي سيعقد في القاهرة ، بينما أكد السيد عز الدين المبروك وزير النفط الليبي لدي مغادرته مقر الاجتماع بفندق " امبريال " أنه لا يوافق على القرار وأضاف أننا لن نرفع الإنتاج ، غير أن وكالة أنباء الشرق الأوسط ذكرت في وقت لاحق أن ليبيا لا تمانع في رفع الحظر ولكنها تحفظت بأن الوقت غير مناسب لذلك لم توقع على القرار ، بينما أعلن أن سوريا لن توافق على قرارات الدول المصدرة للنفط إلا عندما تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس(426) ، وفي أول يونيو عقد بالقاهرة الاجتماع المتفق عليه بين وزراء النفط العرب،

(425) (و.ص.ف) ، في 15 مارس 1974، سجل الآراء 1974، ص 870.

(426) صحيفة السفير اللبنانية ، العدد 33، 28 أبريل 1974 السجل القومي ، المجلد الخامس 1973 / 1974 ، ص 435 .

حيث أكد البيان الختامي للمؤتمر أن وزراء النفط العرب لم يروا أثناء اجتماعهم ما يدعو إلى اتخاذ قرارات جديدة ، بينما قرر الوزراء استمرار حظر تصدير النفط إلى هولندا مدة خمسة أسابيع أخرى ورفض الوزراء الموافقة على المشروع الجزائري برفع الحظر عن هولندا ، بينما استمر الموقف الليبي الرافض لرفع الحظر البترولي عن الولايات المتحدة ، وكذلك رفض زيادة الإنتاج(427).

وقد شكل الموقف الليبي منزلقاً جديداً على طريق تدهور العلاقات الأمريكية – الليبية ، حيث رفضت ليبيا الاستجابة لكل الضغوط الأمريكية لزيادة الإنتاج في إطار سعيها لتخفيض أسعار النفط، بينما رفض العقيد القذافي الاستجابة لكل هذه الضغوط والتهديدات(428) ، وفي أول مارس عام 1975 ذكرت بعض المصادر الصحفية أن القوات الأمريكية تقوم على نحو مكثف بتدريبات عسكرية على حرب الصحراء أو في ظروف مماثلة لطبيعة الأراضي العربية ، وأشارت هذه المصادر الصحفية الأمريكية إلى أن ليبيا قد تكون هي المستهدفة ، وانه توجد على مسافة غير بعيدة عن الشاطئ الليبي قيادة الأسطول السادس الأمريكي ، هذا في الوقت الذي وجه فيه عدد من المسئولين في الولايات المتحدة تهديدات سافرة بالتدخل العسكري في مناطق آبار النفط العربي ، وكان رد القذافي على هذه التهديدات بقوله " أن هذه التهديدات ضرب من الجنون والجنون محتمل وإذا وقع هذا التدخل سوف نواجهه. ونحن لا نعتمد على جيش نحن نعتمد على الشعب بحيث إذا وقع عدوان فإن الشعب سيقاتل ويدافع عن بلاده حتى أخر رجل وامرأة "،

---

(427) وكالة أنباء رويتر ، في 2يونيو 1974، سجل الآراء 1974 ، ص 874.

(428) مجلة السياسة الكويتية : حديث صحفي للعقيد القذافي في 10 نوفمبر 1974 ، أجراه محمد فريد ، السجل القومي ، المجلد السادس 1974 / 1975 ، ص 49 .

وأضاف القذافي أن السياسة الأمريكية تسعي إلى إحداث فجوة بين مصر وسوريا، يقابلها دفع مصر نحو تقارب أو اقتراب نحو جهات أخرى ليس من المصلحة التقارب معها مما يدل على أن هذا هو هدف السياسة الأمريكية في التخريب والحلول الجزئية ، وبطبيعة الحال فإن أمريكا تمارس هذه السياسة بطريقة غير مكشوفة ، فهي تغلف سياستها عن طريق الإدعاء بأنها تبذل جهدا من أجل حل القضية ، فأمريكا ترتدي ثوبا لإخفاء حقيقة دورها، والهدف الحقيقي لأمريكا هو ضرب العرب بالعرب من أجل تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية(429)" .

ومن الملاحظ أن قضية النفط قد حظيت باهتمام كبير في تلك الآونة سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي ، فقد أوردت بعض المصادر الصحفية دراسة في بداية عام 1974 تفيد بأن الدول العربية المنتجة للنفط سوف تتمكن من تحقيق عائد يقدر بنحو ستون مليار دولار ، وأن هذا المبلغ سيصل في عام 1980 إلى 400 أو 500 مليار دولار ، وأن هذا يزيد بحوالي " 15" مرة عن القيمة الإجمالية لكل أسهم بورصة باريس ، ويزيد ثلاث مرات عن إجمالي احتياطات المصارف المركزية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، وأن ارتفاع أسعار النفط والمنتجات الغذائية في العالم عامة قد وضعت دول العالم الفقيرة في موقف بلغ الصعوبة(430) ، وفي نفس الوقت يمكنها من التأثير على النقد العالمي بأكمله ، وأن العرب قادمون على امتلاك قوة مخيفة في أيديهم يتمكنون بها من التأثير على شرايين الغرب ، بل وعلى " رقبة " أوروبا بأكملها(431) .

---

(429) مجلة البلاغ اللبنانية : حديث صحفي للعقيد القذافي ، أجراه معه نبيل زكي ، في 3 مارس 1975 ، السجل القومي ، المجلد السادس 1974 / 1975 ، ص ص 301 – 315 .

(430) صحيفة " زغرب " – اليوغسلافية ، مقدمة الصحيفة ، في 29 أبريل 1974 ، السجل القومي ، المجلد الخامس ، ص 461 .

(431) مجلة الأسبوع العربي ، بيروت ، في 11 يونيو 1973 ، السجل القومي ، المجلد الرابع 1972 – 1973 ، ص ص 807 – 826 .

وكان واضحا خلال تلك الأزمة النفطية أن تركز احتياطي الذهب والدولار في البلدان المنتجة للنفط ، نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، قد خلق مشاكل جدية ذات طابع سياسي اقتصادي بالنسبة للولايات المتحدة وكل العالم الغربي فحصلت البلدان المنتجة للنفط على أداة تأثير إضافية عدا سلاح النفط على السوق الاقتصادية ، وحتى لو استثنينا استخدام هذه الأداة مع سابق تصميم بهدف ضعضعة اقتصاد الغرب ، يبقي خطر العجز المتصاعد في موازين مدفوعات البلدان الغربية من جراء المصروفات الهائلة التي تنفق على شراء النفط ، كما يبقي خطر هروب النقد من هذه البلدان ، مما سوف يجعل لذلك أثراً تراكمياً مضاعفاً على الاستقرار(432) ، وقد دفعت تلك الظروف المترتبة على الأزمة النفطية الولايات المتحدة إلى بذل كل جهد ممكن للخروج من تلك الأزمة بالسعي لتخفيض أسعار النفط من خلال زيادة الإنتاج عند الدول النفطية وإنهاء حالة الحظر المفروض ضدها من خلال ممارسة أساليب الضغط تارة ثم التهديد تارة أخرى ، أيضا كان ضمن حملة التدابير التي اتخذتها واشنطن من أجل التغلب على الآثار السلبية لتبعية استيراد النفط ، إن بُدئ في عهد إدارتي نيكسون وفورد إعداد برنامج جديد في ميدان الطاقة يستهدف تطوير مصادر بديلة وخفض مستوي الاستهلاك وإنشاء احتياطيات طاقية استراتيجية ، بينما تميزت التدابير السياسية بالحرص على ضمان استمرار إمدادات النفط من الخارج ، وبدأ المسئولون في الخارجية الأمريكية والإعلام الأمريكي يبذلون جهوداً حثيثة تبغي تهذيب الشعور نحو أمريكا وسط الدوائر الحاكمة في البلدان العربية ، وأخذ التأكيد على الصداقة يتدعم بزيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية(433) لبعض دول المنطقة .

(432) مجموعة من الباحثين : سياسة الولايات المتحدة ، مرجع سابق ، ص 269 .

(433) مجموعة من الباحثين : المرجع السابق ، ص ص 70 – 71 .

الموقف الليبي من عملية التسوية السلمية وتعارض ذلك مع سياسة واشنطن

كانت عملية التسوية السلمية التي تبنتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من أهم الأحداث المحورية التي أسهمت بقدر كبير في تدهور العلاقات الأمريكية – الليبية ، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولي إلى تباين موقفي البلدين من مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتصادم الركائز المحورية التي دارت حولها سياسة كل منهما نحو الكيان الصهيوني في فلسطين ، فقد كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قد استقرت على أسس واضحة مفادها أن أي دور أمريكي للوساطة في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي يرتبط عضويا بالأهداف العامة للسياسة الأمريكية والتي كانت ترتكز على إزاحة النفوذ السوفيتي من المنطقة بأسرها ، ودعم مصالح حلفاء الولايات المتحدة ، على ألاَّ يؤدي هذا الدور على أي وجه من الوجوه إلى أضعاف التحالف الإسرائيلي – الأمريكي(434) ، باعتباره ركيزة أساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

ولذا استقر في يقين الدوائر الأمريكية خاصة الإدارة والكونجرس أن إدارة واشنطن للصراع العربي – الإسرائيلي من منطلق التحالف الإسرائيلي – الأمريكي سوف يؤدي إلى الحفاظ على المصالح العليا للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم كانت الإدارة الأمريكية قبل حرب أكتوبر 1973 وبعدها تسعي إلى حمل مصر على الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ، وفرض تسوية سلمية في المنطقة ،

---

(434) حسن نافعة : سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (28)، أبريل 1989، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص 112.

وقد توافق ذلك مع تطلعات الرئيس السادات الذي أعرب عن رغبته في مبادرة سلام مع إسرائيل في أول لقاء له مع رئيس الوفد الأمريكي الذي جاء للعزاء في وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم حملها محمود فوزي عندما أوفد على رأس وفد مصري للعزاء في وفاة الرئيس الأمريكي أيزنهاور ، ثم أعلنها الرئيس السادات صراحة في عام 1971(435) ، كما ذكر أن الحرب التي كان يخطط لها الرئيس السادات لم تكن إلا محاولة لتحريك القضية واجبار الولايات المتحدة للتدخل وفرض تسوية سلمية على إسرائيل ، خاصة بعد فشل الزعيم السوفيتي " بريجنيف " أثناء مؤتمر القمة الذي عقد في يونيو عام 1973 بين القوتين الأعظم في استغلال الوضع المربك الذي يحيط بإدارة نيكسون بسبب فضيحة " ووترجيت " وإجبار واشنطن على ممارسة ضغطها على إسرائيل وفرض تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، الأمر الذي ترتب عليه عودة المنطقة إلى حالة اللاسلم واللاحرب .

ويقول هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في مذكراته " أن مؤتمر القمة الذي عقد بين العملاقين في صيف 1973 في البيت الأبيض قد اسهم بكل تأكيد في إشعال حرب أكتوبر في المنطقة " ، ثم يؤكد كيسنجر على أن قرار الرئيس السادات بالتخلص من المستشارين السوفيت لم يكن لإزالة عائق لخوض الحرب التي كان يخطط لها فحسب بل أيضا كان من أجل التقرب إلى الولايات المتحدة(436) ،

(435) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 188.

(436) مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ، مصدر سابق ، ص 318 .

وقد عبر السادات عن ذلك في تعبير تهكمي عندما قال " لقد جلسنا على الحجر السوفيتي فلنجرب أن نجلس على حجر الولايات المتحدة(437) " ، فقد تصور الرئيس السادات أن تحالف مصر مع الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى السلام والرفاهية، وربما تصور أن مصر بثقلها الديمغرافي وارتباطها العضوي بالمنطقة يمكنها من أن تعلب دوراً يفوق الدور الذي تلعبه إسرائيل لحساب الولايات المتحدة ، بينما كانت رؤية العقيد القذافي تقف عند أللاصلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل(438) ، ورغم تبني العقيد القذافي لشعار قومية المعركة مع العدو الصهيوني ووضع كل إمكانيات بلاده في خدمة تلك المعركة، إلا أنه لم يخف اختلافه مع كل من مصر وسوريا حول خطتهما وأهدافها العسكرية في هذه المعركة، والتي كانت تدور حول تحرير الأراضي التي احتلت عام 1967 ، بينما كان يري القذافي أن يكون هدف المعركة هو القضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين ، ومن ثم كان إعلانه أنه لن يشارك في أية حرب إلا إذا كان الهدف منها هو طرد المغتصبين وعودة يهود أوربا من حيث جاءوا ، واستراداد الشعب الفلسطيني لوطنه المغتصب(439) .

([437]) حسن نافعة : سياسة مصر الخارجية ، مرجع سابق ، ص 113 .

([438]) مجلة الدستور ، العدد (185) ، الاثنين 29 أبريل 1974، حوار صحفي مع العقيد القذافي ، السجل القومي ، المجلد الخامس (أجرته ليلي بديع) 1973 / 1974 ، ص ص 434 – 444 .

([439]) صحيفة النهار – اللبنانية ، في 19 مايو 1973، حوار صحفي مع العقيد القذافي ، السجل القومي ، المجلد الرابع 1972 / 1973،ص 753 .

ورغم الموقف المعلن من قبل العقيد القذافي ، إلا أنه عندما اندلعت حرب أكتوبر عام 1973 سارعت ليبيا بتقديم الدعم والعتاد الحربي والسلاح لكل من مصر وسوريا أثناء القتال ، ولكن قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار ثم قبول الرئيس السادات لمبدأ التسوية السلمية وفق دبلوماسية الخطوة خطوة التي اتبعها كيسنجر والتي بدأت بتوقيع كل من مصر وإسرائيل اتفاق فك الاشتباك الأول في يناير 1974 ، قد رفضته ليبيا ، فكما عارض القذافي قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار في 22 نوفمبر 1973، عارض أيضا مباحثات الكيلو "101" والتي أسفرت عن توقيع اتفاق فك الاشتباك الأول ، وبعث العقيد القذافي ببرقية للرئيس السادات استنكر فيها قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار وقبول التفاوض المباشر مع العدو الإسرائيلي(440) ، الأمر الذي اعتبرته ليبيا خروجاً للقيادة المصرية عن مبدأ قومية المعركة وقومية الحل السلمي – بعد أن كان هذا المبدأ هو الذي يحكم التحرك العربي أثناء حرب أكتوبر – كما اعتبرت ليبيا تحركات كيسنجر في المنطقة تستهدف شق الصف العربي وتأكيد الاحتلال الصهيوني لفلسطين(441).

وقد بلور العقيد القذافي رؤيته حول ما يجري بين مصر وإسرائيل والتحركات الأمريكية في المنطقة في ذلك الوقت في حديث صحفي حيث اعتبر أن ما يحدث يعني تأكيد حدود آمنة لإسرائيل على حساب قضية الشعب الفلسطيني ،

---

(440) نص برقية العقيد معمر القذافي إلى الرئيس السادات في 26 نوفمبر 1973 ، السجل القومي ، المجلد الخامس ، ص ص 127 – 130 .

(441) صحيفة لوموند الفرنسية ، حديث صحفي للعقيد القذافي في 22 أكتوبر 1973 ، السجل القومي ، المجلد الخامس ، ص ص 103 – 108 .

ومحاولة لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة وعودة أمريكا بعد أن تصدي لها الرئيس جمال عبد الناصر على مدي عشرين عاماً لم تستطع خلالها أن تضع قدمها في المنطقة ، وأن ذلك – حسب رؤية العقيد القذافي – يفرض على الشعوب التي يهمها الأمر والمعادية للاستعمار أن تقف موقفا جاداً لإيقاف الزحف الأمريكي(442) ، أيضا كان العقيد القذافي يري أن أمريكا غير قادرة على إرجاع الشعب الفلسطيني إلى أرضه واسترداد حقوقه ، وأن استمرار مشكلة الشعب الفلسطيني قائمة يتنافى مع وجود أية علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل(443) ، ولعل العقيد القذافي كان يرتكز في هذه الرؤية على موقف الولايات المتحدة المعهود منذ قيام دولة إسرائيل والذي اتسم بالانحياز والانقياد الأعمي نحو إسرائيل واللوبي الصهيوني ، وعدم قدرة الإدارات الأمريكية المتتابعة على اتخاذ موقف عادل نحو مشكلة الشعب الفلسطيني والاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين وتشريد شعب بأكمله ، بل أن واشنطن كثيراً ما شجعت إسرائيل على سياسة العدوان والتوسع في المنطقة ، ومن ثم أكد البيان الذي صدر عقب مباحثات الزعيمين القذافي وعرفات في طرابلس في 14 يونيو 1974 على تصدي الثورتين الليبية والفلسطينية لكافة الحلول الاستسلامية التي تحاول الدوائر الاستعمارية الأمريكية فرضها .

ومن الملاحظ أن التحرك المصري المنفرد نحو إقامة سلام منفرد مع إسرائيل قد لاقي معارضة كبيرة من ليبيا وبعض الدول العربية الأخرى ، الأمر الذي خلق حالة من القلق الشديد لدي الرئيس السادات خاصة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها تلك المرحلة ،

---

(442) صحيفة زغرب اليوغسلافية ، حديث صحفي للعقيد معمر القذافي ، مع مديره الصحيفة (دارايا نيكوفيش) في 29 أبريل 1974 ، السجل القومي، المجلد الخامس ، ص 457 .

(443) التلفزيون الفرنسي ، حديث للعقيد القذافي ، في 6 يوليو 1974 ، السجل القومي ، المجلد الخامس ، ص 476 .

حيث أنهت فضيحة " ووترجيت " إدارة نيكسون بإجباره على تقديم استقالته ، وتولي نائبه " جيرالد فورد " رئاسة الولايات المتحدة في 19 أغسطس عام 1974 والذي احتفظ في إدارته الجديدة بهنري كيسنجر في منصبه كوزير لخارجية الولايات المتحدة ، هذا في الوقت الذي شهدت فيه الساحة الإقليمية تغييراً أخر عندما قدمت " جولدا مائير " استقالتها من رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، وخلفها الجنرال إسحاق رابين كرئيس لوزراء إسرائيل ، وفي 25 مارس 1975 أطلق أحد أمراء البيت المالك السعودي النار على الملك فيصل فأرداه قتيلاً ، وكان ذلك مدعاة لأن يشعر الرئيس السادات بالقلق إزاء عملية التسوية السلمية التي بدأها مع إسرائيل بعد خروج نيكسون من الملعب وقتل فيصل أهم حلفاء السادات في المنطقة – وإن اختلفت سياسة الرجلين في بعض المرات(444) – ثم بتغير الحكومة الإسرائيلية .

ولكن السادات لم ينتظر كثيراً حتى تمكن من لقاء الرئيس الأمريكي " فورد " في مدينة " سالزبورج " بالنمسا ، بعد وساطة المستشار النمساوي " برونوكراكسي " ، وأدي هذا اللقاء إلى عودة كيسنجر إلى المنطقة مرة أخرى حيث نجح في التوصل إلى توقيع فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل في 2 سبتمبر 1975 ، والذي ألحقت به تعهدات سرية بلغت اثني عشر تعهداً ، كانت من بينها التعهد بتوقيع صلح منفرد مع إسرائيل ، والامتناع عن استعمال القوة العسكرية في الصراع العربي – الإسرائيلي ، والالتزام بمنع أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد إسرائيل من الأراضي المصرية ،

(444) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص ص 261 – 280.

وأن تمتنع الصحافة المصرية وكل وسائل الإعلام المصرية عن توجيه حملات الكراهية ضد إسرائيل ، وأن تبدأ مصر في تقليص المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تدريجياً دون الانتظار لموقف عربي عام ، وأن تظل اتفاقية فك الارتباط وملحقاتها سارية حتى تحل محلها اتفاقية أخرى(445) .

ولقد عارضت ليبيا وعدد من الدول العربية لاتفاق فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل ، وهاجمت ليبيا الموقف المصري وشنت وسائل الإعلام الليبية حملة إعلامية ضد التحركات الأمريكية نحو فرض تسوية "استسلامية" لا تحقق عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ، كما تبنت ليبيا وبعض الدول العربية مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر الصهيونية نوع من أنواع العنصرية ، وتحرك اللوبي الصهيوني وتحركت حكومة تل أبيب لمحاولة منع صدور هذا القرار ، كما كتب الرئيس الأمريكي فورد إلى الرئيس السادات يطلب منه أن يبذلك نفوذه لمنع صدور هذا القرار من الجمعية العامة ، ولكن الرئيس السادات لم يستطيع أن يفعل شيئا سوي أن يصدر تعليماته إلى الوفد المصري في نيويورك بالتغيب عن جلسة التصويت في الجمعية العامة ، وصدر القرار في النهاية ينص على اعتبار الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية(446) ، وبعد صدور القرار احتفلت ليبيا بصدوره ، واعتبر القذافي هذا القرار حجة للشعوب في محاربة الكيان الصهيوني في فلسطين والقضاء عليه ، معتبراً أن كفاح الشعب الفلسطيني ومساندته يعتبر تنفيذ لإرادة عالمية جسدتها الأمم المتحدة في هذا القرار ، أيضا هاجم القذافي موقف الولايات المتحدة الداعم للكيان العنصري في فلسطين واتهم السلوك الأمريكي بالبربرية والعنصرية ،

---

(445) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص 283 .

(446) نفس المرجع ، ص 284 .

كما دعا القذافي إلى تضافر جهود الشعوب لمواجهة أمريكا ، وأشار العقيد القذافي إلى أن الكلام عن السلام في الشرق الأوسط غير موضوعي ما لم يتناول عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره ، وأن المحاولات الأمريكية مع بعض الدول العربية الهدف منها هو تأكيد الاحتلال العنصري الصهيوني لفلسطين والقضاء على حق الشعب الفلسطيني ، وأضاف القذافي أن هذه الأسباب هي التي جعلتنا نرفض استقبال وزير خارجية أمريكا ، ونرفض المشاركة في هذا التحرك الذي ليس له هدف حقيقي نحو السلام، وأضاف أيضا أن هذا الموقف جعل الولايات المتحدة تتهم ليبيا بأنها تقف ضد مشاريع السلام في الشرق الأوسط وتريد الدمار للإسرائيليين وأن ليبيا دولة حرب عدوانية .

ومن ثم وضعت الولايات المتحدة ليبيا في القائمة السوداء لا تباع لها المعدات العسكرية أو معدات التقنية ولا يكون هناك تعاون معها ولا تقبل أمريكا سفيرا لليبيا ولا تبعث أمريكا سفيراً لها في طرابلس(447) ، وهكذا وكما هو واضح أن الموقف الليبي الرافض للتحركات الأمريكية نحو تحقيق تسوية سلمية في المنطقة لا تتفق والرؤية الليبية لحل مشاكل الشعب الفلسطيني ، قد اسهم بقدر كبير في تدهور العلاقات الليبية – الأمريكية ، بينما أدي الدور الذي اضطلعت به واشنطن بين مصر وإسرائيل إلى تحقيق فك الاشتباك الأول والثاني وإلى تحسين العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى تدهور العلاقات المصرية-السوفيتية(448) خاصة بعد اتخاذ السادات لقراره بإلغاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية – السوفيتية في 13 مارس 1976 .

---

(447) كلمة العقيد القذافي في الندوة العالمية حول عزل الصهيوني والمسألة العنصرية ، بطرابلس في 22 يوليو 1976 ، السجل القومي ، المجلد الثاني 1976 – 1977 ، ص ص 21 – 29 .

(448) جمال على زهران : المرجع السابق ، ص 312 .

في حين شهدت العلاقات بين موسكو وطرابلس تقاربا ملحوظاً ، خاصة في ظل تردي العلاقات المصرية – الليبية ، والأمريكية – الليبية ، بسبب الموقف الليبي من عملية التسوية السلمية وفي ظل تلك الأجواء أدي " جيمي كارتر " اليمين الدستوري كرئيس جديد للولايات المتحدة خلفاً للرئيس " فورد " .

ومع بداية ولاية كارتر ، بدا في الأفق بوادر إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي ، وأن تلعب الولايات المتحدة دوراً مؤثراً في التوصل إلى تلك التسوية ، وعلق الرئيس السادات آمالاً كبيرة على الرئيس كارتر ، كما أبدي بعض القادة العرب تفاؤلهم إزاء الإدارة الأمريكية الجديدة ، بينما أعرب العقيد معمر القذافي عن أمله في أن يستطيع كارتر أن يخفف من حدة العداء بين الشعب الأمريكي وبقية شعوب العالم(449) ، ولكنه حذر العرب من الإفراط في التفاؤل مؤكداً على أن كارتر لا يستطيع أن يأتي بفلسطين كما تصور العرب أو يعيد الشعب الفلسطيني إلى أرضه ، لأن أمريكا لا تستطيع أن تمارس أية ضغوط على إسرائيل ، وأن الآمال التي يعلقها بعض القادة العرب على الإدارة الأمريكية الجديدة لم تكن إلا سراباً(450) .

وقد ثبت صدق الرؤية الليبية لطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به إدارة كارتر ومحدوديات هذا الدور وذلك عندما قام الرئيس السادات بزيارة الولايات المتحدة في الفترة من 3 – 6 إبريل عام 1977

(449) خطاب العقيد القذافي ، في ذكري معركة القرضابية ، في 2 يونيو 1977 ، السجل القومي ، المجلد الثامن ، ص ص 487 – 510 .

(450) خطاب العقيد القذافي ، في ذكري جلاء القوات الأمريكية في 11 يونيو 1977 ، السجل القومي ، المجلد الثامن ، ص ص 513 – 536 .

حيث أكد الرئيس جيمي كارتر للرئيس "السادات" أثناء تلك الزيارة " أنه لا يستطيع كما لا يستطيع أي رئيس أمريكي أن يضغط على إسرائيل ، وقصارى ما يمكن أن يحاوله أن يقنعها وليس بالضغط عليها ضد هذه المصلحة(451) " ، إلا أن إدارة كارتر أجرت اتصالاتها مع حكومة "بيجن " الذي تولي رئاسة الوزراء في إسرائيل في مايو 1977 ، ثم بعث كارتر إلى الرئيس السادات برسالة سرية في شهر أغسطس من نفس العام تم بعدها وبترتيب أمريكي لقاء سري بين حسن التهامي من الجانب المصري وموشى ديان وزير خارجية إسرائيل في المغرب ، واتفق الجانبان على المبادئ الأساسية للتسوية السلمية هذا في الوقت الذي صدر فيه إعلان عن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أول أكتوبر يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف تحت رعاية الدولتين العظمتين ومشاركة ممثلين من كافة أطراف النزاع بما فيه ممثلين عن الشعب الفلسطيني(452) .

وبينما كان العرب يحشدون طاقاتهم وينسقون مواقفهم من أجل مؤتمر جنيف إذا بالرئيس السادات يخرج على العالم بقراره الشهير في 9 نوفمبر 1977 والذي أعلن فيه أمام مجلس الشعب المصري أنه " مستعد للذهاب إلى أي مكان في العالم بحثاً عن السلام حتى ولو كان هذا المكان هو القدس ذاتها والكنيست نفسه " ، ومن المدهش أن ياسر عرفات كان ضمن الحضور أثناء إعلان السادات لهذا القرار ،

---

(451) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 321 .

(452) جمال على زهران : سياسة مصر الخارجية ، مرجع سابق ، ص ص 316 – 324 .

حيث خرج من مجلس الشعب غاضباً متوجهاً إلى المطار مباشرة لمغادرة القاهرة ، بينما لم ينتظر السادات الرد الأمريكي أو الإسرائيلي على مبادرته ، فأوفد مدير مكتبه برسالة إلى السفير الأمريكي " جيرمان أيلتس " يبلغه فيها بصفة رسمية أنه كان يعني ما قاله وأنه بالفعل ذاهب إلى القدس إذا ما تلقي دعوة من " مناحم بيجن " رئيس وزراء إسرائيل ، وفي صباح اليوم التالي حمل إليه السفير الأمريكي دعوة مكتوبة من مناحم بيجن يدعوه فيها لزيارة إسرائيل(453) .

وقد أحدث قرار الرئيس السادات بزيارة القدس ردود فعل كبيرة ومتباينة ، فقد رحبت الولايات المتحدة رسمياً بهذه الخطوة ، بل لعبت واشنطن دوراً هاماً من أجل إتمام هذه الزيارة ، أما سوريا والتي زارها الرئيس السادات بعد هذا الإعلان بأسبوع واحد حيث اتسم اللقاء بين الرئيس الأسد والرئيس السادات في دمشق بالتوتر واستنكر الرئيس الأسد القدوم على مثل هذه الخطوة وقال للسادات " إن هذا استهتار وخفه "(454) ، ورفضت سوريا أن تشارك مصر هذه المبادرة ، بينما شهدت عدة عواصم عربية مثل ليبيا وبغداد والجزائر واليمن ودمشق حالة من الإثارة والاستفزاز لدي الجماهير العربية الغاضبة ، أما في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية فقد كان هناك تباين في مواقف الحكام ، فكان الملك خالد في السعودية حزين بشدة وقال " إنه سوف يتوجه إلى الكعبة بعد يومين – أي في وقفة عرفات – يدعو الله أن تسقط طائرة السادات قبل أن يكمل رحلته إلى القدس ويفضحنا جميعاً " هذا في الوقت الذي أبدى فيه " الشيخ خليفة " حاكم قطر إعجابه بالرئيس السادات واصفاً إياه بأنه " فحل "

---

(453) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 259 – 261 .

(454) المرجع السابق ، ص 367 .

وأما في القاهرة فكانت الحيرة أكبر حتى في الدوائر المحيطة بالرئيس السادات شخصياً حيث قدم إسماعيل فهمي وزير خارجية مصر استقالته احتجاجاً على قرار السادات بالذهاب إلى القدس ، كما أبدى الكثيرون من مستشاري وحاشية السادات تخوفهم من الإقدام على هذه الخطوة ، وفي الجزائر كانت الجماهير العربية غاضبة ، وكتب الرئيس هواري بومدين إلى الملك خالد يقول له " إننا نشك في نجاح ما قام به الرئيس السادات ، ولكن إذا نجحت مبادرته في تحقيق المطالب العربية ، فأنا على استعداد للذهاب إلى القاهرة لأعلن أمامه وأمام كل الناس أنني كنت مخطأ ، وإذا فشلت هذه المبادرة وكانت لدي الرئيس السادات الشجاعة في الرجوع عنها ، فسوف أذهب أيضاً إلى القاهرة لأضع كل إمكانيات الجزائر تحت تصرفه في خدمة مرحلة جديدة من العمل العربي الموحد(455)"، بينما أيدت كل من عمان والسودان والمغرب قرار الرئيس السادات ، ويبدو أن الدور الذي لعبه الجانب الأمريكي ، وتشجيع الملك الحسن أثناء المفاوضات السرية بين إسرائيل ومصر في المغرب من العوامل الهامة التي مهدت وشجعت الرئيس السادات لاتخاذه لقراره في 11 نوفمبر عام 1977 بزيارة القدس(456) .

أما بالنسبة لليبيا فقد أحدث قرار الرئيس السادات بزيارة القدس ردود فعل خطيرة سواء على المستوي الرسمي أو الشعبي ، فقد شهد الشارع الليبي حالة من الإثارة والتظاهر الشعبي وعبرت الجماهير على رفضها واستيائها لقرار السادات ، بينما دعا العقيد القذافي إلى عقد مؤتمر قمة عربي عاجل في مدينة طرابلس لشجب تصرف الرئيس السادات واعتباره خيانة عظمي ،

(455) نفس المرجع ، ص 379 .

(456) جمال على زهران : مرجع سابق ، ص 346 .

كما طالب القذافي بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة، وقبل أن يسافر الرئيس السادات إلى القدس وينفذ مبادرته حاول العقيد القذافي عن طريق الرسل والمبعوثين أن يثني السادات عن القيام بهذه الرحلة ، وعرض عليه تقديم كل معونة ممكنة إلى مصر إذا لم يذهب إلى إسرائيل ، ويقول القذافي في حديث صحفي نشرته له مجلة دير شيبجيل الألمانية " أنه وافق على كل طلبات الرئيس السادات العسكرية ، والتي تضمنت 300 دبابة من أحدث الطرازات تتمركز كلها في منطقة قناة السويس ، كذلك عدد من أسراب الطائرات المقاتلة ، وأن هذه الأسلحة المطلوبة بدأت تتحرك نحو مصر ، ولكن الرئيس السادات رفض فجأة هذه المعونة بحجة أنها لم تصل بسرعة كما طلب ، واتخذها ذريعة وقال أن الأمور تتحرك ببطء شديد بالنسبة لهم ، ومن ثم قرر المضي في قرار سفره إلى إسرائيل(457) .

وهكذا لم ينجح الموقف العربي سواء على المستوي الحكومي أو الشعبي في أن يثني الرئيس السادات عن القيام بزيارة إسرائيل في 19 نوفمبر عام 1977 ومصافحة حكامها وإلقاء خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي(458)، ونجحت السياسة الأمريكية في إحداث الشقاق في الصف العربي ، وخروج مصر عن الإجماع العربي وعزلها لتصبح وحدها في مواجهة إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

وعلى أثر ذلك جدد العقيد القذافي دعوته لعقد قمة عربية طارئة في طرابلس لبحث الموقف العربي وإبعاد زيارة السادات لإسرائيل ،

---

(457) مجلة دير شيبجيل الألمانية ، حوار صحفي مع العقيد القذافي ، في 20 فبراير 1978 ، السجل القومي المجلد التاسع 1977 / 1978 ، ص ص 525 – 526 .

(458) جمال على زهران : المرجع السابق ، ص 324 .

حيث عقد في الفترة من 2 إلى 5 ديسمبر 1977 بمدينة طرابلس مؤتمر قمة عربي ضم كلا من الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس الجزائري هواري بومدين ، والسيد عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للتنظيم السياسي الموحد في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والسيد ياسين رمضان ، ممثلاً عن رئيس جمهورية العراق والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث بحث المؤتمر الوضع الراهن والزيارة التي قام بها الرئيس السادات للكيان الصهيوني، والنتائج التي ترتبت على تلك الزيارة وإبعاد المرحلة الراهنة وأهداف المخطط الأمريكي والصهيوني في فرض تسوية استسلامية على العرب ، ثم تضمن البيان الختامي للمؤتمر عدة قرارات هامة كان من بينها :-

أولاً : إدانة زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني لأنها تشكل خيانة عظمة لتضحيات ونضال شعبنا العربي في مصر وقواته المسلحة ، ونضال وتضحيات الأمة العربية .

ثانياً : العمل على إسقاط زيارة الرئيس السادات للكيان الصهيوني ، ومباحثاته مع العدو الصهيوني والإجراءات التالية لها بما في ذلك اجتماع القاهرة المقترح ، ويحذر المؤتمر كل من يحاول السير في هذا الطريق والتعامل مع هذه النتائج .

ثالثاً : تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف التعامل معها عربياً ودولياً ، وتطبق قوانين وأحكام قرارات المقاطعة العربية على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية التي تتعامل معها .

رابعاً : يقرر المؤتمر عدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية التي تعقد في مصر ، كما يقرر إجراء اتصالات مع دول الجامعة العربية لدراسة موضوع مقرها والمنظمات التابعة لها وموضوع عضوية النظام المصري .

خامساً : وتأكيد على أهمية العلاقات النضالية والقومية والفلسطينية ، فقد أعلنت كل من الجمهورية العربية والسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل جبهة موحدة بينهما لمواجهة العدو الصهيوني والتصدي لمؤامرة الإمبريالية بكل أطرافها ، وإسقاط كل محاولات الاستسلام ، وقد قررت الجمهورية العربية الليبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الانضمام إلى هذه الجبهة باعتبارها نواة لجبهة قومية للصمود والتصدي يتاح للدول العربية الأخرى الانضمام إليها(459) .

سادساً : أعضاء الجبهة القومية يعتبرون العدوان على أي عضو فيها اعتداء على جميع أعضائها .

والواقع ورغم المواقف المعلنة والقرارات التي اتخذتها جبهة الصمود والتصدي والتي تضمنها البيان الختامي الصادر عن قمة الجبهة ، إلا أن قرارات هذه الجبهة لم تكن إلا مواقف رفض لا تملك خطة حقيقية تم طرحها ، ومن ثم فإن موقف هذه الجبهة قد بدا عقيماً على أحسن الفروض(460) ، فلقد كان واضحاً مدي التناقض بين الأطراف المشاركة في مقاومة مبادرة الرئيس السادات . ولعل الخلاف العراقي – السوري هو أكبر التناقضات عمقاً.

(459) من نص البيان الختامي لمؤتمر قمة الصمود والتصدي ، الذي صدر بطرابلس ، في 5 ديسمبر 1977، السجل القومي ، المجلد التاسع 1977 – 1978 ، ص ص 319 – 326 .

(460) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 379 .

فلم يوافق العراق الذي شارك في جلسات المؤتمر على بيانه الختامي ، بل أن حكومة العراق رفضت الانضمام إلى جبهة الصمود والتصدي ، بينما كان واضحاً تغلب أسلوب المناورة والإحراج المتبادل على تحركات سوريا والعراق(*) ، أيضاً كان هناك من يري أن لمعظم أطراف جبهة الرفض اعتبارات مصلحية قطرية ، فمثلاً حرص الجزائر على الحصول على المزيد من تأييد دول المشرق في خلافها مع المغرب حول موضوع الصحراء ، وحرص النظام الليبي على مزيد من التأييد في خلافه مع النظام المصري ، وحرصت سوريا على الحصول على مزيد من المعونات الاقتصادية والعسكرية من ليبيا ، علاوة على تأثر هذه الأنظمة كلها بالموقف السوفيتي الذي ناصب مبادرة السادات العداء منذ البداية(461).

وبالرغم من أن الموقف الليبي لا يخضع لهذه الرؤية ، لأن السبب الحقيقي وراء الخلاف المصري - الليبي يرجع من الدرجة الأولي إلى الرفض الليبي لسياسة الرئيس السادات نحو التسوية السلمية واعتراض العقيد القذافي على التقارب المصري الأمريكي ، والذي يري أنه لا يتفق والأهداف القومية نحو تحرير الأراضي وعودة الشعب الفلسطيني إلى دياره . أما عن اتفاق التوجه الليبي مع الموقف السوفيتي إنما جاء نتيجة للضغوط المصرية والأمريكية التي وجهت ضد ليبيا لمواقفها الرافضة لعملية التسوية السلمية ،

(*) اتهم العراق سوريا بأنها ليست جادة في معارضتها لمبادرة السادات ، وأنها تسير في نفس الخط ولكن بسرعة أبطأ وأنها قبلت لقرار مجلس الأمن "242" الذي يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل ، وأنها تحالفت مع القوي الانعزالية في لبنان ضد المقاومة الفلسطينية ، وأن سوريا غير مخلصة للقضية الفلسطينية ، وأن الخلاف المصري السوري خلاف تكتيكي وأنه مجرد ظهور بوادر نجاح في المفاوضات المصرية – الإسرائيلية ، فإن النظام السوري سيندفع للحاق بقطار التسوية السلمية ، بينما تتهم سوريا النظام العراقي بأنه يزايد في الساحة القومية ويصر على شروط تعجيزية لإحراج سوريا ، كما اتهمت سوريا العراق بالتواطئ مع مصر وإيران لاعتبارات مصلحية قطرية ضيقة ، وأنه مازال هناك تعاون ثقافي واقتصادي وعسكري بين العراق وبين مصر رغم قطع علاقاته الدبلوماسية معها ، (سعد الدين إبراهيم : المبادرة بين التصلب الإسرائيلي ومجموعة الرفض ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (52) أبريل 1978، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ص 24 – 25) .

(461) سعد الدين إبراهيم : نفس المرجع السابق ، ص 26 .

ونستند في ذلك على أنه حتى توقف القتال في شهر أكتوبر لم يكن هناك خلاف جوهري بين مصر وليبيا بل أن البلدين أعلنتا قبل حرب أكتوبر في 29 أغسطس 1973 " إعلان دستور الوحدة بين مصر وليبيا " ، كما أن اختلاف العقيد القذافي مع الرئيس السادات والرئيس الأسد حول أهداف المعركة لم يمنع ليبيا من المشاركة الفعلية وتقديم دعمها المادي والعسكري لكل من مصر وسوريا أثناء القتال ، ثم كانت ليبيا أول دولة عربية تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر عقب زيارة السادات للقدس(*) .

ومن الملاحظ عقب انعقاد المؤتمر الأول لجبهة الصمود والتصدي ، أن جميع كلمات وتصريحات العقيد معمر لم تخلُ من مهاجمة سياسة الرئيس السادات ووصف زيارته للقدس بأنها خيانة عظمي ، بينما استمر تأكيده على ثبوت الموقف الليبي من القضية الفلسطينية وتمحور هذا الموقف حول رفض الاعتراف بالقرار 242 والقرار 338 الصادرين عن مجلس الأمن(462) ، واعتبار إسرائيل ظاهرة استعمارية ، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع بكل محاولاتها أن ترغم العرب على الاعتراف بها ، وأن إقدام السادات على توقيع صلح أو اتفاق منفرد مع إسرائيل سوف تقع مسئوليته على السادات وحده ، أيضاً أكد القذافي على أن مشكلة الشرق الأوسط لن تنتهي إلا بعد تحرير كامل التراب العربي وعودة الشعب الفلسطيني إلى بلاده بعد تحرير فلسطين من المغتصب الصهيوني(463) .

(*) في 23 نوفمبر عقب زيارة الرئيس السادات للقدس اتخذت السلطات الليبية عدة إجراءات ضد مصر كان أهمها قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، (أ.ش. أ) في 23 نوفمبر 1977 ، سجل الآراء ، ص 1173 .

(462) صحيفة النهار العربي ، حديث للعقيد القذافي في 10ديسمبر 1977 ، السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص 353 .

(463) صحيفة استامبا الإيطالية ، حديث للعقيد القذافي في 11 ديسمبر 1977، السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص 367 .

أيضا أكد المؤتمر الثاني لجبهة الصمود والتصدي والذي عقد بالجزائر في الفترة من 2 إلى 4 فبراير 1978 بناء على دعوة الرئيس الجزائري هواري بومدين ، على تمسكه ببيان طرابلس وعلى ضرورة استمرار النضال لإسقاط وإحباط جميع المحاولات الرامية إلى جر العرب نحو الهزيمة والاستسلام وإلى تصفية القضية الفلسطينية ، ورفض أي اتفاق يتم على حساب الأمة العربية ومصالحها العليا ، كما أكد المؤتمر على أن الرئيس المصري لا يملك الشرعية ولا الصلاحية لكي يمثل أو يفاوض عن قضية شعب فلسطين الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، ويري المؤتمر أن الواجب القومي يحتم الوقوف بكل حزم إلى جانب سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ودعم موقفهما لإفشال التسويات الاستسلامية التي لا تخدم إلا الصهيونية والإمبريالية(464) .

ويذكر أن العقيد معمر القذافي قد طلب من الرئيس السوري حافظ الأسد في هذا المؤتمر إطلاق يد الفدائيين الفلسطينيين للعمل ضد إسرائيل ، وعندما دعت إحدى الصحف المصرية في شهر مارس 1978 كلاً من ليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية وسوريا والعراق إلى الالتقاء مع مصر ، وأن يأتوا إلى القاهرة ليتأكدوا أن هناك سلاماً حقيقياً ، وألا يشكلوا قيادة عسكرية مشتركة ويعدوا العدة للحرب(465) ، رد القذافي على هذه الدعوة في خطابه الذي ألقاه بمدينة طبرق في 28 مارس من نفس العام حيث قال " أنه على استعداد إذا كان هذا الطرح صحيحاً وأن السلام مستحيلاً ، أن يصدر الأمر للعميد أبو بكر يونس وزير الدفاع الليبي بالذهاب إلى السلوم للاجتماع بالقائد العام للقوات المسلحة المصرية من أجل وحدة الجيش الليبي والمصري ضد العدو المشترك وفي مواجهة إسرائيل وحلفائها ،

([464]) من نص البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الثاني لقمة جبهة الصمود والتصدي ، في الجزائر ، في 4 فبراير 1978، السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص ص 415 – 422 .

([465]) صحيفة الرأي العام الكويتية ، في 3 مارس 1978 (عن صحيفة الأهرام القاهرية) السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص 657 .

أما إذا كان اللقاء حول المخططات الأمريكية وحول مائدة الاستسلام والعمالة ، واستجداء المستعمرين الأمريكيين فهذا اللقاء مرفوض لأننا لن نلتقي على الخطة الأمريكية من اجل التسليم للأمريكيين في فلسطين أو في أي شبر خارج فلسطين ، كما هدد القذافي أي مسئول عربي من السير في طريق الاستسلام والانضمام إلى هذا المخطط الأمريكي ، مؤكداً على تحالفه مع الفدائيين الفلسطينيين ومع القوي الثورية العربية في كل مكان ، والتي تعمل سراً والتي تعمل علناً ، أيضاً أكد القذافي على عقيدته الثابتة والتي ترتكز على أن إسرائيل ظاهرة استعمارية عنصرية خلقت بعد الحرب العالمية الثانية ، لابد أن تنتهي وتبقي فلسطين للفلسطينيين(466) .

وخلال شهر يونيو عام 1978 قام العقيد القذافي بجولة زار خلالها الجزائر وتشيكوسلوفاكيا والمجر وألمانيا الديمقراطية ، حيث تضمنت جميع البيانات المشتركة التي صدرت في عواصم هذه الدول عقب زيارة القذافي لها ، إدانة المخطط الصهيوني الإمبريالي ، ورفض السياسة الاستسلامية التي تحاول القوي الرجعية والإمبريالية فرضها على الأمة العربية بينما أشيد بالأهمية الإيجابية لجبهة الصمود والتصدي من أجل توحيد عملها في النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية ، ودعمها للحقوق العربية الثابتة والقضية الفلسطينية(467) ، هذا في الوقت الذي كانت فيه إدارة الرئيس كارتر تبذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى اتفاق حول تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل ، من خلال المباحثات التي كانت تجري تحت رعاية

(466) خطاب العقيد القذافي ، بمدينة طبرق ، في 28 مارس 1978 ، السجل القومي المجلد التاسع ، ص 463 .

(467) نصوص البيانات المشتركة الصادرة في كل من الجزائر ويوغسلافيا وبلغاريا والمجر وألمانيا الديمقراطية عقب زيارة القذافي لهذه الدول ، في السجل القومي ، المجلد التاسع ، ص ص 795 – 947 .

وبواسطة الرئيس كارتر في معسكر كامب ديفيد بالولايات المتحدة بين المصريين والإسرائيليين ، ولم تستطع الحملة التي تبنتها ليبيا وبعض الدول العربية ضد مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل ، أن تمنع الرئيس السادات من المضي قدماً في تلك المفاوضات معتمداً على الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى تسوية سلمية ، ربما ترضي بعض الأطراف العربية ، وتجعلها تراجع موقفها وتنضم إلى مصر في التسوية السلمية .

وكان الرئيس السادات أيضا في أواخر عام 1978 يعول كثيراً على نجاح كارتر في الانتخابات الأمريكية لمدة ثانية لذلك نجده يوافق على المشروع الذي قدمه الرئيس كارتر بشأن إطار تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل ، رغم اعتراض وزير خارجية مصر محمد إبراهيم كامل عضو الوفد المصري في مفاوضات كامب ديفيد على مشروع كارتر ، بينما حاول الرئيس السادات إقناع وزير خارجيته قائلاً له (أنت تعارضني لتشمت في الاتحاد السوفيتي وحافظ الأسد والقذافي؟) ثم قال السادات " أنني أعرف ما أفعله وسأمضي فيه إلى النهاية(468) " ، وأمام إصرار السادات على موقفه - حيث كان يعتقد أن قبوله لمشروع كارتر سوف يساعد على نجاح كارتر في انتخابات الرئاسة القادمة وانه في هذه الحالة سوف ينفذ كارتر وعوده له لأن كارتر رجل قيم ومبادى - على حد تعبير الرئيس السادات - اضطر محمد إبراهيم كامل إلى تقديم استقالته من منصبه كوزير خارجية مصر حيث قبلها الرئيس السادات، وغادر وزير الخارجية كامب ديفيد عائداً إلى مصر(469) .

---

(468) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية ، مرجع سابق ، ص 425 .

(469) نفس المرجع السابق ، ص 526 .

هذا في الوقت الذي أكد فيه العقيد القذافي في خطابه الذي ألقاه في احتفالات ليبيا بالذكري التاسعة لثورة الفاتح من سبتمبر أن العرب سيمزقون أي اتفاق مع العدو الصهيوني سواء كان الاتفاق يوقع في بيت المقدس أو في " البيت الأسود " أو في " اصطبل داود " - كان القذافي قد درج في خطبه وتصريحاته على إطلاق هذين المسميين على البيت الأبيض ، ومعسكر كامب ديفيد - وأضاف القذافي " إن العرب يرفضون رفضا تاريخياً وقاطعاً أي تواجد للعدو الإسرائيلي فوق الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ومن اللاذقية إلى نواليد وأضاف " نعلن للعالم أنه لا يمكن إقامة علاقة بيننا وبين العدو الذي يحتل فلسطين منذ عام 1948 إلا علاقة الكفاح المسلح حتى تنتهي الأمة العربية أو تنتهي الأمة الصهيونية المعتدية العنصرية(470) " .

ولكن هذه التهديدات لم تؤثر على سير المفاوضات في معسكر كامب ديفيد ، حيث أعلن في 17 سبتمبر 1978 عن توقيع كل من مصر وإسرائيل على اتفاق إطار للسلام في الشرق الأوسط ، والواقع أن هذا الاتفاق لم يخرج عن وجهة النظر الإسرائيلية أثناء المفاوضات ، ومع ذلك فقد قبله الرئيس السادات - " معلقا آماله على كارتر "- وقد نصت المادة الأولي من هذا الاتفاق على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وإنشاء سلام بينهما ، بينما جاءت المادة السادسة منه لتوضح بجلاء قدر القيود التي فرضها هذا الاتفاق على صانع القرار السياسي المصري

---

(470) من خطاب العقيد القذافي في العيد التاسع لثورة الفاتح ، 1 سبتمبر 1978، السجل القومي ،المجلد العاشر 1978 – 1979 ،ص ص 23 – 29.

حيث نصت تلك المادة على أنه في حالة التعارض بين التزامات الأطراف المترتبة على تلك الاتفاقية وأية التزامات أخرى ، تكون الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية ملزمة ويجب تنفيذها(471) ، وهذا يعني أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل تكون لها الأسبقية على كافة ارتباطات مصر الأخرى بما فيها ارتباطاتها العربية ، وهذا يعني أيضا أن مصر بعقدها اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل تتخلى عن كل التزاماتها العربية بسبب هذا الاتفاق .

وعقب الإعلان عن توقيع هذا الاتفاق هاجم العقيد القذافي سياسة الولايات المتحدة واتهمهما بالتحيز للكيان الصهيوني وهدد بأن الموقف الأمريكي المعادي للحقوق العربية قد يدفع القوي التقدمية العربية إلى الانضمام إلى حلف وارسو ، وأشار إلى وضوح انحياز الرئيس كارتر كليا إلى الإسرائيليين في مفاوضات " كامب ديفيد " ضد مصالح الشعب الفلسطيني ، وأن الموقف العدائي الذي تقفه واشنطن من القضية العربية يحول دون إيجاد صيغة للتفاهم والتعاون بين الأمة العربية والأمة الأمريكية(472) ، وعلى الرغم من أن الموقف الليبي من عملية السلام لم يتعد الحملة الإعلامية والمواقف السياسية والكلامية ، إلا أن واشنطن اعتبرت أن الموقف الليبي يؤلب الشعوب العربية وشعوب المنطقة ويحرضها ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ، خاصة بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة عقب نجاح الثورة الإيرانية في الإطاحة بشاه إيران " محمد رضا بهلوي "

([471]) حسن نافعة : مصر والصراع العربي – الإسرائيلي (من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1984 ، ص 184 .

([472]) كلمة العقيد القذافي في ندوة الحوار العربي الأمريكي ، بمدينة طرابلس ، في 11 أكتوبر 1978، السجل القومي ، المجلد العاشر 1978 / 1979 ، ص ص 74 – 85 .

والذي كان يعني فقدان واشنطن لرجل من أهم حلفائها في المنطقة ، وبما يعني أيضا خروج إيران من إطار الترتيبات الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط ، فقد كان شاه إيران تعول عليه في واشنطن والدول الغربية في القيام بدور رجل البوليس قرب أهم منابع البترول(473) في العالم ، ففي نهاية عام 1977 صرح الرئيس كارتر أنه ليس هناك دولة على الأرض أقرب إلى الولايات المتحدة من إيران في عملية التخطيط العسكري ، وقال أنه ليس ثمة قائد يدين له كارتر بعظيم الامتنان والصداقة الشخصية أكثر من حكومة شاه إيران(474) .

ومن ثم كان واضحاً أن سقوط شاه إيران قد أحدث هزة كبيرة في المنطقة وفي الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الأمريكية نحو المنطقة مما أثار قلقاً كبيراً لدي الدوائر الأمريكية دفعها نحو إعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة من خلال الاستراتيجية التي وضعتها إدارة الرئيس كارتر والتي اشتملت على عدة ركائز أساسية تمحورت حولها سياسة واشنطن نحو المنطقة كان أهمها(475) :-

أولاً : الإعلان عن عزم الولايات المتحدة التدخل لحماية موارد البترول في الخليج بالقوة العسكرية إذا ما ظهرت أية تهديدات محتملة أو محققة .

ثانيا: الانتهاء بأسرع ما يمكن من تثبيت اتفاقية كامب ديفيد وتحويلها إلى معاهدة سلام حتى وإن كان السلام منفرداً بين مصر وإسرائيل وحدهما ، وبدون تدخل القضية الفلسطينية إذا تعذر وجود توفيق بين القضيتين.

---

(473) فواز جرجس : السياسة الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 54 .

(474) U.S. Department of State, American Foreign Policy : Basic Documents, 1977-1980, Washington, DC: U. S. Government Printing Office, 1983, P 604 .

(475) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص 436 .

ثالثاً : المحافظة على علاقة الرئيس كارتر بالقوة اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة أثناء الحركة من أجل اتفاق سلام كامل بين مصر وإسرائيل ، ويكون ذلك عن طريق إقناع " بيجن " بقدر من الاعتدال في مطالبه ، وإبقاء جماعات الضغط الصهيوني واليهودي على علم دائم بالتفاصيل بل اشتراكها فعليا في عملية التفاوض .

وفي إطار هذه الاستراتيجية عرض " برجينسكي " مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر على الرئيس السادات خطط واشنطن للعمل معا ضد الثورة الإيرانية بما يمنعها من تثبيت حكمها في إيران ، وكذلك خطط واشنطن للإجراءات الأمنية التي ستتخذ في عدد من دول الخليج العربية ، وبينما كانت خطة واشنطن هي محاولة ضرب الثورة الإيرانية والحيلولة دون استمرارها ، كانت ليبيا من أول الدول التي أعلنت عن تأييدها ودعمها للثورة الإيرانية ، واستغل القذافي سقوط شاه إيران ليبرهن على فشل السياسة الأمريكية وعن عجزها عن حماية عملائها ، متوعداً كل عملاء الإمبريالية بأنهم سيسقطون كما سقط شاه إيران ، معربا عن تأييد بلاده الكامل وبلا تحفظ للثورة الإيرانية ودعمها ومساندتها في مواجهة السياسة الأمريكية التي تستهدف النيل من الثورة(476) التي وصفها أية الله الخميني بأنها انتصار على القمع والإمبريالية والصهيونية والاستعمار(477) .

وهكذا انتقل أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى قائمة الخصوم ، بينما كان واضحاً أن مصر في طريقها إلى دخول دائرة التحالف مع الولايات المتحدة ، خاصة بعد الدور الذي لعبته واشنطن في الوصول إلى اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل ،

---

(476) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ص 441 – 442 .

(477) فواز جرجس : المرجع السابق ، ص 55 .

والذي ترتب عليه خروج مصر عن الإجماع العربي ، حيث قرر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد إسقاط عضوية مصر من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى عاصمة عربية أخرى في حالة توقيع مصر لاتفاق سلام منفرد مع إسرائيل ، ولكن عدم اتفاق القادة العرب في قمة بغداد على بلورة موقف موحد لمواجهة سياسة الرئيس السادات ، حيث برزت عدة اتجاهات متباينة(478) ، أظهرت عجز الدول العربية ليس فقط عن التوصل إلى رأي موحد تجاه عملية سلام بديلة ، بل حول الأهداف التي يمكن أن ترمي إليها مثل هذه العملية(479) .

ومهما يكن الموقف العربي إلا أن الرئيس السادات كان يشعر بقلق شديد وبخيبة أمل نظراً لتشدد الجانب الإسرائيلي وتعثر مفاوضات السلام ، وفي ظل تلك الظروف وصل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى مصر حيث أجري مباحثات مع الرئيس السادات حصل خلالها من السادات على تفويض مطلق للتوصل إلى حل يرتضيه مع " بيجن " ، ثم غادر كارتر الإسكندرية متوجهاً إلى إسرائيل في 10 مارس 1979 حيث التقي مع مناحم بيجن والمسئولين الإسرائيليين ، عاد بعدها إلى القاهرة ، حيث عرض على الرئيس السادات في استراحة مطار القاهرة نتيجة مباحثاته مع الإسرائيليين والموقف الإسرائيلي ، وكذلك رؤية كارتر الشخصية لإمكانية تحيق اتفاق سلام ، وكان رد السادات عليه هو " أنه يوافق على كل شئ من أجله هو وليس من أجل بيجن " ، وعلى الفور تم الاتصال تليفونياً من استراحة مطار القاهرة برئيس وزراء إسرائيل" مناحم بيجن "

---

(478) مؤتمر كامب ديفيد – إعداد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام . القاهرة 1978 ، ص 83 .

(479) بطرس غالي : سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (69) يوليو 1982 ، ص 83 .

وأبلغه كارتر بموافقة الرئيس السادات على الشروط الإسرائيلية، ثم اتفق على عقد اجتماع في واشنطن في 26 مارس عام 1979 حيث تم في هذا اليوم فعلاً في البيت الأبيض الأمريكي توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل(480)، وكانت أهم ملامح هذه الاتفاقية تشير إلى خروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي ، بعد أن كانت تلعب دور الريادة بالنسبة للجانب العربي في هذا الصراع.

أيضاً ترتب على هذه المعاهدة تطورات هامة في المنطقة ، كان أبرزها اختلال التوازن العسكري بين طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي ، خاصة بعد أن وضعت هذه الاتفاقية قيوداً ضخمة على القرار السياسي والاستراتيجي المصري ، مما أدي بدوره إلى ضحالة حجم الدور المصري في التفاعلات العربية والأفريقية ، بعد أن أعلنت سبع عشرة دوله عربية عقب توقيع تلك المعاهدة قطع علاقاتها الرسمية مع مصر(481) وإسقاط عضويتها في الجامعة العربية ، كما عقدت عدة اجتماعات عربية في (مارس بمدينة بغدد ، وفي أبريل بمدينة الكويت ، وفي تونس في نوفمبر1979) لاتخاذ إجراءات ضد مصر وعزلها عربياً ودولياً ، مما أدي إلى انكماش كبير في دور مصر الإقليمي والدولي ، كما حدت هذه المعاهدة من مجال مصر الحيوي ودورها البارز والمعروف في أفريقيا ،

(480) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، ص ص 458 – 459 .

(481) بطرس غالي : سياسة مصر الخارجية ، مرجع سابق ، ص 84 .

(*) قام " شارون " وزير الدفاع الإسرائيلي بزيارة ستة دول أفريقية في أوائل عام 1982 ، كما أعادت إسرائيل علاقاتها مع كل من زائير وليبيريا ، بينما تجاوزت الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا عام 1980 وعقب توقيع تلك المعاهدة 190.95 بليون دولار في حين كانت عام 1970 لا تتجاوز 45.5 مليون دولار وكذلك الأمر بالنسبة للواردات .

بينما فتحت الباب على مصراعيه أمام إسرائيل التي تعاظم نشاطها(*) الاقتصادي والفني في القارة الأفريقية(482) . أيضاً كان واضحاً الآثار السلبية التي أحدثها توقيع هذه المعاهدة على الموقف العربي في مواجهة المناورات السياسية الأمريكية والصهيونية ، بعد نجاح كارتر في تحيد مصر وشق الصف العربي وإحداث قطيعة بين مصر وأشقائها بعد أن كانت تلعب دور الشقيق الأكبر والدرع الأول في جميع القضايا العربية ، حيث يري أحد الكتاب السوفيت أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية جاءت وفقا للرؤية المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لأنها كانت بعيدة كل البعد عن تحقيق تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط والصراع العربي – الإسرائيلي(483) .

ومن الملاحظ أن ليبيا كانت أكثر الدول العربية تشدداً في معارضة منهج كامب ديفيد ، وظهرت مكامن خطورة استمرارية تبني ليبيا لمقولات الرفض والتصدي لمخطط التسوية ، حتى وأن ظل الأمر قاصراً على صعيد الدعاية السياسية حيث أكد العقيد معمر القذافي في تصريح لمراسل مجلة التايم الأمريكية " أن هذه المعاهدة تعتبر خطوة إلى الوراء ، وان حبنا للسلام يجعلنا نعارض ما جري في البيت الأبيض لأن هذا الحدث سيزيد من تعقيد مشكلة الشرق الأوسط " ، وأضاف أنه يتوقع أن يشدد الشعب الفلسطيني من مقاومته ضد الإسرائيليين ، وأن تتخذ الحكومة المصرية موقفا عدوانيا غير ودي إزاء العرب ، كما ستكون هناك زيادة في نفور العرب تجاه الأمريكيين

(482) عبد المنعم المشاط : الأبعاد الاستراتيجية لاتفاقية كامب ديفيد ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان (13 ، 14) أبريل ، يوليو 1985 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص ص 69 – 71 .

(483) روبرت مركايان : مشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظر سوفياتية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العددان (13 ، 14) ، مرجع سابق ، ص 113 .

وأكد على أن توقيع هذه المعاهدة سيعجل بيوم الثورة ضد تلك الأنظمة الرجعية التي تعتمد على الأمريكيين ويدفع العرب إلى الاعتماد أكثر على الاتحاد السوفيتي ، كما أشار القذافي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ضالعة في مؤامرة مع إسرائيل والسادات ضد العالم العربي ، وأن الرئيس كارتر " رجل طيب " ولكنه جاهل وساذج في السياسة الدولية " ، ولهذا وقع في شراك هذه الاتفاقية التي لم تكن إلا جزاء من حملته الانتخابية ، ثم أكد القذافي على رؤيته الثابتة حول إمكانية تحقيق السلام العادل في المنطقة عن طريق عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره ومغادرة اليهود الأجانب إلى بلادهم الأصلية التي أتوا منها ويبقي فقط اليهود الفلسطينيون كمواطنين في دولة علمانية يعيش فيها العرب اليهود مع المسلمين والمسيحيين ، وجدد العقيد القذافي رفضه الاعتراف بأن هناك شعبا أسمه الشعب الإسرائيلي(484) .

وعلى الرغم من موقف الرفض المعلن من القيادة السياسية في ليبيا واتهام الولايات المتحدة واستمرار الحملة الإعلامية ضدها ، إلا أن إحدى المصادر الصحفية ذكرت في شهر أبريل عام 1979 أن وفداً ليبياً قام بزيارة الولايات المتحدة ، وأن هذا الوفد أعلن في واشنطن عن حرص ليبيا على التعاون والتقارب مع الولايات المتحدة ، وأن ليبيا ليست ضد اتفاقية " كامب ديفيد " في حد ذاتها ، ولكنها ضد ما يشكل تسوية جزئية لا تحل مشكلة الشعب الفلسطيني التي هي محور الصراع في المنطقة(485) ، كما ذكر نفس المصدر عن صحيفة عربية عن عواصم أوروبية أن القيادة الليبية أعطت تعليماتها لسفرائها في الخارج بتجاهل تداعيات وتفاصيل مؤتمر السلام ،

---

(484) مجلة تايم الأمريكية ، حديث صحفي للعقيد القذافي لمراسل المجلة (ستروب تالبوت) في 9 أبريل 1979، السجل القومي ، المجلد الحادي عشر 1979 – 1980 ، ص ص 411 – 413 .

(485) مجلة السياسة الدولية : (شهريات الأحداث الدولية) العدد (56) أبريل 1979 مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 248 .

وعدم مواصلة الانتقادات السابقة لمشروع السلام الأمريكي ، جاء ذلك في الوقت الذي أعلن فيه المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي أن " بيلي كارتر " شقيق الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " ، ليست له أية صفة رسمية ، وكان ذلك رداً على تصريح صدر عن بيلي كارتر قال فيه " أنه يتعين على الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع ليبيا ، لأن نسبة العرب المقيمين في الولايات المتحدة تفوق نسبة اليهود(486) " .

وكما هو واضح أن لقاءً تم بين بعض المسؤولين الليبيين وبيلي كارتر تم خلاله مناقشة العلاقات الليبية – الأمريكية ، وإمكانية وقف تدهور العلاقات بين البلدين ، ولكن الجهات الرسمية في البيت الأبيض رفضت سلوك بيلي كارتر وخلعت عنه الصفة الرسمية واستنكرت ما صرح به حول العلاقات الأمريكية – العربية ، هذا في الوقت الذي ذكرت فيه بعض المصادر الليبية أن موقف ليبيا من معاهدة السلام لم يتغير والذي تغيير فقط هو لغة الخطاب السياسي حول هذه المعاهدة(487) ، ولكن هذا التصريح لم يلمس أرض الواقع ، حيث استمرت لغة الرفض حول هذه المعاهدة هي السمة البارزة في كل تصريحات وخطب العقيد القذافي الذي استغل الغارات الإسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في جنوب لبنان في التشكيك في مدي جدوى اتفاق السلام المصري – الإسرائيلي ، وأنه لم يؤد إلا لتشتيت الصف العربي وزيادة حدة التوتر وزيادة العمليات الفدائية ضد أهداف إسرائيلية ، كما بعث العقيد القذافي في 3 يونيو 1979 ببرقية إلى الملوك والرؤساء العرب ،

---

(486) نفس المصدر السابق ، ص 250 .

(487) نداء صباع : محاكمة شعب ، مرجع سابق ، ص 95 .

أشار فيها إلى سماح مصر بمرور السفن الحربية الإسرائيلية عبر قناة السويس لتشترك في قصف مخيمات الفلسطينيين في جنوب لبنان ، بما يعني أن مصر تشارك في توجيه الحملات العسكرية ضد لبنان ، وإن على الأمة العربية أن تقف في وجه هذه الحملة المشتركة ضد الفلسطينيين(488) .

وفي إطار سياسة ليبيا المناهضة لاتفاق السلام المصري - الإسرائيلي ، قام العقيد معمر القذافي في الفترة من 23 يونيو وحتى 12 يوليو 1979 بجولة زار خلالها عشر دول عربية هي سوريا والأردن والعراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، حيث أجرى خلال هذه الجولة سلسلة من المحادثات المغلقة مع ملوك ورؤساء هذه الدول ، وصدرت في عواصم هذه الدول عدة بيانات أكدت جميعها على ضرورة تعزيز صمود الأمة العربية ورفضها القاطع لمعاهدة السلام التي وقعها الرئيس المصري مع العدو الإسرائيلي باعتبارها حلقة في سلسلة مؤامرات الإمبريالية والصهيونية ضد الشعب العربي ، كما حدد القذافي في مؤتمر صحفي في ختام زيارته لدمشق أهداف ونتائج هذه الجولة التي قام بها ، فقال أن هذه الجولة استهدفت ضرورة محاصرة ما اسماه بالموقف الخياني لمصر وإحكام الطوق عليه من قبل الدول العربية ودول مؤتمر قمة بغداد(489).

---

(488) نص برقية العقيد القذافي إلى الملوك والرؤساء العرب ، في 3 يونيو 1979، السجل القومي ، المجلد العاشر 1978 – 1979 ، ص 469 .

(489) جولة العقيد القذافي للعمل القومي في الأقطار العربية ، السجل القومي ، المجلد العاشر 1978 – 1979 ، ص ص 481 – 520 .

أما عن نتائج هذه الجولة فقال أن هناك إجماعاً عربياً ضد الدول المعادية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه تم بحث موضوعات الأرصدة العربية في الولايات المتحدة ، وكذلك النفط العربي الذي تحصل عليه الولايات المتحدة وكذلك البضائع الأمريكية في الأسواق العربية ، وإدانة السياسة الأمريكية ، وكذلك تصميم العرب على مقاومة سياسة الرئيس السادات(490) ، كما صرح القذافي في لبنان أنه اقترح على القادة العرب تعديل ميثاق الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس وأن يكون انعقاد القمة العربية بصفة دورية(491) ، وقبل أن يغادر العقيد القذافي الكويت قال في مؤتمر صحفي رداً على سؤال لمندوب مجلة السياسة الكويتية حول زيارة مبعوث أمريكي للجماهيرية الليبية وأثر ذلك على سير العلاقات بين طرابلس وواشنطن ، قال " أن أمريكا هي التي اتخذت موقف العداء ضد الجماهيرية وأبدي استعداد بلاده لإقامة علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة ، ولكن الضغوط التي تمارسها لكي نخضع لإرادتها ونتنازل عن الحق العربي في فلسطين والأرض المحتلة ونسير حسب سياستها ، فنحن نرفض هذه الضغوط ونقاومها والموضوع متروك للجانب الأمريكي إذ أراد أن يحسن علاقاته معنا ، لا ينحاز إلى جانب العدو ويقف إلى جانب الأمة العربية ويقدر مصالحه الكثير معها(492).

(490) مؤتمر صحفي للعقيد القذافي في ختام زيارته لدمشق ، في 25 يونيو 1979 ، السجل القومي ، المجلد العاشر ، ص ص 512 – 520 .

(491) مجلة المستقبل لبنان ، في 30 يونيو 1979 ، السجل القومي ، المجلد العاشر ، ص 523 .

(492) المؤتمر الصحفي للعقيد القذافي – في الكويت ، في السجل القومي ، المجلد العاشر ، ص 485 .

هذا وفي الوقت الذي كانت التصريحات والتحركات التي تقوم بها ليبيا قد أحدثت ردود فعل كبيرة داخل الولايات المتحدة ، دفعت واشنطن إلى اتخاذ عدة إجراءات ضد ليبيا خلال عامي 1978 – 1979 ، سواء على مستوي الإدارة أو الكونجرس حيث اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الجماهيرية الليبية هي العدو الثالث في الترتيب بالنسبة للولايات المتحدة ، بينما شن أعضاء الكونجرس المؤيدون للصهيونية حملة ضد الطلبة والدارسين الليبيين في الولايات المتحدة واستنكروا ارتفاع نسبة هؤلاء الدارسين بها(493)، وعندما نشرت صحيفة " نيويورك تايمز " تصريحاً للرئيس الأمريكي جيمي كارتر حول رؤيته الشخصية لحل مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية من خلال إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية(494) ، بعث العقيد معمر القذافي ببرقية إلى كارتر يرد فيها على هذا التصريح حيث هاجم خلالها سياسة الولايات المتحدة والموقف الأمريكي الرافض لإقامة دولة فلسطينية ، وقال القذافي في رسالته إذا كانت المشكلة هي إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية ، فما معني الحروب التي خاضها العرب عندما كانت الضفة الغربية تحت سيطرتهم وما معني قوافل الشهداء التي قدمها العرب في عام 1936 ، 1948 ، 1967 وما معني الكفاح قبل عام 1967.

كما أشار القذافي في رسالته إلى أن اليهود ليسوا شعباً حتى يقيموا دولة ، وأن اليهود ديانة سماوية شأنها شأن الإسلام والمسيحية ، وأن السلام بات مهدداً خلال الثلاثين سنة الماضية نتيجة قيام ما يسمي بإسرائيل وعدم قيام دولة فلسطين ،

---

(493) مجلة السياسة الدولية ، العدد (53) يوليو 1978 (شهريات الأحداث الدولية) مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 201 .

(494) السيد زهرة : السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي ، (ملف السياسة الدولية (6) ، مجلة السياسة الدولية (العدد 66) ، أكتوبر 1981، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ص 93 – 96 .

ثم خاطب القذافي كارتر قائلاً أن تصريحك لا يخرج عن أمرين . إما أنك تريد تضليل الرأي العام الأمريكي، وتتودد لليهود على حساب قضية الأمة العربية ، وذلك لأسباب شخصية بحته تتعلق بانتخابات الرئاسة . وإما أن تكون جاهلاً للغاية لحقيقة ما يجري في الشرق الأوسط . وفي كلتا الحالتين فتصريحك لا يغير شيئاً من الحقيقة، وإنما يكشف أكثر وأكثر لبعض العرب ممن لم يدركوا أن صديق عدوهم عدوهم وأن عدو عدوهم صديقهم، وفي كل الأحوال فإن بياناتك لا يعتد بها لأن بلادك معادية للسامية ومعادية للإسلام ، ومنحازة كليا لليهود في تحالف صليبي يهودي ضد الإسلام بدا واضحاً الآن من لبنان حتى واشنطن مروراً بتل الربيع ، وأضاف القذافي قائلاً ورغم أنني مؤمن بأنك لا تستطيع حتى تقرير مصيرك في الانتخابات القادمة ، فما بالك بتقرير مصير شعب ؟ ذلك بيد المقاومة الفلسطينية وحدها أقول لك أنني طارح رغم هذا مجدداً الاقتراح الذي سيكون الحل سلما أم حربا طال الزمان أم قصر وهو " إيقاف هجرة الغزاة إلى فلسطين ، وعودة المعمرين إلى أوطانهم كما عاد المعمرون الطليان من ليبيا بعد أكثرمن 60 عاماً ، وكما عاد المعمرون الفرنسيون من الجزائر بعد أكثر من قرن، وإيقاف تسليح منطقة الشرق الأوسط ، عدا البلاد التي لازالت أراضيها محتلة ، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية أساسها الفلسطينيون واليهود الفلسطينيون". ثم قال القذافي أن هذا الاقتراح لا أقدمه لأمريكا ، لأن أمريكا ليست إلا دولة من ضمن الأمم المتحدة ، ولكنني أقدم هذا الاقتراح للعالم كله بما فيه أمريكا ، واختتم القذافي رسالته إلى كارتر بقوله أن القضية الفلسطينية قضية خالدة لأنها قضية شعب من ورائه أمة عظيمة سادت وبنت الحضارة قبل أن تتواجد أمريكا على سطح الأرض ، وستبقي بعدها(495)

---

(495) نص برقية العقيد معمر القذافي إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في 23 أغسطس 1979 ، السجل القومي ، المجلد العاشر ، 1978 – 1979، ص ص 535 – 540 .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن برقية العقيد معمر القذافي لم تغير شيئاً في الموقف الأمريكي ، إلا أنها تركت آثاراً سلبية على سير العلاقات الأمريكية – الليبية ، وآرخت لبداية مرحلة جديدة من التدهور في العلاقات بين البلدين وفي توجيهات سياسة واشنطن نحو ليبيا أو ما أطلقت عليه واشنطن والدوائر الغربية " المسألة الليبية أو ظاهرة القذافي " والتي شهدت مع قرب نهاية ولاية الرئيس جيمي كارتر اهتماماً كبيراً لدي الدوائر الأمريكية خاصة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، تزايد هذا الاهتمام مع بداية حقبة الثمانينيات ووصول ريجان إلى البيت الأبيض ، والذي شهدت فترة رئاسته للولايات المتحدة أسوأ مراحل التدهور في العلاقات الليبية – الأمريكية والذي ستتناوله الدراسة في مرحلة قادمة .

ومما لا شك فيه أن الموقف الليبي من إسرائيل وقضية الصراع العربي – الصهيوني ورفض ليبيا لمعاهدة السلام مع إسرائيل وإصرار القذافي على تدمير إسرائيل كان من أهم الأسباب الرئيسية في تدهور العلاقات بين طرابلس وواشنطن ، حيث يري أحد أساتذة القانون الدولي في الولايات المتحدة أن " السبب في وضع إدارة ريجان للقذافي على رأس قائمة المطلوب قتلهم منذ بداية وصولها للسطلة كان هو رأي القذافي حول النـزاع العربي – الإسرائيلي ، وإن وجدت بالفعل مصادر أخرى للاختلاف الحقيقي بين بلدينا " ويعلل ذلك بأن القذافي منذ عام 1981 ظل هو القائد العربي الوحيد الذي لا يزال ينادي علنا بتدمير دولة إسرائيل ، فحتى العراق تنازلت عن هذا المطلب في سياق محاولتها لتطبيع العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة تحت ضغط حربها مع إيران ، ولم يعد هناك وجود فعال لما يسمي بجبهة الصمود والتصدي المعارضة لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية .

وهكذا وقف القذافي وحده مع إيران وهي (ليست دولة عربية) من بين جميع دول الشرق الأوسط يدعو علنا لتدمير إسرائيل(496) ، فقد أكدت قرارات مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي الذي عقد في طرابلس في الفترة من 12 - 15 أبريل 1980 على استمرار سياسة الصمود والتصدي للصهيونية والإمبريالية الأمريكية باعتبارهما العدوين الرئيسين للأمة العربية ، كما دعت الحكومات العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وحرض المؤتمر الجماهير العربية على مقاومة سياسة القواعد العسكرية التي تسعي إليها واسنطن في بعض البلدان العربية ، كما أكد المؤتمر على استمرار العمل على مقاومة سياسة ما اسماه بـ " معسكر داود " والتصدي للمخطط الإمبريالي الصهيوني ، ورفض أية تسويات لقضية فلسطين على أساس قرار مجلس الأمن " 242" أو أي تعديل ينطلق من هذا القرار المذكور ، كما أكد المؤتمر على تضامنه مع الشعب الإيراني والثورة الإيرانية في صراعها ضد تأمر الولايات المتحدة الأمريكية(497) .

ورغم الموقف العدائي الذي اتخذته واشنطن ضد معارضة القذافي لسياستها في المنطقة والذي اكتسب طابعاً استفزازياً ضد القذافي وصل إلى حد إرسال فرق الاغتيال الواحدة تلو الأخرى لتصفية العقيد القذافي جسدياً ، هذا علاوة على التحرشات العسكرية عبر السواحل الليبية ، إلا أن كل هذا لم يغير من موقف العقيد القذافي الذي أكد في 14 مايو عام 1981 في ذكرى اغتصاب فلسطين وفي حضور الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وعدد من قادة فصائل المقاومة الفلسطينية على" أن ليبيا لم تتراجع عن موقفها الثابت في تأييد الكفاح الفلسطيني المسلح ، أمام الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا

---

(496) فرانسيس أنتوني يوبل : مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية ، مرجع سابق ، ص 313 .

(497) من نص البيان السياسي للمؤتمر الرابع للجبهة القومية للصمود والتصدي ، في الفترة من 13 – 15 أبريل 1980، طرابلس ، السجل القومي ، المجلد الحادي عشر ، ص ص 455 – 464 .

والتي كان أخرها طرد المكتب الشعبي الليبي من الولايات المتحدة ، وأنه يتحدى أمريكا وأنه قرر أن يسلح المقاومة الفلسطينية ويمدها بكل الإمكانيات ، وأن أي سلاح تستوعبه المقاومة الفلسطينية سوف يشتريه لها (ولو بعنا خواتمنا وبعنا ملابسنا) رغم أنف أمريكا(498) "، بل أن العقيد القذافي دعا القادة العرب من خلال برقية بعث بها في 12 أغسطس 1981 والتي تبنا من خلالها استراتيجية حربية من خلال تكوين جيش عربي يتولى هو قيادته لمحاربة إسرائيل ولتحرير فلسطين وتدمير الدولة الصهيونية وإزالتها رغم أنف أمريكا على حد قوله ، كما عارض القذافي عقد مؤتمر دولي للسلام في أغسطس عام 1980 ، مؤكداً على " أن الصراع بين العرب وإسرائيل صراع وجود ، وأن فكرة المؤتمر الدولي من شأنها أن تعمم اتفاقية ما اسماه بـ (استطبل داود) " ، وأضاف " لا يمكن أن نخدع أنفسنا ونقنع بأن هناك سلاماً مع إسرائيل ".

ومن الملاحظ أنه خلال فترة الثمانينيات ورغم التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في العلاقات العربية – العربية والتي كان أبرزها انتهاء القطيعة بين مصر وشقيقاتها بعد عقد مؤتمر الدار البيضاء في 4 مارس 1989، وأيضا على مستوي الصراع العربي - الإسرائيلي حيث تم الكشف عن اتصالات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من أجل تحقيق تسوية سلمية ، إلا ان الموقف الليبي ظل كما هو يرفض كل الحلول التي لا تعيد فلسطين كاملة للفلسطينيين ويرفض الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني في فلسطين(499) ،

(498) كلمة العقيد القذافي ، في 14 مايو 1982 ، في الذكر الثالثة والثلاثين لاغتصاب فلسطين ، مكتبة الفكر الجماهيري (35) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، 1985، ص ص 114 – 115 .

(499) مجلة الموقف العربي ، حديث صحفي للعقيد القذافي ، العدد (386) السنة التاسعة ، سبتمبر 1989 السجل القومي ، المجلد الحادي والعشرون 1988 – 1989 ، ص 37 .

في حين أكدت أيضا إدارة ريجان على موقف الولايات المتحدة المعروف تجاه إسرائيل عندما أعلن الرئيس الأمريكي ريجان وبصورة علنية في 17 مارس 1988" بأن أمريكا ليست وسيطاً للسلام بل هي حليف لإسرائيل ، وأنه لا يوجد من يصنع الوقيعة بين أمريكا وإسرائيل ، ولا إكراه لإسرائيل على قبول أية شروط " ، وهكذا ظلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا على موقفهما الثابت والمتباين من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي حتى نهاية فترة هذه الدراسة بل وحتى وقتنا الحاضر، حيث استمرت واشنطن تؤيد وتدعم إسرائيل ، في مواجهة موقف عربي ضعيف ، بينما ظلت ليبيا والعقيد القذافي على مبدأ الرفض لأية تسوية سلمية لا تحقق عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره واسترداد كامل ترابه ، وعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ، والدعوة إلى تدميرها والقضاء عليها ، كما اعتبر العقيد القذافي قبول منظمة التحرير الفلسطينية إمكانية الحل السلمي وبدء اتصالات سرية بين المنظمة وأطراف دولية تسعي إلى إيجاد تسوية سلمية للمشكلة ، أنه خطوة تكتيكية من جانب القيادة والشعب الفلسطيني للحصول على موضع قدم لتحرير الأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر .

وهكذا كانت المواقف الليبية الرافضة لكل الحلول السلمية التي لا تعيد فلسطين إلى أصحابها ، والرافضة أيضاً للوجود الصهيوني في فلسطين ، وكذلك مهاجمة العقيد القذافي لسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي– الإسرائيلي واتهام واشنطن بأنها تحاول فرض تسوية استسلامية على العرب على حساب حقوق الشعب الفلسطيني قد ساعد كل هذا على تدهور العلاقات الليبية – الأمريكية إلى أدني حد لها ، وكان الموقف الليبي من إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط من أهم القضايا التي وقفت حجر عثره في طريق تحسن العلاقات الليبية –الأمريكية .

فهرس المحتويات